الأردن والقضية الفلسطينية

١٩٤٧-١٩٦٧م

دراسة في مواقف الحكومة ومجلس النواب الأردني

د/ نبيل رياض عبدالمولى

أستاذ التاريخ الحديث المساعد بكلية الآداب
جامعة كفر الشيخ

البريد الالكتروني : nabdin@kku.edu.sa

الملخص

رغم كثرة الكتابات التي تناولت تطورات القضية الفلسطينية في كافة مراحلها، فإنه لم يسبق وجود أية دراسة خاصة بموقف البرلمان الأردني من قضية الشعب الفلسطيني، ومن ثم فإنَّ هذا المبحث يُحاول إلقاء الضوء على الموقف الرسمي للنواب الأردنيين، وذلك في مُعالجتهم لمُختلف القضايا الفلسطينية بعد عام ١٩٤٨، ولا سِيَّما بعد قرار وحدة الضفتين عام ١٩٥٠، والذي ترتب عليه اختيار نصف أعضاء مجلس النواب الأردني من بين الشخصيات الفلسطينية في الضفة الغربية.

وبعدما أصبح البرلمان الأردني يضم في تكوينه مُمثلين عن الجانب الفلسطيني، انعكس هذا الأمر على نوعية المُناقشات الخاصة بالقضية الفلسطينية، حيث نال كل ما يرتبط بها حيزًا واضحًا في مواقف أعضاء مجلس النواب، وذلك من واقع مُعايشتهم لكافة المُشكلات الخاصة بأبناء الشعب الفلسطيني على أرض الواقع، ومن ناحية أخرى فإنَّ خطاب العرش للحكومة الأردنية كان حريصًا في افتتاح كل هيئة برلمانية على وضع سياسات مُحدَّدة لعلاج تداعيات القضية الفلسطينية، سواء كان ذلك من خلال وجهة النظر الأردنية أو العربية، بما يتفق مع الحقوق المشروعة للفلسطينيين.

وتُحاول الدراسة رصد الموقف الرسمي للمملكة الأردنية الهاشمية في مُعالجتها للقضية الفلسطينية، خاصةً ما يتعلق بسياسات الحكومة والبرلمان الأردني، ولذا تطرقت إلى العديد

من القضايا المُهمة والتي من بينها الموقف من قرار التقسيم، وما يرتبط بحرب فلسطين وتداعياتها في الأوساط العربية والفلسطينية، والموقف من إعلان حكومة عُموم فلسطين في غزة، والوحدة الأردنية الفلسطينية وما ترتب عليها بالنسبة للجانب الفلسطيني.

الكلمات الرئيسية :- القضية الفلسطينية، الأردن، مجلس النواب الأردني:

Summary

Despite the large number of writings that dealt with the developments of the Palestinian cause in all its stages, there has never been any study of the position of the Jordanian Parliament on the issue of the Palestinian people, and therefore this topic attempts to shed light on the official position of Jordanian MPs, in their treatment of various Palestinian issues after 1948 , especially after the decision to unite the two banks in 1950, which resulted in the selection of half of the members of the Jordanian House of Representatives from among the Palestinian personalities in the West Bank And after the Jordanian parliament included in its composition representatives from the Palestinian side, this was reflected in the quality of the discussions on the Palestinian issue, as everything related to it gained a clear space in the positions of the members of the House of Representatives, due to the fact that they lived with all the problems of the Palestinian people on the groundOn the other hand, the Jordanian government's throne speech was keen, at the opening of each parliamentary body, to set specific policies to address the repercussions of the Palestinian issue, whether from the Jordanian or Arab point of view, in accordance with the legitimate rights of the Palestinians.

The study attempts to monitor the official position of the Hashemite Kingdom of Jordan in its treatment of the Palestinian issue, especially with regard to the policies of the Jordanian government and parliament. Therefore, it touched on many important issues, including the position on the partition decision, and what is related to the Palestine war and its repercussions in Arab and Palestinian circles, and the position on the announcement of a government The whole of Palestine in Gaza, the Jordanian-Palestinian unity and its consequences for the Palestinian side

الأردن والقضية الفلسطينية

١٩٤٧-١٩٦٧م

دراسة في مواقف الحكومة ومجلس النواب الأردني

المقدمة:

تُعد القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي منذ صُدُور قرار التقسيم في نوفمبر ١٩٤٧، ولذا كانت قضية الشعب الفلسطيني باستمرار هي أبرز القضايا على الساحتين العربية والدولية، والتي مازالت تبحث عن حلٍ لشعبٍ طُرِدَ من أرضه واغتُصِبَت مُمتلكاته، في ظل تواطؤ عالمي لمحو الهوية العربية في فلسطين.

وقد أدت هزيمة الجيوش العربية في حرب فلسطين ١٩٤٨ إلى إحداث تَغيرات واضحة في العلاقات الأردنية الفلسطينية، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، إذ تسببت هذه الحرب في لجوء أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى الدول العربية المُجاورة، وكان الأردن بصفة خاصة هو المقصد الأول لغالبية اللاجئين من أبناء الشعب الفلسطيني، بسبب التجاور في الحدود، والتاريخ المُشترك الذي جمع بين الشعبين في حُقب زمنية مُختلفة.

ورغم كثرة الكتابات التي تناولت تطورات القضية الفلسطينية في كافة مراحلها، فإنه لم يسبق وجود أية دراسة خاصة بموقف البرلمان الأردني من قضية الشعب الفلسطيني، ومن ثم فإنَّ هذا المبحث يُحاول إلقاء الضوء على الموقف الرسمي للنواب الأردنيين، وذلك في مُعالجتهم لمُختلف القضايا الفلسطينية بعد عام ١٩٤٨، ولا سِيَّما بعد قرار وحدة الضفتين عام ١٩٥٠، والذي ترتب عليه اختيار نصف أعضاء مجلس النواب الأردني من بين الشخصيات الفلسطينية في الضفة الغربية.

وبعدما أصبح البرلمان الأردني يضم في تكوينه مُمثلين عن الجانب الفلسطيني، انعكس هذا الأمر على نوعية المُناقشات الخاصة بالقضية الفلسطينية، حيث نال كل ما يرتبط بها حيزًا واضحًا في مواقف أعضاء مجلس

النواب، وذلك من واقع مُعايشتهم لكافة المُشكلات الخاصة بأبناء الشعب الفلسطيني على أرض الواقع، ومن ناحية أخرى فإنَّ خطاب العرش للحكومة الأردنية كان حريصًا في افتتاح كل هيئة برلمانية على وضع سياسات مُحدَّدة لعلاج تداعيات القضية الفلسطينية، سواء كان ذلك من خلال وجهة النظر الأردنية أو العربية، بما يتفق مع الحقوق المشروعة للفلسطينيين.

وتُحاول الدراسة رصد الموقف الرسمي للمملكة الأردنية الهاشمية في مُعالجتها للقضية الفلسطينية، خاصةً ما يتعلق بسياسات الحكومة والبرلمان الأردني، ولذا تطرقت إلى العديد من القضايا المُهمة والتي من بينها الموقف من قرار التقسيم، وما يرتبط بحرب فلسطين وتداعياتها في الأوساط العربية والفلسطينية، والموقف من إعلان حكومة عُموم فلسطين في غزة، والوحدة الأردنية الفلسطينية وما ترتب عليها بالنسبة للجانب الفلسطيني.

وفي داخل مجلس النواب الأردني كانت مُحاولة تَتَبع موقف النواب من أهم القضايا التي ترتبت على نتائج حرب فلسطين، والتي كان من بينها أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، والاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، وموقف الأردن من مُنظمة التحرير الفلسطينية، والدعوة إلى قضية فلسطين أمام الرأي العام العالمي، وما يتعلق بمدينة القدس والتصدي لمُحاولات تهويدها، وذلك من خلال تحليل مُناقشات النواب لمُختلف الموضوعات الخاصة بالقضية الفلسطينية.

- **مراحل تطور القضية الفلسطينية ١٩١٧-١٩٤٧:**

بدأت معالم التحرك الصهيوني في الظهور عندما طرح الصحفي النمساوي " تيودور هرتزل " عام ١٨٩٦ فكرته بإنشاء دولة يهودية، وكان ذلك في كتابه الذي أصدره بعنوان " الدولة اليهودية" ، كحل من وجهة نظره لمُشكلة يهود أوربا الذين يُعانون من الاضطهاد والتمييز العنصري، ومن ثم جاء اقتراحه بأن تكون الأرجنتين أو فلسطين أرضًا للدولة اليهودية المُقتَرحة، ولذا كانت دعوته لتأسيس شركة يهودية لتقوم بتنفيذ هذا المشروع من الناحية العملية[١] .

وسُرعان ما جرى تسجيل أفكار هرتزل عندما تبناها المُؤتمر اليهودي الأول المُنعَقِد في مدينة بازل بسويسرا عام ١٨٩٧، ولكن بعد تعديل جرى على صياغة المشروع بالدعوة إلى إيجاد وطن وليس دولة لليهود، وذلك في مُحاولة ذكية لاستقطاب يهود العالم وحشدهم وراء المشروع ، وجاء في مُقررات المُؤتمر أن تَسعى الصهيونية إلى بناء وطن للشعب اليهودي في فلسطين تضمنه حماية دولية[٢] .

وأثناء الحرب العالمية الأولى كانت بريطانيا من أنشط الدول في لعبة دبلوماسية أخذت طابع الوعود والتعهدات مع كافة الأطراف، وفي اتجاهات ومصالح مُتناقضة كُليًا، حيث سجلت بريطانيا في ٢ نوفمبر ١٩١٧ ضمن رسالة بعث بها وزير خارجيتها بلفور إلى اللورد روتشيلد، وعدًا يُؤيد إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وبذلك منحت أرضًا لا تملكها وهي فلسطين إلى من لا يستحقها من الصهاينة على حساب الشعب الفلسطيني[٣].

وفي مُؤتمر الصلح الذي عُقِدَ بقصر فرساي في يناير ١٩١٩، ظهرت على السطح وبوضوح معالم الصراع العربي الصهيوني، حيث طالب الأمير فيصل بن الحُسين باسم العرب ضرورة الاعتراف باستقلال البلاد العربية، وحقها في الوحدة والسيادة على أراضيها تحقيقًا للمطالب القومية لأهل البلاد، في حين طالب " حاييم وايزمان " باسم الحركة الصهيونية تنفيذ وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين[٤].

وأثناء مُناقشات مُؤتمر الصلح تحدث لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني عن وجهة نظر بلاده بشأن وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية، وعندما وصلت المسألة الخاصة بفلسطين إلى طريقٍ مسدود، اقترح الرئيس الأمريكي ويلسون تشكيل لجنة تحقيق دولية تتولى تقصي الحقائق حول الرغبات والآماني القومية لدى السُكان في سوريا وفلسطين، وفقًا لمبدأ حق تقرير المصير، ولذا قرر مجلس الحلفاء الأعلى في ٢٠ أبريل ١٩١٩ تبني الاقتراح الأمريكي بإيفاد لجنة التحقيق، إلا أنَّ بريطانيا سحبت مندوبيها من اللجنة، كما رفضت فرنسا تعيين مندوب لها، وبالتالي بقيت اللجنة مُكَوَّنة من العضوين الأمريكيين هنري كنج وشارل كرين، ولذا عُرفت باسم لجنة " كنج–كرين"[٥].

وفي تلك الفترة عقدت الجمعيات الإسلامية والمسيحية في فلسطين مُؤتمرًا بمدينة القدس برئاسة عارف باشا الدجاني، وذلك بحضور العديد من رجال فلسطين البارزين، وأقر المُجتمعون ميثاقًا قوميًا لفلسطين يتضمن رفض وعد بلفور والهجرة اليهودية والانتداب البريطاني، إلى جانب المُطالبة بوحدة فلسطين مع سوريا والاستقلال التام ضمن الوحدة العربية، وتسمية فلسطين باسم سوريا الجنوبية تأكيدًا على كونها جُزءًا طبيعيًا من سوريا(٦).

وفي ٢١ يوليو ١٩١٩ قامت لجنة التحقيق الأمريكية بإصدار تقريرها الذي أوصت فيه بإجراء تعديل واختصار البرنامج الصهيوني، مع ضرورة تحديد الهجرة إلى الأراضي الفلسطينية، وإلغاء فكرة جعل فلسطين دولة يهودية، ومع أنَّ التقرير الذي قدمته لجنة " كنج– كرين" كان واضحًا وصريحًا، فقد عملت بريطانيا وفرنسا على تشويه فكرة الاستقلال الوطني في فلسطين، وفي التأثير بفرض الانتداب على سوريا وفلسطين(٧).

وبالرغم من مُقررات المُؤتمر السوري الذي انعقد في مارس ١٩٢٠ برئاسة الأمير فيصل، والذي أعلن استقلال بلاد الشام بحدودها الطبيعية استقلالًا تامًا، فإنَّ بريطانيا وفرنسا قامتا بالرد على قرارات المُؤتمر لتنفيذ مُخططاتهما في الشرق العربي، حيث اجتمع مجلس الحلفاء الأعلى دون حضور الولايات المتحدة الأمريكية في لندن أولًا، ثم في سان ريمو بفرنسا في أبريل ١٩٢٠، وتقرر وجوب قيام دولة مُنتدبة على الشام والعراق، بحيث تتولى بريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين والأردن، وتحظى فرنسا بالانتداب على بلاد الشام" سوريا ولبنان" دون أن يُؤخذ في الاعتبار ما تضمنته الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من ميثاق عُصبة الأمم، والتي نصت على أنه : " لرغبات الأهالي الاعتبار الرئيسي في اختيار الدولة المُنتدبة"(٨).

وهكذا عملت بريطانيا على تحقيق التزام دولي بوعد بلفور الذي أصدرته للمُساعدة في تنفيذه على أرض الواقع، ولذا قامت بنقل مُقررات مُؤتمر سان ريمو لأهالي فلطسين، وتحويل الإدارة العسكرية إلى مدنية، حتى تُسَهِّل للحركة الصهيونية أرضية العمل والتنقل والهجرة لتنفيذ مُخططاتها، وتم تعيين " هربرت صموئيل" أول مندوب سامي بريطاني في فلسطين، وقد سجل هذا في مُذكراته بقوله: " وعينتني حكومة صاحب الجلالة وهي على بينة تامة بميولي الصهيونية، ولا شك فإنَّ تلك الميول كانت سببًا في تعييني"، وقد أكد "حاييم وايزمان" هذا

الاعتراف الصريح بقوله : "إنَّ قدوم هربرت صموئيل إلى فلسطين كأول مندوب سامي يُمثل ختام فصلٍ مُهم في الصهيونية السياسية، وبدايةً لعهدٍ جديد تمثل في اتساع النفوذ اليهودي في فلسطين"(٩).

وفي ٢٠ يوليو ١٩٢٠ تولى هربرت صموئيل وظيفة المندوب السامي البريطاني في فلسطين، وقامت الإدارة المدنية طبقًا للمُخطَّط البريطاني ولمصلحة الحركة الصهيونية، وسُميت الحكومة الجديدة باسم" حكومة فلسطين"، ورُفِعَت الأعلام البريطانية فقط على جميع الدوائر الحكومية في البلاد(١٠).

وخلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين سعت بريطانيا إلى عرض العديد من المشروعات لحل المُشكلة الفلسطينية، وذلك بما يتوافق مع رؤيتها في هذا الشأن، وكانت البداية مع سعي السير "جرنفيل واكهوب " المندوب السامي البريطاني على فلسطين في مطلع الثلاثينيات لخلق جو من التفاهم بين العرب واليهود، كما ظهر مشروع لجنة " بيل" عام ١٩٣٨، ومشروع الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، والذي كان يهدف إلى تشكيل حكومة فلسطينية مُستقلة خلال عشر سنوات، بحيث ترتبط مع بريطانيا بمُعاهدة، لكن الأمر انتهى برفض الفلسطينيين للمشروع البريطاني(١١).

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر ١٩٣٩، كانت القضية الفلسطينية قد وصلت إلى طريقٍ مسدود، فالعرب واليهود غير مُتفقين على حلٍ مُعَيَّن، وبريطانيا كدولة مُنتدبة لم تكن حاسمة في شيء سوى دعمها لأهداف اليهود في إقامة الوطن القومي اليهودي بأرض فلسطين، ولذا انتهجت سياسة فتح أبواب فلسطين أمام الهجرات اليهودية المُتعاقبة مُنذ بداية انتدابها على فلسطين، إلى جانب المُساهمة في تسليم المزيد من الأراضي العربية للوكالة اليهودية(١٢).

وخلال أحداث الحرب العالمية الثانية انشغلت بريطانيا عن القضية الفلسطينية، ولكن المُنظمات اليهودية نشطت في الولايات المتحدة الأمريكية، رغبةً منها في الحصول على دعم الحكومة الأمريكية التي بدأت تظهر في ذلك الوقت كقوة ذات نفوذ عالمي، وترتب على ذلك قيام الكونجرس الأمريكي بدعوة الرئيس روزفلت إلى تبني مسألة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وأعقب هذا التوجه قيام الوكالة اليهودية العالمية بعقد مُؤتمر لها في

مدينة نيويورك، وصَدَرَ عن المُؤتمر ما يُعرف ببرنامج " بلتيمور[*]" في مايو ١٩٤٢، والذي احتوى على عدة نقاط مُهمة، كان من بينها الاعتراف بأنَّ الهدف الأساسي من تصريح بلفور وصك الانتداب هو إقامة الدولة اليهودية في فلسطين مع اعتبار فلسطين دولة يهودية(١٣).

وقد استطاعت الحركة الصهيونية وبواسطة مُنظماتها في الولايات المتحدة إقناع الرئيس روزفلت بضرورة فتح أبواب فلسطين أمام المزيد من المُهاجرين اليهود، وبدأت مُفاوضات أمريكية بريطانية تستهدف تخليص نصف مليون يهودي أوربي من حرب الإبادة الجماعية التي باشر هتلر بشنها عليهم، ولما تولى ترومان منصب الرئاسة في أمريكا بعد وفاة روزفلت في ١٢أبريل ١٩٤٥، أسرع بالاستجابة لمطالب المُنظمات الصهيونية الأمريكية، حيث طلب من الحكومة البريطانية أن تسمح فورًا بإدخال مائة ألف يهودي إلى فلسطين، وأن تُبقي أبوابها مفتوحة دائمًا للهجرة اليهودية(١٤).

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥، أصبح النفوذ الأمريكي مُوازيًا لنفوذ بريطانيا في المنطقة العربية وربَّما تفوق عليه، كما زاد تأثير النفوذ الصهيوني داخل الولايات المتحدة بشكلٍ واضح، وترتب على ذلك نقل معركة القضية الفلسطينية من أوربا إلى أمريكا، ويدل على ذلك مُوافقة الحكومة البريطانية على تشكيل لجنة مُشتركة مع الحكومة الأمريكية، للتحقيق في وضع القضية الفلسطينية، مُستهدفةً بحث أحوال الفلسطينيين وتأثرهم بالهجرة اليهودية، إلى جانب دراسة أوضاع اليهود وما يتعرضون له من اضطهاد في أوربا، فضلًا عن معرفة عدد الراغبين في الهجرة إلى فلسطين، وأخيرًا تقديم التوصيات لحل القضية الفلسطينية(١٥).

وقد نشرت اللجنة تقريرها في أبريل ١٩٤٦ مُتضمنًا عدة نقاط كان من بينها:

- السماح لمائة ألف يهودي بالدخول إلى فلسطين.
- رفع الحظر عن انتقال الأراضي العربية لليهود.
- الابقاء على الانتداب البريطاني في فلسطين، مع رفض فكرة الاستقلال المُبكِّر لفلسطين سواء كانت مُقسَّمة أو مُوحَّدة، باعتبار أنَّ الصدام العربي اليهودي سَيُؤدي إلى حرب أهلية قد تُهدِّد السِلم في العالم(١٦).

ولقد عَبَّرَ الرئيس ترومان عن سعادته لهذه النتائج التي توصلت إليها اللجنة الأمريكية البريطانية، حيث أنها أيدت دعوته للسماح بدخول مائة ألف يهودي إلى فلسطين، ولكن الحكومة البريطانية أعلنت أنه ليس في وسعها القبول بما أعلنته اللجنة في تقريرها، ودعت إلى عقد مُؤتمر لندن بدايةً من سبتمبر ١٩٤٦، حيث عرضت مُقترحاتها السابقة سواء بالنسبة للعرب أو اليهود، فالعرب طالبوا بإعلان الدولة الفلسطينية المُوحَّدة والتي يكون لليهود فيها حقوق مدنية كاملة، مع تقليل عمليات الهجرة اليهودية إلى فلسطين لحدٍ كبير، بينما تَقدَّم اليهود بمطالب مُغايرة تُركِّز على جعل فلسطين دولة يهودية تفتح أبوابها للهجرة اليهودية دون أية قيود(١٧).

ولم تُوجِّه الحكومة البريطانية دعوة رسمية إلى الهيئة العربية العليا(*) أو الوكالة اليهودية لحضور مُؤتمر لندن، بل دعت أفرادًا من كلا الجانبين، ومن جهتها شاركت الجامعة العربية في جلسات المُؤتمر والذي تقدمت فيه بريطانيا بمشروع موريسون، وقد اقترح المشروع استقلالًا إقليميًا لفلسطين، على أن يُؤدي ذلك إلى دولة ثُنائية القومية

أو التقسيم، بينما ما طرحته الجامعة العربية يقوم على أساس التَمَسك بعروبة فلسطين، وفي الوقت نفسه رفض أي مشروع يُمكن أن ينتج عنه إقامة دولة يهودية(١٨).

وفي يناير ١٩٤٧ قَدَّم المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية مشروعًا باسمه، وتضمن اقتراحه إقامة مناطق عربية ويهودية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي، وذلك في نطاق دولة مُوحَّدة ذات حكومة مركزية، ولكن تم رفض المشروع الجديد من قبل العرب واليهود، وإزاء هذا الفشل الذي مُنيت به المشروعات البريطانية وغيرها، أعلن المستر بيفن في ١٨فبراير ١٩٤٧ خلال خطابه أمام مجلس العموم البريطاني عن عزم حكومته رفع القضية الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة(١٩).

ومما جاء في خطاب بيفن: " إنَّ حكومة جلالة الملك تُواجه نزاع مبادئ غير قابل للتسوية، فإنه يُوجد في فلسطين حوالي مليون ومائة ألف عربي، وستمائة ألف يهودي ، والنقطة الأساسية بالنسبة لليهود هي إقامة دولة يهودية ذات سيادة، أما بالنسبة للعرب فإنَّ النقطة الأولية عندهم هي مُقاومة إنشاء سيادة يهودية على أي جزء من

فلسطين إلى النهاية... إنَّ حكومة صاحب الجلالة لا تمتلك تلقائيًا سُلطة بمقتضى شروط صك الانتداب لمنح البلد سواء للعرب أو اليهود، ولا حتى لتقسيمه بينهم، وفي هذه الظروف قررنا أنه لا يُمكننا قبول المشروع الذي قَدَّمه العرب أو اليهود ، أو فرض حل من جانبنا، وبناءً على ذلك فإنَّ الطريقة الوحيدة المفتوحة أمامنا الآن هو طرح المشكلة على الأمم المتحدة"(٢٠).

وبهذا الإعلان البريطاني الرسمي يُمكن القول بأنُّ بريطانيا وبعد تواجد لها في فلسطين دام حوالي ثلاثة عقود، ساهمت خلالها في تحويل أرض فلسطين إلى بلد مُمتلئ بالمشاكل المُستعصية، فبعد أن كان اليهود عام ١٩١٧لا يُشكِّلون أكثر من ١٠%، أصبحوا في عام ١٩٤٧يُمثلون حوالي ٣٠% من عدد السكان المُقيمين في فلسطين، وهي نسبة لا يُمكن أن تحدث نتيجة تزايد طبيعي بين اليهود المُتواجدين في فلسطين، ولكن الهجرة الشرعية وغيرها كانت وراء هذه الزيادة، حيث قُدِّرت الهجرة الشرعية بحوالي ٣٧٥ ألف نسمة، والهجرة غير الشرعية بحوالي ٦٥ ألف نسمة، أي أنَّ الهجرة بنوعيها شَكَّلت وحدها حوالي ٤٤٠ ألف نسمة، أي ما يُوازي أكثر من ٧٠% من يهود فلسطين آنذاك(٢١).

أما بالنسبة لحيازة الأرض الزراعية في فلسطين فقد تغيرت بدرجة كبيرة وملحوظة، فبينما كان في أيدي اليهود عام ١٩٢٠ حوالي ٢.٥% من مجموع أرض فلسطين، ارتفعت هذه النسبة عام ١٩٤٦ لنحو ٦%، وهو الأمر الذي تسبب في تشريد أعداد كبيرة من الفلاحين الفلسطينيين(٢٢).

وسُرعان ما اتخذت قضية فلسطين بُعدًا دوليًا عندما طلبت بريطانيا من الأمم المتحدة في الثاني من أبريل ١٩٤٧ إدراج القضية ضمن جدول أعمالها، ثم تَشَكَّلت لجنة تحقيق دولية خاصة بالشأن الفلسطيني لدراسة الوضع القائم وتقديم تقرير عنه، وانتهت اللجنة من وضع تقريرها في ٣١ أغسطس ١٩٤٧، وجاء مُتضمنًا إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، إلى جانب تقسيمها إلى دولتين مُستقلتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، فضلًا عن وضع القدس تحت وصاية دولية(٢٣).

وقد ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة قضية فلسطين في دورتها المُنعقدة خلال شهر سبتمبر ١٩٤٧، وقامت بدراسة المُقترحات المُقدَّمة من اللجنة الخاصة بمُشكلة فلسطين، واتضح لها أنَّ مشروع الأغلبية يدعو إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين مُستقلتين، بشرط إيجاد وحدة اقتصادية بينهما، أما بالنسبة لمدينة القدس فكان المُقترح ببقائها تحت وصاية دولية(٢٤).

وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار قراراها المشئوم رقم ١٨١ بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وحاز القرار أغلبية الثُلثين بضغط أمريكي ودعم روسي قوى، وأعطى القرار ٥٤.٧% من أرض فلسطين للدولة اليهودية بما يُمثل حوالي ١٤٤٠٠ كيلو مترًا، أما الدولة العربية فحصلت على ٤٤.٨% بمساحة قدرها ١١٧٨٠كيلو مترًا، وتضمَّن قرار الجمعية العامة إنهاء الانتداب البريطاني لإقامة الدولتان المُستقلتان العربية واليهودية، وكذلك النظام الخاص بمدينة القدس بعد انسحاب القوات البريطانية(٢٥).

- **قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧:**

تضمَّن قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة اعتداءً صريحًا وسافرًا على سيادة وحقوق السكان الأصليين في فلسطين، حيث منح القرار للمُهاجرين الجُدد مساحة واسعة من أراضي فلسطين دون وجه حق، كما أنَّ القرار خالف حق العرب الفلسطينيين في مُمارسة "حق تقرير المصير" في حين أنه منح اليهود هذا الحق(٢٦).

وقد أثار قرار التقسيم ثائرة الأمة العربية بأكملها وعَمَّتها موجة من السخط والاستنكار، وتجلى ذلك في إضرابات شاملة وتظاهرات عنيفة صاخبة في فلسطين وسائر الأقطار العربية، وفيما أُثير في البرلمانات العربية من حملاتٍ ضد القرار الجائر الذي أصدرته الأمم المتحدة، إلى جانب الهجمات التي قام بها المُتظاهرون على أماكن تخص الدول الكبرى التي وافقت على القرار المذكور، إضافةً إلى افتتاح مكاتب للتطوع في البلدان العربية، فضلًا عن الصدامات الدموية التي أخذت شكل معارك نشبت بين العرب واليهود في القدس ويافا وحيفا وأماكن أخرى، والتي أسفرت عن مئات القتلى والجرحى في صفوف الجانبين(٢٧).

ويمكن حصر موقف الأردن من قرار التقسيم باتجاهين، الأول وهو الموقف الشعبي الذي كان مُؤيدًا لوجهة النظر الفلسطينية، والتي كان يُمثلها الحاج أمين الحُسيني في رفض قرار التقسيم، والثاني هو التوجه الرسمي حيث كان لدى الملك عبد الله بن الحُسين موقفان، أولهما رسمي ينسجم مع الموقف العربي العام من حيث التضامن مع عرب فلسطين، وثانيهما موقف واقعي نابع من القناعات الشخصية للملك عبد الله وينحصر في طريقين، إما قبول قرار التقسيم بكل عيوبه في حالة عدم قدرة العرب على الحرب ضد اليهود، أو يتولى الجيش الأردني مُواجهة اليهود بعد أن ينال الدعم والمُساندة من الدول العربية، على اعتبار أنَّ الأردن ليس عُضوًا في هيئة الأمم المتحدة، وبالتالي فهو ليس مُلزمًا بتنفيذ قرارها ويستطيع أن يدخل الحرب ضد اليهود(٢٨).

ويبدو أنَّ موقف الملك عبد الله الذي تمسك به حيال قرار التقسيم كان نابعًا من قناعاته الشخصية، والتي من بينها أنَّ الدول العربية غير قادرة على كسب الحرب في فلسطين ضد اليهود، خاصةً مع افتقار الجامعة العربية لأدوات الضغط على الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، إضافةً إلى رؤيته الخاصة بأنَّ قبول قرار التقسيم سيكون أقل خطورة على العرب من وقوع الحرب(٢٩).

ومن جانبها رفضت الدول العربية اقتراح الملك عبد الله تولى الأردن بمفرده مُواجهة اليهود، لأنَّ العرب جميعًا كانوا ضد تَطلُعات الملك في تحقيق مشروع سوريا الكبرى، فالسعودية رفضت ذلك لأنها تخشى من ازدياد نفوذ الهاشميين، وكانت مصر ضد أن يُصبح الأردن قوة كبرى تُنافسها على الزعامة العربية، أما لبنان فكانت تشعر بالقلق حيال الطبيعة الطائفية بها، وبالتالي إمكانية أن تتلاشى في جسد الدولة السورية، ومن ثم كان العرب ينظرون إلى تَطلُعات الأردن بنوعٍ من الحذر والقلق(٣٠).

وعلى ضوء القرار الذي اتخذته هيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعًا حضره رؤساء الوزارات بالحكومات العربية في ٨ديسمبر ١٩٤٧ بالقاهرة، وتقرر فيه العمل على إحباط مشروع التقسيم، وتقرير كافة الوسائل لمنع قيام دولة يهودية في فلسطين، واتخذ المجلس عدة قرارات كان من أهمها:

- حشد الجيوش العربية على حدود فلسطين، حتى إذا ما رحلت بريطانيا عن فلسطين كما قررت دخلت هذه الجيوش واحتلت فلسطين.
- إمداد عرب فلسطين بالمال والسلاح اللازم بحيث تقوم كل دولة عربية بنصيبها في ذلك من ميزانيتها الرسمية.
- إقامة حكومة عربية يكون مقرها مدينة نابلس، بحيث تتولى تصريف الأمور في فلسطين عند دخول العرب، مع إمدادها بالمُساعدات المالية والفنية لتقوم بمُهمتها.
- تشجيع التطوع الشعبي للجهاد في فلسطين والعمل على نقل هؤلاء المُتطوعين إلى فلسطين وإمدادهم بالسلاح.
- حث الشعوب العربية على التبرع لإنقاذ أراضي فلسطين ماديًا ومعنويًا.
- إنشاء لجنة عسكرية تتولى تنظيم المسائل العسكرية وتتألف من مندوب عن كل دولة عربية .
- بقاء جيش شرق الأردن داخل فلسطين و مُحافظته على الأمن فيها عند جلاء البريطانيين(٣١).

وتفعيلًا لقرارات الجامعة العربية عملت الحكومة الأردنية على تشكيل سَرِيَّة خاصة من مُسرَّحِي الجيش الأردني مُزودة بالبنادق الإنجليزية، كما تَشكَّلت سَرِيَّة أخرى من المُتطوعين الأردنيين بقيادة الملازم عز الدين التل وكان قوامها ١٣٠ مُقاتلًا، إلى جانب تكوين سَرِيَّة من الإخوان المسلمين في الأردن بقيادة عبد اللطيف أبو قورة، وبصفة عامة بلغ عدد المُجاهدين الأردنيين من مُختلف الفئات حوالي ١٢٠٠ مُقاتلًا(٣٢).

وعلى المستوى الشعبي تجمع الآلاف من أهالي عَمَّان في اليوم التالي لصدور قرار التقسيم أمام ساحة المسجد الحُسيني في العاصمة الأردنية، وسار المُتظاهرون في موكب حاشد مُرددين الهتافات العالية بحياة فلسطين وسقوط الصهيونية، وقام وفد من المُتظاهرين بمُقابلة القائم بأعمال المُفوضية الأسبانية وقنصل اليونان في الأردن، وذلك لتوجيه الشكر إليهما عن موقف بلديهما من رفض قرار التقسيم، ومن ناحية أخرى عُقِدَت في العاصمة الأردنية عدة اجتماعات بحضور وجهاء العاصمة وتُجارها ومُحاموها ورجال الصحافة وغيرهم، وأسفرت عن تشكيل جمعية كُبرى للدفاع عن فلسطين، للعمل على جمع التبرعات من مُختلف الطبقات الاجتماعية في الأردن(٣٣).

وبِحُكم العلاقات الأردنية الفلسطينية فإنَّ مجلس النواب الأردني كان له موقف داعم لقضية الشعب الفلسطيني في أعقاب صدر قرار التقسيم، حيث اقترح النائب عاكف الفايز عقد جلسة مُشتركة لمجلس الأمة(*). وذلك لمُناقشة تطورات القضية الفلسطينية واتخاذ إجراءات حازمة للدفاع عنها، أما النائب فرج أبو جابر فأشار إلى أنَّ ما قررته مُنظمة الأمم المتحدة من المُوافقة على مشروع التقسيم دون احترام لمشاعر الأغلبية في فلسطين، يُعد سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، مُؤكدًا أنَّ هذا القرار جاء مُخالفًا لميثاق الهيئة نفسها، ولذا تقدَّم باقتراح أن يقوم مجلس النواب الأردني بإرسال برقية إلى هيئة الأمم المتحدة، يُعرب فيها عن احتجاجه ورفضه لقرار التقسيم، مُنوهًا إلى أنَّ الأمة الأردنية سَتُضَحِي بكل غالٍ لديها في سبيل الزود عن عروبة فلسطين(٣٤).

ولمُواجهة تبعات قرار التقسيم على أرض الواقع، طالب النائب عاكف الفايز بوضع برنامج مُحدَّد لتنظيم التطوع وتدعيم الجبهة الشعبية المُقاتلة، داعيًا مُمثلي الأمة أن يتقدم كل منهم بكل ما يستطيع من رجال وعتاد، مُعلنًا أنه شخصيًا ورجال عشيرته سيكونون في طليعة من يتقدم للدفاع عن فلسطين، أما النائب أمين أبو الشعر فقد حذر في كلمته جميع الحكومات العربية من التباطؤ في الرد على قرارات الأمم المتحدة، وناشدهم ضرورة اتخاذ قرار عاجل لإنقاذ فلسطين، مُطالبًا بأن يتخذ مجلس النواب الأردني قرارًا باستنكار ما أصدرته هيئة الأمم المتحدة بشأن تقسيم فلسطين، وبتأييد الجامعة العربية والاشتراك معها في قراراتها التنفيذية، وجاءت كلمة عبد الله باشا الكليب عضو مجلس الأعيان الأردني في المُطالبة بالجهاد لإنقاذ فلسطين من الصهيونية الغاشمة، وذلك قبل أن يلحق العار بالأمة العربية، وأكد استعداده لتقديم ألفي مُقاتل للدفاع عن القضية الفلسطينية(٣٥).

وفي ختام الجلسة المُشتركة لمجلس الأمة الأردني، تَقدَّم النائب أمين أبو الشعر باقتراح جاء فيه: " يُقرر مجلس الأمة الأردني بجلسته الخاصة بتاريخ الثاني من ديسمبر ١٩٤٧، إعلانه أشد الاشمئزاز والاستنكار لقرار هيئة الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين العربية وتمزيقها، ويُعلن تأييده للحكومة في كل ما تتخذه بالاشتراك مع دول الجامعة العربية من تدابير وإجراءات للدفاع عن عروبة فلسطين"(٣٦). وقد وافق مجلس الأمة بالإجماع على مضمون الاقتراح.

- **تداعيات حرب فلسطين ١٩٤٨:**

اندلعت حرب فلسطين فور صُدُور قرار التقسيم، وتَحَمَّل أبناء فلسطين أعبائها في الأشهر الستة الأولى، وكان ذلك بمُساعدة عدد محدود من المُتطوعين، حيث رفضت الدول العربية إرسال جيوشها إلى أن تخرج بريطانيا في ١٥ مايو ١٩٤٨، حسب الإعلان المُسبق لإنهاء انتدابها على فلسطين، ولذا شَكَّل الفلسطينيون جيش الجهاد المُقدَّس بقيادة عبد القادر الحُسيني، كما شَكَّلت الجامعة العربية جيش الانقاذ من مُتطوعي البلاد العربية والإسلامية، وفي الوقت نفسه عانى أبناء فلسطين من قلة الدعم العربي بالسلاح والعتاد لدرجة مأساوية، ومع ذلك تمكنوا من إثارة قلق اليهود ورعبهم لمدة طويلة، وحتى دخول الجيوش العربية تمكَّن الفلسطينيون من المُحافظة على نحو ٨٢% من أرض فلسطين، رغم النقص الواضح في الإمكانات قياسًا باليهود، وفي ظل تعاون البريطانيين مع اليهود أثناء انسحابهم(٣٧).

وخلال هذه الأحداث أخذ الرأي العام العربي يُطالب حكوماته بالحل العسكري لإنقاذ فلسطين، وكان للمذابح التي ارتكبها اليهود في دير ياسين وغيرها، إلى جانب عدم التكافؤ في الأسلحة والعتاد بين العرب واليهود، أثر واضح في استعجال الشعوب العربية لحكوماتها بسرعة التَدخل في فلسطين، ولكن السُلطات البريطانية أعلنت أنَّ أي عمل عسكري قبل ١٥ مايو يُعد عُدوانًا عليها تُقابله بالقوة، ومن ناحية أخرى كانت بريطانيا تجلو بشكلٍ يُؤدي إلى ترسيخ تواجد اليهود في المدن الكبرى، حيث أخذوا يرحلون أولًا عن تل أبيب والمناطق اليهودية، ليتولى اليهود بأنفسهم إدارة الحُكم والاستيلاء على المطارات والمرافق العسكرية، مع استمرارهم في احتلال المناطق العربية(٣٨).

وفي مُحاولة لإنقاذ فلسطين من المُخطَّط البريطاني، بادرت اللجنة السياسية للجامعة العربية بعقد عدة اجتماعات في دمشق وعَمَّان، حيث قررت في اجتماعها المُنعقد بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٤٨ تلبية نداء الرأي العام العربي ودخول فلسطين في ١٥ مايو، أي بعد انسحاب القوات البريطانية من الأراضي الفلسطينية، وذلك لفرض النظام وإنقاذ فلسطين وحماية السُكان العرب من اعتداءات المُنظمات اليهودية، كما قررت إعلان الأحكام العُرفية وفرض الرقابة على الصحف(٣٩).

وفي ٣٠ أبريل ١٩٤٨ عقد رؤساء أركان الجيوش العربية مُؤتمرًا في عَمَّان برئاسة الملك عبد الله، وحضره عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية، وفي هذا المُؤتمر تقرر أنَّ على الدول العربية إعداد ما لا يقل عن ست فرق كاملة التنظيم والسلاح، وستة أسراب من الطائرات القاذفة والمُقاتلة، وأن تُوحَّد قيادة هذه القوات توحيدًا صحيحًا، وتم رفع القرار إلى اللجنة السياسية العامة لمجلس الجامعة العربية، والتي كانت آنذاك مُجتمعة في عَمَّان، إلا أنَّ أعضاء اللجنة استكثروا هذه الأرقام، وطالبوا بأن تُباشر الجيوش عملها بالقوات المُتيسرة لديها، هذا في الوقت الذي كان فيه لدى اليهود ما يزيد عن ستين ألف مُقاتل، إضافةً إلى أنَّ مُستعمراتهم كلها أُنشئت على طريقة التحصينات الدفاعية القوية(٤٠).

وفي الشأن الأردني جاءت كلمة رئيس الوزراء سمير الرفاعي أمام مجلس النواب، حيث أعلن تأييد حكومته لكل الإجراءات التي تتخذها الجامعة العربية للدفاع عن عروبة فلسطين، وأكد أنَّ الحكومة الأردنية استجابةً منها لمطالب الرأي العام الأردني، رأت ضرورة المُساهمة مع الدول العربية في كل الأعمال الرامية إلى إنقاذ فلسطين، وإلى بذل كل ما يتطلبه الموقف الراهن من جهود ودماء وأموال(٤١).

وبعد مُناقشة مجلس النواب الأردني في جلسة سرية لبيان الحكومة بشأن القضية الفلسطينية وتطوراتها، اتخذ المجلس قرارًا بالإجماع جاء فيه: " إنَّ مجلس الأمة في جلسته اليوم بعد استماعه إلى بيان الحكومة باشتراك المملكة الأردنية الهاشمية مع الدول العربية لإنقاذ فلسطين بالقوة العسكرية من الطغيان الصهيوني، يُحيى جلالة ملك البلاد المُعظم القائد الأعلى للجيش العربي ويضع الأمر بين يديه، ويُؤيد حكومته في اتخاذ كافة التدابير الفعالة من أجل هذه الغاية"(٤٢) .

ومثَّل دخول الجيوش العربية في فلسطين مأساة حقيقية أخرى، فلم يزد عدد مُقاتليها مُجتمعة عن ٢٤ ألف مُقاتل مُقابل أكثر من ٧٠ ألف يهودي، وعانت من التنسيق فيما بينها وجهلها بطبيعة الأرض التي يُحاربون عليها، وشغل بعضها أنفسهم بنزع أسلحة الفلسطينيين بدلًا من تسليحهم، وكان الجيش الأردني على سبيل المثال من بين ضباطه الخمسين الكبار حوالي ٤٥ بريطانيًا، فضلًا عن الاستقلال الحديث لبعض الدول العربية وقلة

خبرة جيوشها، كما أنَّ بعض الدول العربية كان لا يزال عمليًا تحت النفوذ الاستعماري البريطاني مثل مصر والأردن والعراق(٤٣).

ورغم قلة عدد الجيوش العربية مُقارنةً باليهود، إلا أنها تمكنت في بداية الحرب من تحقيق انتصاراتٍ كبيرة على القوات اليهودية، الأمر الذي دفع مجلس الأمن إلى التدخل وفرض الهُدنة على الأطراف المُتحاربة في ١١يونيو١٩٤٨، وكان المُستفيد الأول من الهُدنة هم اليهود، فقد عادوا إلى الحرب أقوى عُدةً وعددًا، ومع استئناف القتال في ٩يوليو كان هناك تردد وفتور من بعض الجيوش العربية، فضلًا عن تفوق اليهود في العدد والأسلحة، وترتب على ذلك تشريد عشرات الآلاف من الفلسطينيين(٤٤).

وتم فرض الهُدنة الثانية في ١٩يوليو١٩٤٨ بعد هزيمة ساحقة تعرضت لها الجيوش العربية في فلسطين، على أنَّ إعلان هذه الهُدنة لم يكن يعنى فقط توقف القتال، إذ أنَّ القوات اليهودية تابعت الهجوم على المواقع المُهمة في فلسطين، وبالتالي شهد أوائل عام ١٩٤٩ بداية النكبة الحقيقية للشعب الفلسطيني، حيث تشرد أهل البلاد الأصليين من عرب فلسطين، وتحولت القضية الفلسطينية مُنذ ذلك الحين إلى قضية عربية ودولية(٤٥).

وقد تناول مجلس النواب الأردني أحداث حرب فلسطين وتداعياتها، حيث تطرق إلى الفشل السياسي والركود العسكري للجامعة العربية في مُعالجة القضية الفلسطينية، مُنتقدًا عدم تَمكنها من الوصول إلى تسوية سياسية لحل تلك القضية، ومع ذلك فقد أشاد المجلس بالجيش الأردني وحُسن بلائه في ميادين القتال، كما أثنى على جهود الجيش المصري في الحرب، وتقدَّم المجلس بوافر الشكر للملك عبد الله لاعتباره أنَّ قضية فلسطين هي قضية المملكة الأردنية الهاشمية في المقام الأول، وأكد المجلس أنَّ مشكلة فلسطين لن تُحل إلا بالقتال الذي تتعاون فيه جميع الدول العربية على صعيدٍ واحد(٤٦).

- **موقف الأردن من الحكومة الفلسطينية في غزة:**

حاولت جامعة الدول العربية أن تُظهر للوجود كيانًا سياسيًا لفلسطين، وكأنها أرادت من ذلك مُوازنة عرب فلسطين بالسُلطة الفعلية التي أنشأها اليهود في تل أبيب، ومن ثم استطاعت الجامعة تدعيم هذه الفكرة بالتعاون

مع الحاج أمين الحُسيني مُفتى فلسطين، وأتباعه من الشخصيات الفلسطينية البارزة، وفي ٢٣ سبتمبر ١٩٤٨ تم الإعلان في غزة عن تشكيل حكومة " عُموم فلسطين" برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، وحصلت هذه الحكومة على الاعتراف من جانب الدول العربية باستثناء المملكة الأردنية الهاشمية، وسُرعان ما دعت الحكومة الفلسطينية الجديدة إلى عقد مُؤتمر غزة في الأول من أكتوبر ١٩٤٨، وخلال هذا المُؤتمر تم الإعلان عن استقلال فلسطين ووحدتها، وإقامة دولة حُرة ديمقراطية ذات سيادة بحدودها الدولية المُتعَارَف عليها في أثناء الانتداب البريطاني(٤٧).

وفي مُؤتمر غزة تم توجيه الدعوة إلى ١٥٠ فلسطينيًا حضر منهم ٨٥، وقد تشكَّل من بينهم المجلس الوطني الفلسطيني الذي أُسندت رئاسته إلى الحاج أمين الحُسيني، وقرر المجلس منح الثقة لحكومة عُموم فلسطين على أساس البيان السياسي الذي ألقاه رئيسها أحمد حلمي، والذي أعلن فيه عزم الحكومة الفلسطينية على بذل الجهود للتعاون مع الحكومات العربية لتحرير بقية الأراضي الفلسطينية، وتقرر أن يكون علم فلسطين هو علم الثورة العربية التي قادها الشريف الحُسين بن علي، مُكونًا من ثلاثة ألوان أفقية وهي الأسود والأبيض والأخضر، والمثلث الأحمر بدون نجوم، كما أقر المجلس دستورًا مُؤقتًا لفلسطين يتكون من ١٨ مادة، وأن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية الجديدة(٤٨).

ومن جانبه رفض الملك عبد الله الاعتراف بالحكومة الفلسطينية الجديدة في غزة، مُعتبرًا قيامها تحديًا لسُلطته على الأراضي التي كان يُسيطر عليها الجيش الأردني في أعقاب الحرب مع اليهود، وكانت وجهة نظره أنَّ وجودها يتضمن اعتراف الجامعة العربية والفلسطينيين بخطة التقسيم وبالدولة اليهودية، ومن ناحية أخرى فإنه عندما استؤنف القتال بين العرب واليهود في ١٠ أكتوبر ١٩٤٨، استطاعت القوات اليهودية إلحاق الهزيمة بالقوات المصرية في النقب، مما اضطر بعض أعضاء حكومة عُموم فلسطين إلى مُغادرة غزة إلى بعض العواصم العربية ومن بينها القاهرة ودمشق وبيروت، إلا أنَّ غالبية أعضائها توجهوا إلى عَمَّان بعد إدراكهم أنَّ الوحدة مع الجانب الأردني أصبحت أكثر احتمالًا، ومن جانبه حاول الملك عبد الله اجتذاب أعضاء حكومة عُموم فلسطين، والتي كانت في حاجة شديدة لمُساندة الفلسطينيين داخل وخارج الأردن(٤٩).

وهناك العديد من الدوافع كانت وراء وقوف الملك عبد الله وحكومته موقف المُعَارِض من حكومة عُموم فلسطين، منها أنَّ سكان فلسطين أنفسهم من المُقيمين في القطاعات الأردنية من الضفة الغربية أو الذين نزحوا إلى الضفة الشرقية، وهم يُشكلون الأكثرية الساحقة من عرب فلسطين كانوا يُعارِضُون فكرة تلك الحكومة مُعَارَضَةً شديدة، لأنهم كانوا يخشون أن يُؤدي كيانها الجديد إلى ضياع بقية فسلطين بسبب ضعفها الناشئ عن صغر مساحتها وفقر أهلها، ولقلة ثقتهم بأقوال الدول العربية، ولعدم اطمئنانهم للقائمين على شئون الحركة من الفلسطينيين(٥٠).

وشكَّلت مسألة حكومة عُموم فلسطين موضعًا مُهمًا في خطاب العرش الأردني الذي ألقاه رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى، حيث أشار إلى عدم مُوافقة حكومته على قيام حكومة فلسطينية في غزة، لكنه أكد أنَّ هذا الأمر ليس بالخلاف الجوهري ولكنه في مبدأ التوقيت، مُنوهًا إلى أنه لابد أن يكون لفلسطين من حكومة، غير أنها لابد أن تكون برغبة أهلها، وألا تُفرض عليهم حكومة لا تُمثلهم تمثيلًا صحيحًا(٥١).

وخلال مُناقشة بيان لجنة الرد على خطاب العرش، أشار وصفي ميرزا نائب عَمَّان إلى أنَّ اللجنة لم تتناول في تقريرها موضوع حكومة غزة، وجاء رد مُقرر اللجنة أمين أبو الشعر بأنَّ اللجنة لم تُهمل البحث في هذا الشأن، وأنها لم تذكر في ردها شيئًا عن حكومة غزة لأنها لا تعترف بها، مُؤكدًا أنَّ جميع الأردنيين لم يعترفوا بها ، وأنهم لا يُقيمون وزنًا لأية حكومة فلسطينية تُشكَّل في أي جزء من الأراضي الفلسطينية، إلا بعد تحرير الأراضي المُقَدَّسة ووجود الشعب الفلسطيني بأكمله في موقف يستطيع معه أن يُقرر مصيره(٥٢) . ومن ثم فإنَّ الملك عبد الله وحكومته ومجلس النواب الأردني كانوا جميعًا مُعارضِين لقيام حكومة فلسطينية في غزة، فضلًا عن مُعارَضة الفلسطينيين المُقيمين في الأردن لتلك الحكومة.

- **الوحدة الأردنية الفلسطينية ١٩٥٠:**

لمُواجهة الوضع الجديد بعد فشل حكومة عُموم فلسطين على أرض الواقع، اتجه الملك عبد الله إلى دعم الفلسطينيين ومُساندتهم، حيث ساعدهم في عقد عدة مُؤتمرات، وكان أولها مُؤتمر عَمَّان الذي عُقِدَ في الأول من

أكتوبر ١٩٤٨ بقاعة سينما البتراء بمدينة عَمَّان، وجاءت الدعوة بُمبادرة من جانب الحكومة الأردنية، وحضره حشد كبير من اللاجئين الفلسطينيين، وعدد غير قليل من الشخصيات الأردنية، كما شهده أحد مُوظفي القصر الملكي مندوبًا عن الملك عبد الله، ويُعتبر هذا المُؤتمر بداية التحرك السياسي الأردني بشأن القضية الفلسطينية، والذي أعقب دخول القوات المُسلحة الأردنية إلى الأراضي الفلسطينية(٥٣).

وتَشكَّلت هيئة المُؤتمر من الشيخ سليمان التاجي الفاروقي رئيسًا، والشيخ سعد الدين العلمي نائبًا للرئيس، وكان هدف المُؤتمر دراسة الوضع القائم في فلسطين، والتعبير عن رفض أعضائه لحكومة عُموم فلسطين، وإظهار ولائهم لشخص الملك عبد الله، ولا أدل على ذلك من انعقاد مُؤتمر عَمَّان في اليوم نفسه الذي انعقد فيه المُؤتمر الفلسطيني في غزة(٥٤).

واتخذ مُؤتمر عَمَّان عدة قرارات مُهمة تم رفعها إلى الحكومة الأردنية والجامعة العربية والأمم المتحدة، كان من أبرزها أنَّ تشكيل حكومة عُموم فلسطين في غزة لا يُفيد القضية الفلسطينية وإنَّما يُشكِّل ضررًا مُباشرًا لها، وناشد المُؤتمر هيئة الأمم المتحدة بتحقيق العدل بالنسبة للفلسطينيين، وطالب الدول العربية ضرورة تزويد أبناء الشعب الفلسطيني بالسلاح، وبالنسبة للعلاقات والروابط بين فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية، فقد أكد المُؤتمر أنه يُعلِّق الآمال على شخص الملك عبد الله للدفاع عن فلسطين والاحتفاظ بعروبتها، مع تفويضه ليتحدث باسم عرب فلسطين والقيام بكل المُباحثات نيابةً عنهم، ولتحقيق ذلك عمليًا تقرر الدعوة لعقد مُؤتمر فلسطيني مُوَسَّع يُعلن فيه الفلسطينيون مُبايعتهم للملك عبد الله ملكًا على فلسطين، كما قرر المُؤتمر إرسال نُسخ من قراراته إلى الحكومة الأردنية، إضافةً إلى السُفراء العرب والأجانب لتسليمها إلى حكوماتهم(٥٥).

لقد حملت قرارات مُؤتمر عَمَّان إشاراتٍ واضحة لوحدة فلسطين مع شرق الأردن، ولذا جاء تفويض الملك عبد الله تفويضًا مُطلقًا للتحدث باسم عرب فلسطين، مع التأكيد على مُعالجة مشاكلهم بما يراه مُناسبًا، ومن ثم جاءت دعوة الملك عبد الله في ١٥ أكتوبر ١٩٤٨ بضرورة حل حكومة غزة، كما أخبر البرلمان الأردني بأنَّ خلافاته مع الدول العربية حول مسألة حكومة عُموم فلسطين هي مسألة مبدأ، وفي ١٥ نوفمبر من العام نفسه

نادى به المُطران القبطي ملكًا على القدس، كما وُجِّهت له الدعوة لإقامة حكومة له في نابلس، إلا أنه لم يقبل هذه الخُطوة لتناقُضها مع ما أعلنه سابقًا بحرية اختيار الفلسطينيين للقرارات التي تُقرِّر مصيرهم، وفَضَّلَ أن يكون ذلك عن طريق المُؤتمرات الشعبية وبشكل تدريجي، ومن هنا جاء تشجيعه للمُؤتمر الذي تقرر انعقاده في مدينة أريحا بالضفة الغربية(٥٦).

وقد انعقد مُؤتمر أريحا في الأول من ديسمبر ١٩٤٨، وحضره نحو ثلاثة ألاف شخص من زعماء العشائر والمخاتير، كما شهده وفود من جميع أنحاء فلسطين ولاجئين من المُخيمات الفلسطينية، وتم تعيين الشيخ محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل رئيسًا للمُؤتمر، وجاء انعقاد هذا المُؤتمر امتدادًا للتحرك الرسمي الأردني بعد انتهاء الانتداب البريطاني على الأراضي الفلسطينية، ويُعد استكمالًا لمُؤتمر عَمَّان الذي كان في مُقدِّمة أهدافه تحقيق الوحدة بين الأردن وفلسطين، والمُناداة بالملك عبد الله ملكًا على الدولة الجديدة(٥٧).

وقد اتخذ مُؤتمر أريحا، عدة قرارات كان من أهمها:

- يشكر المُؤتمر الدول العربية على ما بذلته من جهود وتضحيات، ويطلب منها جميعًا مواصلة القتال لإنقاذ فلسطين.
- القول بالوحدة الأردنية الفلسطينية، ويَعتبر المُؤتمر فلسطين وحدة لا تتجزأ، وكل حل يتنافى مع ذلك لا يُعتبر حلًا نهائيًا.
- البدء بتوحيد فلسطين مع شرق الأردن لتكون مُقدِّمة للوحدة العربية الحقيقية.
- يُبايع المُؤتمر الملك عبد الله ملكًا على فلسطين كلها، ويُحيي جيشه الباسل والجيوش العربية التي حاربت ولا تزال دفاعًا عن فلسطين.
- التشديد بضرورة الإسراع بإرجاع اللاجئين إلى بلادهم وصرف التعويضات لهم.
- يقترح المُؤتمر على الملك عبد الله الإشارة بوضع نظام لانتخاب مُمثلين شرعيين عن عرب فلسطين يُستشارون في أمورهم.

- تُبلَّغ هذه القرارات إلى هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية ومُمثلي الدول الأخرى[٥٨].

وفي اليوم التالي لانعقاد مُؤتمر أريحا أصدر توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الأردني بيانًا جاء فيه: " إنَّ الحكومة الأردنية تُقَدِّر حق التقدير رغبة سكان فلسطين المُمثلين في مُؤتمر أريحا فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين شرق الأردن وفلسطين، وهي رغبة مُتفقة تمامًا مع رغبات الحكومة الأردنية، وسَتُبادر إلى اتخاذ الإجراءات الدستورية لتحقيقها"[٥٩].

ومن جانبه قام مجلس الوزراء الأردني بدراسة مُقررات مُؤتمر أريحا وقرر بشأنها مايلي:

- أنَّ حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تُقدِّر كل التقدير الرغبة التي أبداها المُؤتمرون وغالبية أهل فلسطين فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين، وهي تراها مُتفقة مع أهدافها وستسعى للوصول إليها بالوسائل الدستورية والدولية لتنفيذها في الوقت المُناسب وفق ما تقضي به أساليب تقرير المصير.
- أخذت الحكومة عِلمًا برغبة المُؤتمرين في أن تتم مع الدول العربية مُهمة التحرير التي أعلنتها عند دخول فلسطين، وهي ترى أنَّ الجهود قد بُذِلَت ولازالت لتحقيق الغاية المنشودة، وتعتقد أنَّ من المصلحة الوصول إلى حلٍ مُلائم لهذه القضية في أسرع وقتٍ مُستطاع.
- تُشارك الحكومة رغبة المُؤتمرين في السعي لدى مُنظمة الأمم المتحدة لإعادة اللاجئين إلى بلادهم في أقرب وقت وإعطائهم التعويض المالي، وهي دائبة في مسعاها لتنفيذ هذه الرغبة.
- بالنظر لما لهذا القرار من علاقة بكيان البلاد ومُستقبلها، ترى الحكومة الأردنية أن يُعرض على مجلس الأمة ليُبدي رأيه في هذا الشأن[٦٠].

وقد عقد مجلس الأمة الأردني جلسة مُشتركة برئاسة عبد الله باشا الكليب نائب رئيس مجلس الاعيان، وكان الاجتماع بناءً على ما أُحيل إلى مجلسي النواب والأعيان من نُسخ عن مُقررات المُؤتمر الفلسطيني المُنعقد في أريحا، والعريضة المرفوعة من هيئة مكتب المُؤتمر إلى ملك الأردن، وقرار مجلس الوزراء بتاريخ ٧ ديسمبر

١٩٤٨ بشأن دراسته لتوصيات المُؤتمر، وقرار مجلس النواب بلزوم عقد جلسة مُشتركة يجتمع فيها أعضاء مجلس الأمة[٦١].

وخلال مُناقشة مجلس الأمة لمُقررات مُؤتمر أريحا، تحدث عضو مجلس النواب فرج أبو جابر عن المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية مُنذ فرض الانتداب، والمُعاناة التي تَعرَّض لها الشعب الفلسطيني خلال وجود بريطانيا وحتى رحيلها، مُؤكدًا أنه لا لوم على الأردن إذا قبل الوحدة مع الفلسطينيين بناءً على طلبهم، مُبررًا ذلك بأنَّ الجميع مُنحدر من نسب واحد وأمة واحدة تنطق باللغة العربية، واستعرض النائب مظاهر الفرح التي أبدتها الجماهير الفلسطينية في مُؤتمر أريحا، وذلك بشأن الوحدة مع الجانب الأردني تحت التاج الهاشمي، مُعلنًا تأييده لمُقررات المُؤتمر، مُوجِّهًا الشكر للحكومة الأردنية لتقديرها لقرارات المُؤتمر وتدعيمها له، مُطالبًا مجلس الأمة بتأييدها وقبولها[٦٢].

وأشار النائب إسماعيل البلبيسي في كلمته إلى أنَّ التردد السياسي هو من أضاع الوصول إلى حلول مُرضية للقضية الفلسطينية، مُطالبًا بالبحث عن حل عملي لقضية الشعب الفلسطيني وتحديد مصير مئات الآلاف من اللاجئين، مُؤكدًا أنَّ الوحدة مع الجانب الفلسطيني هي السبيل الوحيد للمُحافظة على كيان الأمة الفلسطينية[٦٣].

وأعلن عضو مجلس الأعيان عبد الرحمن الرشيدات عن دعمه لقرارات مُؤتمر أريحا، وذلك فيما يختص بوحدة الأراضي الفلسطينية وانضمامها إلى المملكة الأردنية، مُناشدًا الدول العربية بتدعيم هذه الخُطوة للحفاظ على الهوية العربية الفلسطينية، ولمُواجهة المُخططات الصهيونية على أرض فلسطين[٦٤]. كما دعا النائب وصفي ميرزا أعضاء مجلس الأمة إلى اتخاذ قراره بتأييد سياسة الحكومة الأردنية بشأن الوحدة مع فلسطين، مُطالبًا الحكومة بتنفيذ مُقررات مُؤتمر أريحا بالطرق الدستورية والدولية دون تأخير[٦٥]. وبصفة عامة فإنَّ كلمات أعضاء مجلس الأمة الأردني جاءت كلها داعمة ومُؤيدة للوحدة الأردنية الفلسطينية.

وفي ختام مُناقشات مجلس الأمة الأردني لمُقررات مُؤتمر أريحا وقرار الحكومة الأردنية بشأنها، تقرر تشكيل لجنة خاصة لوضع صيغة الرد على قرار الحكومة، وجاء نص القرار كمايلي:"إنَّ مجلس الأمة الأردني بجلسته المُشتركة المُنعقدة في ١٣ ديسمبر ١٩٤٨، وبعد أن اطلع على قرار الحكومة الصادر بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٤٨، والذي اتخذته بناءً على مُقررات المُؤتمر العربي الفلسطيني الثاني المُنعقد في أريحا بتاريخ الأول من ديسمبر١٩٤٨، يُقرر بالإجماع موافقة الحكومة على سياستها في قرارها المذكور"(٦٦).

وقد أثارت قرارات مُؤتمر أريحا مُعارَضة شديدة في بعض الأقطار العربية وخاصةً في مصر، حيث أعلن الملك فاروق أنَّ قرارات المُؤتمر لا تُمثل الشعب الفلسطيني، كما أشار محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء المصري إلى أنَّ الظروف كانت غير مُناسبة لعقد هذا المُؤتمر، ومن جهته نَدَّدَ أمين عام جامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام بشرعية قرارات مُؤتمر أريحا، وأنكر حقه في التحدث باسم الشعب الفلسطيني(٦٧).

وجاء الموقف الفلسطيني للرد على تلك المُعارَضة العربية مُتمثلًا في المُؤتمرات والاجتماعات التي عُقِدَت في الضفة الغربية والتي كان من أهمها المُؤتمر الذي دعا إليه أهالي مدينة رام الله في ٢٦ ديسمبر ١٩٤٨، وحضره الملك عبد الله، وفلاح المدادحة وزير الداخلية الأردني، وعبد الله التل قائد منطقة القدس، إضافةً إلى الكثير من الشخصيات الفلسطينية البارزة في منطقة رام الله، وجاءت قرارات المُؤتمر مُؤيدة لتوصيات مُؤتمر أريحا الداعمة للوحدة الأردنية الفلسطينية، وفوض المُجتمعون اللجنة التحضيرية لتبليغ نتائج المُؤتمر إلى هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، فضلًا عن إرسال نسخة من تلك القرارات لكل دولة عربية(٦٨).

وفي ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ عُقِدَ في دار بلدية نابلس مُؤتمر فلسطيني جديد، وقد دعا إليه رؤساء البلديات في نابلس وجنين وطولكرم وغيرها، وترأس الاجتماع سليمان طوقان رئيس بلدية نابلس، وبحث المُجتمعون ما تم التوصل إليه في المُؤتمرات السابقة، والوضع العام في الأراضي الفلسطينية، وكان إجماع المُؤتمرين بالمُوافقة على اتحاد الضفتين الشرقية والغربية تحت التاج الهاشمي، ومُبايعة الملك عبد الله ملكًا على فلسطين، والمُطالبة بتعديل الدستور الأردني ليتوافق مع الوحدة المُقترحة، وإجراء انتخابات نيابية جديدة يُمثل فيها الفلسطينيون في الضفة

الغربية[٦٩]. وبالتالي فإنَّ كل المُؤتمرات التي تم عقدها بدايةً من مُؤتمر عَمَّان ونهايةً بمُؤتمر رام الله، أيدت بشدة كل الخطوات الداعية إلى الوحدة الأردنية الفلسطينية، والتي كان من أبرزها تواجد مُمثلين عن الشعب الفلسطيني في البرلمان الأردني، أملًا في إيجاد حلول حقيقية للقضية الفلسطينية.

ونتيجة لتلك المُؤتمرات الفلسطينية التي تم عقدها، أخذت الحكومة الأردنية في تفعيل سياستها نحو الوحدة الفلسطينية بدايةً من شهر مارس ١٩٤٩، بعد أن وجدت الدعم من الجانب البريطاني في هذا الشأن، ولذلك أصدر الملك عبد الله مجموعة من الإرادات الملكية لإتمام إجراءات الوحدة بين الضفتين، وكان أولها في ١٤مارس ١٩٤٩ بصدور قانون الإدارة العامة، حيث ألغى هذا القانون نظام الحُكم العسكري الأردني في فلسطين، وجرى إبداله بإدارة مدينة أُعطيت لها صلاحية الرجوع في أعمال دوائرها إلى الوزير المُختص مُباشرةً، أو بواسطة الحاكم الإداري العام في حال وجوده، وأيضًا تم تفويض السُلطات المُختصة المُعطاة للمندوب السامي البريطاني ونقلها للملك عبد الله، على أن يتولاها حاكم عام يعمل في ظل الإجراءات التي تصدر إليه بإرادة ملكية بناءً على توجيه من رئيس الوزراء الأردني[٧٠].

ومن جانبه قام الملك عبد الله بزيارة القرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية، والتقى برجالات وشخصيات البلاد الذين بايعوه ملكًا على البلاد، وفي ٧ مايو١٩٤٩ تم إجراء تعديل في وزارة توفيق أبو الهدى، حيث تم ضم العديد من الشخصيات الفلسطينية في الحكومة الأردنية وهم : روحي عبد الهادي وزيرًا للخارجية، وموسى ناصر وزيرًا للمواصلات، وخلوصي الخيري وزيرًا للتجارة والزراعة[٧١].

وفي يوليو ١٩٤٩ صدرت الإرادة الملكية بالمُوافقة على قرار مجلس الوزراء الأردني بشأن إغلاق القنصلية الأردنية في القدس، وذلك بعد أن أصبحت القدس تابعة للإدارة الأردنية[٧٢]. وفي ٧ أغسطس ١٩٤٩ أمر الملك عبد الله باستحداث حقيبة وزارية جديدة باسم " وزارة اللاجئين" ، وكان الغرض من إنشائها الاهتمام بأمر اللاجئين في شرق الأردن وغربه[٧٣].

وبدايةً من نوفمبر ١٩٤٩ تم إزالة جميع القيود الحدودية بين الضفتين، وفي ٢٠ ديسمبر من العام نفسه صدرت الإرادة الملكية باعتبار كل الفلسطينيين القاطنين في المملكة الأردنية الهاشمية وفي الضفة الغربية بأنهم أردنيون، وبالتالي تَمتعهم بكافة الحقوق والواجبات الممنوحة للأردنيين(٧٤). كما وافق مجلس النواب الأردني على تعديل قانون جوازات السفر لسنة ١٩٤٢، بحيث يجوز لأي شخص فلسطيني يحمل الجنسية الفلسطينية الحصول على جواز سفر أردني(٧٥).

وفي ٢٤ أبريل ١٩٥٠ قام الملك عبد الله بافتتاح مجلس الأمة الأردني الجديد، وذلك بعد تمثيل الفلسطينيين فيه لأول مرة، وألقى سعيد المُفتي رئيس الوزراء خطاب العرش، مُشيرًا إلى أنَّ أمر الوحدة قد تم باجتماع مجلس النواب المُمَثل للضفتين ، وأنَّ الوحدة أصبحت حقيقة قومية واقعية، مُشدِّدًا على عدم المساس بالتسوية النهائية التي تُؤكد حق العرب في فلسطين(٧٦).

وبعد انتهاء رئيس الوزراء من إلقاء كلمته بحث أعضاء مجلس الأمة مشروع الوحدة الذي قدَّمته الحكومة، حيث تم إدخال بعض التعديلات عليه، ثم صدر القرار بالإجماع مُتضمنًا مايلي:

- تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية، واجتماعهما في دولة واحدة هي المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك على أساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المُواطنين جميعًا.
- تأكيد المُحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عنها بكل الوسائل المشروعة، وعدم المساس بالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية في نطاق الأماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية.
- رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الأمة بهيئتيه الأعيان والنواب المُمثل لضفتي الأردن إلى جلالة الملك عبد الله بن الحُسين، واعتباره نافذًا حال اقترانه بالتصديق الملكي.
- إعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، وتبليغه إلى الدول العربية الشقيقة والدول الأجنبية الصديقة بالطرق الدبلوماسية المرعية(٧٧).

وقد أثارت قرارات الوحدة الأردنية الفلسطينية موجة عارمة من الغضب الشديد، حيث كانت حكومة عُموم فلسطين أول من بدأت مُعارضتها الواضحة، ولذا طلبت من اللجنة السياسية في الجامعة العربية مُعالجة هذه الحالة، ومن جانبها اعترضت اللجنة السياسية على قرار الوحدة بين الأردن والضفة الغربية، وكان ذلك في جلستها التي عُقِدَت في ١١ مايو ١٩٥٠، حيث اعتبرت هذه الخُطوة بمثابة إخلال بقرار مجلس الجامعة الصادر في ٣ أبريل ١٩٥٠، وقد صوتت مصر والسعودية وسوريا ولبنان مع توصية مجلس الجامعة بفصل الأردن من الجامعة العربية، إلا أنَّ مندوبا العراق واليمن طلبا تأجيل الاجتماع حتى يتم الرجوع إلى حكومتيهما في هذا الشأن، وبالتالي اضطرت اللجنة السياسية إلى التَمَهل في قرارها لعدم توفر الإجماع العربي(٧٨).

ومن جانبه حرص الملك عبد الله أثناء اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية على توضيح وجهة نظره في الوحدة الأردنية الفلسطينية، حيث بعث إليها برسالة جاء فيها:

" إنَّ الضم لا يُؤثِّر على التسوية النهائية للقضية الفلسطينية، وأنه حريص على بقاء الأردن عُضوًا في الجامعة العربية، وأنه مُستعد للدخول في حرب مع إسرائيل مرةً أخرى إذا أرادت الجامعة ذلك"(٧٩).

وفي الاجتماع الذي عقده مجلس الجامعة العربية في مدينة الإسكندرية بتاريخ ٣ يوليو ١٩٥٠، تم التوصل إلى صيغة مُناسبة أُعتبرت مُرضية للجميع، وجاء في نصها:

" لما كانت الدول العربية قد أعلنت عن تمسكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة إقليمها تحقيقًا لرغبات سُكانها الشرعيين ورفضت كل حلٍ يقوم على تجزئتها، فإنَّ المملكة الأردنية الهاشمية تَعتَبر أنَّ ضم هذا الجزء الفلسطيني لها إنَّما هو إجراء اقتضته الضرورات العملية، وأنها تحتفظ بهذا الجزء وديعةً تحت يدها على أن يكون تابعًا للتسوية النهائية لقضية فلسطين، وذلك عند تحرير أجزائها الأخرى بكيانها الذي كانت عليه قبل العدوان، وعلى أن تقبل في شأنها ما تُقرره بالإجماع دول الجامعة العربية"(٨٠). ومن ثم فإنَّ الملك عبد الله نجح في خطته لضم الضفتين وأصبح يُطلق عليهما اسم المملكة الأردنية الهاشمية، رغم المُعارَضة الشديدة من بعض الدول العربية

وفي مُقدمتها مصر والمملكة العربية السعودية، وكان واضحًا أنَّ الوحدة كانت أمرًا ضروريًا لمصلحة القضية الفلسطينية، وأنها جاءت مُتوافقة مع غالبية رغبات أهالي فلسطين.

- **التواجد الفلسطيني في مجلس النواب الأردني:**

في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٩ صدر قانون الانتخابات لمجلس النواب الأردني الجديد، وتقرر فيه زيادة عدد المقاعد إلى ٤٠ مقعدًا، مع تخصيص نسبة٥٠% لأبناء الضفة الغربية[٨١]، وفي ١١ أبريل ١٩٥٠ تم إجراء الانتخابات النيابية في الأردن بنظامها الجديد، وذلك لتشكيل مجلس نواب مُوَحَّد يضم مُمثلين عن الأردنيين والفلسطينيين، وليكون القاعدة الدستورية الأولى في بناء المملكة الأردنية الهاشمية التي تشمل الضفتين الشرقية والغربية، وفي ٢٠ أبريل جاء إعلان نتيجة الانتخابات فكان مُمثلو الضفة الغربية في مجلس النواب كمايلي:

- قضاء القدس: عبد الله نعواس، كامل عُريقات، أنور نسيبة.
- قضاء بيت لحم : توفيق قطان، عبد الفتاح درويش.
- قضاء الخليل: عبد الله بشير، رشاد الخطيب، رشاد مسودي، سعيد العزة.
- قضاء نابلس: قدري طوقان، حكمت المصري، مصطفى بشناق، عبد المجيد أبو حجلة.
- قضاء جنين: عبد الرحيم جرار، تحسين عبد الهادي.
- قضاء طولكرم: كمال حنون ، حافظ الحمد لله .
- قضاء رام الله : موسى ناصر ، خلوصي الخيري، عبد لله الريماوي[٨٢].

ومع افتتاح أول مجلس نواب أردني بعد إتمام الوحدة، تم اختيار حكمت المصري مُرشح قضاء نابلس ليكون نائبًا لرئيس المجلس، واختيار سعيد العزة مُرشح قضاء الخليل مُساعدًا لرئيس المجلس، كما تقدَّم كامل عُريقات نائب القدس باقتراح لإنشاء لجنة خاصة بشئون اللاجئين[٨٣]. وهي لجنة جديدة تم اقتراحها لمُواجهة الآثار المُترتبة على عملية هجرة الفلسطينيين بعد أحداث حرب ١٩٤٨.

وقد وافق مجلس النواب الأردني على مُقترح تشكيل لجنة برلمانية خاصة باللاجئين وتمثلت مُهمتها فيمايلي :

- السعي لأن يكون للحكومة الأردنية حق الإشراف على توزيع المؤن والأعمال من توظيف وغيره.
- وضع الأسس لتوجيه اللاجئين توجيهًا قوميًا ورفع معنوياتهم.
- تطبيق البرنامج التعليمي الحكومي في المدارس التي تُديرها مُنظمة اليونيسكو لتعليم أبناء اللاجئين.
- أن يكون للجنة البرلمانية اعتبار خاص فيما يختص باللاجئين وحقوقهم السياسية والاقتصادية(٨٤).

وجاء تشكيل لجنة شئون اللاجئين مُكونًا من سبعة نواب وهم : كامل عُريقات وعبد الله نعواس عن القدس، وعبد الله الريماوي وخلوصي الخيري عن رام الله، وعبد الله البشير عن الخليل، وقدري طوقان عن نابلس، وعبد الفتاح درويش عن بيت لحم(٨٥). ومن الواضح أنه كان هناك اهتمام بأن يكون أعضاء لجنة اللاجئين مُمثلين عن مُختلف مناطق الضفة الغربية، لإدراكهم بِحُكم المُعايشة على أرض الواقع بطبيعة المشاكل التي يُعاني منها اللاجئين، كما أصبح عُرفًا في مجلس النواب الأردني أن تكون لجنة اللاجئين بكامل أعضائها من نواب الضفة الغربية، وأحيانًا كان ينضم إليها نائب أو اثنين من الضفة الشرقية، لكن اللجنة استمرت خلال أغلب فترات الدراسة مُشكَّلة بالكامل من النواب الفلسطينيين، إضافةً إلى أنَّ رئيس اللجنة كان لا بد أن يكون من نواب الضفة الغربية .

ومن ناحية أخرى كان الحرص على أن يكون النائب الأول لمجلس النواب الأردني من الضفة الغربية، ومثال ذلك كامل عُريقات نائب القدس الذي تولى هذا المنصب لفتراتٍ طويلة، وفي بعض الحالات كان يفوز بمنصب رئيس مجلس النواب إحدى الشخصيات الفلسطينية، مثلما حدث عندما تولى حكمت المصري نائب نابلس رئاسة المجلس عام ١٩٥٢ في هيئته الثالثة(٨٦). وأيضًا في عام ١٩٥٦ عندما تولى رئاسة المجلس في هيئته الخامسة(٨٧).

وبدايةً من انتخابات مجلس النواب الأردني في أكتوبر ١٩٦١، تمت زيادة عدد أعضاء المجلس إلى ٦٠ عضوًا وبالتالي أصبح لمُمثلي الضفة الغربية ثلاثين نائبًا كمايلي:

- قضاء القدس: كامل عُريقات، علي حجازي، إسماعيل عطية، إيجور فراج، حسين القرة.
- قضاء بيت لحم: محمد سالم الذويب، حبيب شحادة، نقولا قطان، حسن عبد الفتاح درويش.
- قضاء الخليل: إسماعيل حجازي ، فطين طهبوب ، محمد محمود قراجة ، علي الشريف، أحمد محمود الحجة.
- قضاء نابلس: راشد النمر، عبد القادر صالح، نعيم طوقان، عبد الرؤوف الفارس، عبد اللطيف العنتباي، عبد الله الخطيب.
- قضاء جنين: عبد الرحيم أرشيد، نجيب الأحمد ، جمال عبد الهادي.
- قضاء طولكرم: عبد الله الفياض، حافظ الحمد لله، فلاح حنون.
- قضاء رام الله: قاسم الريماوي ،عبد الله جودة، شاهر حسين، عيسى عقل(٨٨).

- **فلسطين في خطاب العرش ومواقف الحكومة ومجلس النواب الأردني:**

بعد انتخاب أول مجلس نواب في تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية عقب إتمام الوحدة، كان هناك اهتمام واضح في خطاب العرش الأردني بالحديث عن القضية الفلسطينية وتطوراتها، وأصبح هنا الأمر نهجًا مُتَّبَعًا في كل خطابات العرش التي يُلقيها رئيس الوزراء الأردني عند افتتاحه للدورة البرلمانية الخاصة بمجلس الأمة والذي يضم مجلسي النواب والأعيان.

وفي أول خطاب عرش بعد قرار الوحدة مع الضفة الغربية، أشار سعيد المُفتي رئيس الوزراء الأردني إلى أهمية الروابط التي كانت تربط الضفتين منذ عام ١٩٢٢، والتي كانت تشمل وحدة النقد والدفاع المُشترك وتوطيد أمن الحدود، إضافةً إلى تسهيل الحواجز الجُمركية على أساس وحدة المصالح، وهو ما جعل لكل من الضفتين مركزًا مُمتازًا مع الضفة الأخرى، وأكد المُفتي أنَّ الواقع الأردني الفلسطيني كان يُحَتِّم هذه الوحدة بين البلدين، من أجل الحفاظ على كافة حقوق الشعب الفلسطيني(٨٩).

وجاء حديث لجنة الرد على خطاب العرش ليؤكد اعتزاز مجلس النواب الأردني بقرار الوحدة بين الضفتين، وأكدت اللجنة أنَّ هذا الحدث سيكون فاتحة عهدٍ جديد في حياة الأمة العربية، وبادرة خير لتحقيق أهدافها وأمانيها في الوحدة والسيادة والاستقلال، وأشارت إلى أنَّ التوحيد لن يكون له أي مساس بالحقوق العربية في فلسطين، أو أي أثر على التسوية النهائية للقضية الفلسطينية، لكن الوحدة ستكون مُعَزِّزَة للدفاع عن عدالة قضية الشعب الفلسطيني(٩٠).

وفي افتتاح مجلس النواب الأردني في الثاني من نوفمبر ١٩٥٠، أكد الملك عبد الله في كلمته على اهتمامه بمُتابعة شئون القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية كل الشعب الأردني في المقام الأول، وكانت هذه الكلمات محل إشادة واضحة من لجنة الرد على خطاب العرش، كما طالبت اللجنة بأهمية تقدير حقيقة نوايا اليهود العدوانية، وشدَّدت على ضرورة العمل الجدي في الداخل والخارج، بما يضمن تضافر القوى العربية وتوحدها لخدمة قضية الشعب الفلسطيني(٩١).

وخلال كلمته التي ألقاها في خطاب العرش أثناء افتتاح مجلس النواب الأردني الثالث في الأول من نوفمبر ١٩٥١، استعرض رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى سياسة حكومته بالنسبة للقضية الفلسطينية، مُشيرًا إلى أنها تأتي استمرارًا لخطتها السابقة في المُحافظة على حقوق العرب في فلسطين، بحيث يكون هذا الأمر ضمن مُقررات الأمم المتحدة وبالاتفاق والتفاهم مع دول الجامعة العربية، وتطرق أبو الهدى إلى اشتراك حكومته مع بقية الدول العربية بشأن قبول دعوة لجنة التوفيق الدولية(*). وذلك فيما يتعلق بحضور مُؤتمر باريس في أكتوبر ١٩٥١، وتمنى أن يصل المُؤتمرون إلى ما يضمن حقوق اللاجئين الفلسطينيين الشرعية في العودة والتعويض(٩٢).

ومن جانبها أوضحت لجنة الرد على خطاب العرش أنَّ المُحافظة على حقوق العرب في فلسطين لاستعادة أراضيهم هي مسئولية العرب جميعًا والأردن بصفة خاصة، لأنها أمانة بُنِيَ عليها قرار الوحدة بين الضفتين، وأكدت اللجنة أنَّ القضية الفلسطينية يجب أن تكون العامل الأول في توجيه سياسة الأردن الخارجية والداخلية، وأنَّ حل قضية الشعب الفلسطيني سيكون له أثر في سِلم الشرق الأوسط واستقراره(٩٣).

وخلال الجلسة الأولى لمجلس النواب الأردني في نوفمبر ١٩٥٢، أوضحت لجنة الرد على خطاب العرش أنَّ المجلس لا يتوافق مع الحكومة بشأن ما صرحت به من أنَّ القضية الفلسطينية تحظى باهتمام العرب من الناحية العملية، وأشارت إلى أنَّ الدول العربية أهملت مُعالجة هذه القضية بصورة جدية، وبالتالي لم يحدث أي تقدم إيجابي ملموس في سبيل حلها وتخفيف الويلات التي نتجت عنها، ولذا طالبت اللجنة بأن يأخذ المسئولون في الأردن زمام المُبادرة مع الدول العربية في سبيل حل هذه القضية، وبما يضمن كامل الحقوق العربية في فلسطين(٩٤).

وأوضح فوزي الملقي رئيس الوزراء الأردني في كلمته الخاصة بخطاب العرش في الأول من نوفمبر ١٩٥٣، عن سياسة حكومته تجاه القضية الفلسطينية، حيث أشار إلى الجهود الأردنية المبذولة لدى مجلس الجامعة العربية لدعم الشعب الفلسطيني، مُؤكدًا أنَّ هذه القضية ستظل دائمًا في مُقدمة أولويات سياسة المملكة ، وأنه لا حل للمُشكلة الفلسطينية إلا بما يُحقق الأماني القومية لشعبها، مُشدِّدًا في الوقت نفسه على أنه لا صُلح مع اليهود ولا تفريط في حقوق اللاجئين في ديارهم وأملاكهم(٩٥).

وأثناء الرد على خطاب العرش أشار قدري طوقان نائب نابلس إلى دعم مجلس النواب وتأييده للحكومة الأردنية في رفضها الصلح مع اليهود، مُطالبًا باتخاذ الوسائل الكفيلة ببقاء القضية الفلسطينية حية، وفي الوقت نفسه التأكيد على رفض الأمة العربية لكل حلٍ لا يتفق مع استعادة حقوق الشعب الفلسطيني، مُعلنًا أنه لا تفريط في كافة حقوق اللاجئين بما فيها حق العودة إلى أوطانهم(٩٦).

واستمرت الحكومة الأردنية مع كل خطاب عرش في إبداء اهتمامها بقضية الشعب الفلسطيني، خاصةً أنها أصبحت قضية قومية للمملكة الأردنية بعد إتمام الوحدة، ومن ثم جاءت كلمة رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى خلال افتتاح مجلس النواب الأردني في الرابع من نوفمبر ١٩٥٤، حيث حرص على توضيح سياسة حكومته تجاه القضية الفلسطينية، باعتبارها الأولى بالرعاية في المجال الخارجي، إضافةً إلى أهمية التوافق مع الأُسس التي أقرتها الجامعة العربية في هذا الشأن(٩٧).

وقد عارض أحمد الداعور نائب طولكرم ما جاء في كلمة رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى الخاصة بخطاب العرش، مُشيرًا إلى أنَّ قضية فلسطين هي قضية إسلامية وليست فلسطينية أو قومية، وأنَّ هذا التوجه في توصيف هذه القضية الفلسطينية يُعد أمرًا مُخالفًا للشريعة الإسلامية(٩٨).

وخلافًا لما نادى به الداعور من جعل القضية الفلسطينية ذات توجه إسلامي فقط، جاءت رؤية مصطفى أرشيد نائب جنين بأنَّ وحدة الضفتين ألقى كامل عبء المُشكلة الفلسطينية على الأردن وحده، وبالتالي لا يحق لأي هيئة في الداخل أو الخارج التحدث باسم فلسطين سوى مجلس النواب الأردني والحكومة الأردنية، مُطالبًا الجامعة العربية بأن تدعم هذا النهج، وأن تُساعد في تنفيذ ما يضعه المجلس من خطط لحل القضية الفلسطينية، باعتبار أنها مُشكلة داخلية بالنسبة للأردن(٩٩).

وحسمًا لهذا الجدل الدائر حول تصنيف القضية الفلسطينية لدى البعض في مجلس النواب الأردني، جاءت كلمة رئيس الوزراء سعيد المُفتي في خطاب العرش لعام ١٩٥٥التُوضِّح وجهة النظر الرسمية للحكومة الأردنية، حيث أكد أنَّ سياسة حكومته تجاه قضية الشعب الفلسطيني هي الاهتداء بالمبادئ التي أقرتها جامعة الدول العربية، من حيث أنها ليست قضية الأردن بمفرده بل هي قضية العرب أجمعين، مُشيرًا إلى عدم إمكانية دولة عربية واحدة أن تنفرد بُمعالجة هذه القضية الشائكة أو إيجاد تسوية لها، مُوضحًا أنَّ حَلَّها يكون ضمن نطاق التفاهم العربي المُشترك، على أساس شجب المُحاولات التي تستهدف استدراك الأردن للدخول في مُحادثات بعيدة عن إطار الجامعة العربية(١٠٠).

ودعمًا لتوجهات الحكومة الأردنية في مُعالجتها للقضية الفلسطينية، جاء في سياق لجنة الرد على خطاب العرش: " إنَّ مجلسنا يرى أنَّ سياسة الحكومة تجاه القضية الفلسطينية تأتي امتدادًا لسياسات الحكومات الأردنية المُتعاقبة، والتي سبق وأقرها المجلس في مُناسباتٍ عديدة، ولذا فهو يُعلن تأييده للمبادئ الأساسية التي تضمنها خطاب العرش فيما يتعلق بمُعالجة هذه القضية"(١٠١).

وفي أعقاب العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، أكد رئيس الوزراء الأردني سليمان النابلسي أنَّ الحكومة الأردنية تعتبر إسرائيل كيانًا غير شرعي وأنها قامت على الغزو والعدوان، وشدَّد على رفض المملكة لأي صُلحٍ معها، ولكل مشروع ينطوي على الاعتراف بها أو إقامة علاقة مُشتركة معها، مُشيرًا إلى أنَّ نهج الحكومات الأردنية المُتعاقبة هو الإبقاء على القضية الفلسطينية ورفض جميع المشاريع التي ترمي إلى تصفيتها، مُنوهًا إلى أنَّ قضية فلسطين هي قضية المجموعة العربية بأكملها، ولا يحق لأي دولة أن تتخذ فيها أي اتجاه لا تُوافق عليه المجموعة العربية وأهل فلسطين(١٠٢).

وبدايةً من أكتوبر ١٩٥٧ بدأ الملك الحُسين في إلقاء خطاب العرش بنفسه، حيث أشار إلى أنَّ سياسة المملكة بالنسبة للقضية الفلسطينية تقوم على أساس مبدأ ثابت، وهو نيل الحقوق العربية الكاملة في هذا الجزء المُغتَصَب من الوطن العربي وعدم التفريط في أيٍ من حقوقه، وفي مُقدمة ذلك حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، وأعلن تمسكه بنهج السياسة الأردنية الثابتة، وهو أنَّ قضية فلسطين هي قضية العرب جميعًا، ولا يُمكن لأي دولة أن تنفرد بمُعالجتها أو تسويتها(١٠٣).

وجاء تقرير لجنة الرد على خطاب العرش مُوجِّهًا الشكر للملك الحُسين لاهتمامه الواضح بالقضية الفلسطينية، حيث تضمَّن التقرير في سياقه: " لقد سَرَّ نواب الأمة اهتمام جلالتكم البالغ بقضية فلسطين، لأنها قضية العرب والمسلمين الأولى، وأثلج صُدُورنا ما لمسناه من تأكيداتكم المُتكررة أنكم مُصممون على استرداد الجزء السليب من فلسطين، وعدم التفريط في أي حقٍ من حقوقنا فيها، ونُشارككم الرأي بأنه لاحق لأي دولة عربية أن تنفرد وحدها في تقرير مصير فلسطين"(١٠٤).

وفي الدورة الثالثة لمجلس النواب الأردني الخامس في الأول من أكتوبر ١٩٥٨، تطرق الملك الحُسين لموقف المملكة الأردنية من القضية الفلسطينية، حيث أوضح أنَّ الأردن سيظل بوعي شعبه ويقظه جيشه خط الدفاع الأول ضد الخطر الصهيوني، مُنوهًا إلى أنَّ الشعب الأردني هو الأكثر شُعورًا بالمسئولية نحو قضية فلسطين،مُشدِّدًا على أنَّ أهل الأردن لن يطيب لهم عيش حتى يعود الحق إلى أهله كاملًا غير منقوص، وأول هذه

الحقوق هي عودة اللاجئين إلى ديارهم ووطنهم، ووعد الحُسين ببذل أقصى الجهود من أجل العناية بتحسين الأحوال المعيشية للاجئين والاهتمام بشئونهم(١٠٥).

وأثناء مُناقشة مجلس النواب الأردني لخطاب العرش الذي ألقاه الملك الحُسين في الأول من أكتوبر ١٩٥٩، تحدث إسماعيل حجازي نائب مدينة الخليل عن تصريحات رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم، وذلك فيما يتعلق بضرورة إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، واستنكر النائب هذا التصريح مُتَّهِمًا رئيس وزراء العراق بمُساعدة الصهيونية، مُبديًا استياءه أيضًا من حديث عبد الكريم قاسم بأنَّ الأردن ومصر وإسرائيل اغتصبوا أجزاء من فلسطين، مُشيرًا إلى أنَّ الذي لا يُفرِّق بين قيام الأردن ومصر بحماية الأراضي الفلسطينية وبين اغتصابها من قبل إسرائيل فهو خائن لقضية فلسطين(١٠٦).

وتعقيبًا على ما أبداه نائب الخليل من انتقاداتٍ شديدة لرئيس الوزراء العراقي، أشار هزاع المجالي رئيس الوزراء الأردني إلى أنَّ تصريحات عبد الكريم قاسم تُعد حلقة من حلقات التآمر على قضية الشعب الفلسطيني، مُنوهًا إلى أنَّ قاسم يعلم أنَّ القضية الفلسطينية هي قضية عربية لا يجوز لدولة واحدة أن تنفرد بتقرير حلٍ لها، مُوضحًا أنَّ ٧٠% من الفلسطينيين مُتواجدون في أراضي المملكة، ومع ذلك فإنَّ الأردن لم ينفرد بتقرير لحل قضية فلسطين بمعزل عن الدول العربية، وأكد المجالي أنَّ دعوة عبد الكريم قاسم تجعل الجزء المُتبقي من فلسطين لقمة سائغة لإسرائيل(١٠٧).

وفي خطاب العرش الذي ألقاه الملك الحُسين في الأول من نوفمبر ١٩٦٠، جاءت تأكيداته على أنَّ الأردن أكثر إحساسًا بقضية فلسطين، باعتباره خط الدفاع الأول أمام الخطر الصهيوني، فضلًا عن تواجد غالبية الفلسطينيين في أراضي المملكة، مُشيرًا إلى أنَّ سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية تقوم على التعاون مع الدول العربية لإعادة الحقوق لأصحابها، وأكد الحُسين أنَّ الأردن لم يجعل يومًا من قضية فلسطين سبيلًا للدعاية والمُساومة والانتهاز السياسي، ومما جاء في سياق كلمته: ".... إنَّ هذه القضية سنظل نفتديها بالأرواح والأموال،

وإني لأُعلنها صريحةً حاسمةً بأنَّ الأردن سوف يبقى بجيشه وكل ما يملك في خط الدفاع عن قضية العرب الأولى، حتى يعود الحق إلى أهله في الوطن السليب كاملًا غير منقوص"(١٠٨).

وعلى الرغم من توجهات السياسة الأردنية بشأن التوافق على حل القضية الفلسطينية في إطار التضامن العربي، إلا أنَّ بعض الأصوات داخل مجلس النواب الأردني كانت تتبنى وجهة نظر انفراد الأردن بالتصدي لهذه القضية، ومن ذلك نعيم طوقان نائب نابلس الذي عَلَّق على ما جاء في خطاب العرش الأردني، مُشيرًا إلى أنَّ الأردن هو خط الدفاع الأول عن قضية فلسطين، وأنه يضم الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين على أراضيه، وبالتالي فهو أكثر من غيره شعورًا بقضية فلسطين، ولذا كانت مُطالبته بأن يكون للأردن زمام المُبادرة في تقرير سياسة القضية الفلسطينية في إطار مُخطَّط مدروس خاص بالمملكة الأردنية وحدها(١٠٩).

وفي كلمته الخاصة بخطاب العرش خلال افتتاح مجلس النواب الأردني في الأول من نوفمبر ١٩٦١، كان حرص الملك الحُسين في الإشارة إلى أنَّ قضية فلسطين هي قضية العرب عامةً، وأنه لا يجوز لأي دولة عربية أن تنفرد نحوها بسياسة خاصة، مُنوهًا إلى أنه يجب على الجميع أن يسير في مُعالجتها بالتشاور، مُعلنًا أنَّ الأردن بجيشه وشعبه وكل ما يملك من وسائل سيظل وفيًا لقضية الشعب الفلسطيني(١١٠).

وجاء تقرير لجنة الرد على خطاب العرش داعمًا لوجهة نظر الملك الحُسين، حيث تضمَّن في سياقه: "إننا وإن كنا في هذا البلد نحمل العبء الأكبر نحو قضية فلسطين، نُقِر جلالتكم بأنها قضية العرب عامةً، ولا يجوز لأي دولة عربية أن تنفرد نحوها بسياسة خاصة، ونهيب بالأمة العربية أن تعمل على تنظيم جهودها لاسترداد الحق العربي الكامل في فلسطين"(١١١).

ومن ثم فإنَّ الأردن رغم كونه يُمثل خط الدفاع الأول مع الكيان الصهيوني بشأن القضية الفلسطينية، ورغم تواجد غالبية اللاجئين من أبناء الشعب الفلسطيني داخل أراضي المملكة، فإنَّ سياسات الحكومات الأردنية المُتعاقبة كانت ترى عدم انفراد الأردن بحل قضية فلسطين، وإنَّما يكون هذا الأمر بالتعاون والتواصل مع كافة الدول العربية، ومن جهته كان البرلمان الأردني في غالبية نوابه داعمًا لهذا التوجه.

وفي ٢٧يناير ١٩٦٢ عهد الملك الحُسين إلى وصفي التل بتشكيل الحكومة الأردنية، وحرص الحُسين في بيان التكليف للوزارة الجديدة على توضيح الخطوط الأساسية لسياسة الوزارة داخليًا وخارجيًا لكي تعمل في إطارها، ومما جاء بالنسبة لقضية الشعب الفلسطيني: " إنَّ القضية الفلسطينية هي قضيتنا الأولى مثلما هي قضية أمتنا العربية في سائر أقطارها، وإننا ونحن نعيش قضيتنا هذه بكل آلامها وآمالها لنتمسك بحقنا العربي المُقدَّس كاملًا غير منقوص، ولا نُبيح لأحدٍ ولا لأية قوة المساس بذلك الحق كثيرًا أو قليلًا، ونحن نعتقد بأنَّ أية فكرة تستهدف انتزاع الأخ الفلسطيني من أحضان أسرته الأردنية من غير التوصل إلى حلٍ عادل للقضية بمجموعها، إنَّما هي فكرة بعيدة عن خدمة الحق العربي في فلسطين واسترداده"(١١٢).

ومن جانبه جاء تأكيد رئيس الوزراء الأردني وصفي التل في بيانه الوزاري على توضيح سياسة حكومته بالنسبة للقضية الفلسطينية، ومما جاء في حديثه: " وستبقى قضية فلسطين هي قضيتنا الأولى لا نُفرِّط في حقٍ من حقوقها، ولا يعز علينا البذل من أجلها ولا الفداء في سبيل كل شبرٍ من أرضنا المُقدَّسة"(١١٣).

وأثناء مُناقشة مجلس النواب الأردني لبيان رئيس الوزراء، وصفي التل، أشار كامل عُريقات نائب القدس إلى أنَّ قضية فلسطين هي قضية العرب جميعًا، مُنوهًا إلى أنَّ العبء الأكبر منها يقع على عاتق الأردن، وأنه لا يُمكن لأية دولة عربية أن تنفرد وحدها بحل هذه القضية التي مضى عليها أربعة عشرة عامًا دون حل، ولذا كانت مُطالبته بأن تسعى الحكومة الأردنية للتفاهم مع الدول العربية وجامعتها، وذلك بشأن الأُسس التي يجب من خلالها علاج هذه القضية، مُؤكدًا من وجهة نظره أنَّ هذه القضية لن تُحل إلا عن طريق القوة فقط، مُشدِّدًا على أنَّ هذا الأمر لن يتم إلا باتفاق جميع الدول العربية(١١٤).

وتعقيبًا على مُلاحظات وأراء النواب بشأن القضية الفلسطينية، أكد وصفي التل أنَّ قضية فلسطين هي قضية الشعب الأردني بأكمله، وأنَّ حَلَّها يتلخص في حشد الجهود العربية ماديًا وعسكريًا، وهو أمر لا يُمكن مُناقشته داخل البرلمان، ولذا تطرق إلى عزم حكومته على وضع كتاب شامل بشأن تلك القضية لعرضه على كل

الأشقاء العرب، وأيضًا عرضه على النواب الأردنيين والرأي العام، بحيث يتضمن الكتاب كل الوسائل المُمكنة لحل مُشكلة الشعب الفلسطيني(١١٥).

واستعرض الملك الحُسين أثناء إلقاءه خطاب العرش في الأول من ديسمبر ١٩٦٢ موقف الأردن من القضية الفلسطينية، مُوضحًا أنه ليس مُجرد موقف يُمليه التمسك بالمبادئ والقيم والحقوق، ولكنه عقيدة أردنية وفي أعماق وضمائر أبنائه قضية موت أو حياة، وتطرق الحُسين لجهود الأردن في حل القضية الفلسطينية، وإلى المُخطَّط الذي وضعته الحكومة الأردنية بشأن تلك القضية، مُؤكدًا في حال تطبيقه حشد الجهد العربي وتنسيقه بما يُؤدي في النهاية إلى استعادة حق الأمة العربية كاملًا في فلسطين(١١٦).

واهتمامًا من لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الأردني بمُتابعة تطورات القضية الفلسطينية، عقدت اللجنة اجتماعًا مع وزير الخارجية الأردني حازم نسيبة في يناير١٩٦٣، وذلك للتعرف على سياسة الأردن العربية بالنسبة لقضية فلسطين، وقررت اللجنة إصدار بعض التوصيات لإحالتها إلى الحكومة الأردنية للعمل بها، وجاءت مُقترحات اللجنة في إطارين، أولا: في الصعيد الأردني الداخلي بالتنظيم الشعبي وتعبئة قُواه المعنوية والمادية لمُجابهة مسئولياته تجاه القضية الفلسطينية، وثانيًا: على الصعيد العربي من خلال وسيلتين هما:

أ) تشكيل وفد برلماني أردني للقيام بزيارة الدول العربية وشرح وقائع القضية الفلسطينية في الظروف الراهنة، وما يتوجب اتخاذه من خُطوات عربية مُوحَّدة لمُواجهة الأخطار المُحدقة بالأمة العربية.

ب) جعل القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الأولى فوق مُستوى الخلافات العربية، مع إعطائها الأولوية المُطلقة من حشد وتوجيه الجُهد العربي(١١٧).

ومن ناحية أخرى شهدت مُناقشات مجلس النواب الأردني للبيان الوزاري الخاص بحكومة وصفي التل مُداخلات كثيرة بشأن القضية الفلسطينية، ومن ذلك كلمة شكيب الجيوس نائب طولكرم الذي أوضح أنَّ قضية فلسطين لا تحتاج إلى مُخطَّطات أو دراسات، ولكنها ضاعت نتيجة تآمر الدول الغربية مع إسرائيل، إلى جانب تخاذل الدول العربية وسيرها في ركاب الاستعمار، مُشدِّدًا على أنَّ هذه القضية لن يتم حلها إلا باستخدام القوة

العسكرية، ومن ثم كانت دعوته إلى تجنيد أبناء فلسطين في مُختلف الدول العربية تحت قيادة واحدة هي جيش التحرير العربي الفلسطيني، وأن يُموَّل هذا الجيش من الدول المُنتجة للبترول، إضافةً إلى فرض ضريبة على الدول البترولية لصالح جيش فلسطين، وأكد العضو على أنَّ تعثر القضية الفلسطينية لأنَّ الدول العربية غير جادة في حلها ، وأنَّها غير مُتفقة على جهود مُنظمة بشأنها، وإنَّما تأخذها شعارًا تتستر به لتُواجه سخط شعوبها وتُهدئ من غضبها(١١٨).

وتطرق راشد النمر نائب نابلس في حديثه إلى أنَّ القضية الفلسطينية هي قضية حياة أو موت بالنسبة للأردن، وأنه لا يُمكن حلها حلًا عادلًا إلا بمُساعدة الدول العربية ووحدة الصف العربي، ولذا كان مُطالبته بإزالة كل مظاهر الخلاف بين الدول العربية، ووقف الحملات الإذاعية التي لا يستفيد منها سوى الكيان الصهيوني في الجزء المُحتل من فلسطين، وقدَّم العضو مُقترحًا بأن تُبادر الحكومة بإرسال وفود من مُختلف الأوساط الأردنية لزيارة الدول العربية، من أجل تمهيد الطريق لتكوين جبهة عربية مُوحَّدة تستطيع التوافق على حل شامل للقضية الفلسطينية(١١٩).

وأيد نجيب الأحمد نائب جنين مُخطَّط الحكومة الأردنية بشأن القضية الفلسطينية، ولكنه اشترط أن يلقى قُبول ومُوافقة الدول العربية ضمانًا لنجاحه على أرض الواقع، داعيًا إلى تأييد الوحدة العربية لإنقاذ فلسطين، مُنتقدًا الحكومة لعدم قيامها بالعمل على توحيد الصف العربي، وانحيازها لبعض الدول على حساب الأخرى، وأعطى مثالًا لذلك بموقف الأردن الداعم للمملكة العربية السعودية والمُعارِض للتواجد المصري في اليمن ، ولذا طالب بالعمل على تضييق الخلافات العربية عن طريق وقف الحملات الإذاعية والصحفية في الأردن ضد أي بلد عربي(١٢٠).

وفي ذات السياق جاءت كلمة كامل محي الدين نائب رام الله، حيث أوضح أنَّ الأردن هو المسئول الأول عن تبني القضية الفلسطينية، وذلك بِحُكم تواجد أغلب اللاجئين في أراضيه، وأنَّ هذا الوضع يُحتم عليه أن يَتَّبع

سياسة الحياد بين الدول العربية، حتى يتمكن من كسب التأييد العربي العام، مُؤكدًا ضرورة إعلان الأردن للحياد في كل الخلافات العربية، من أجل أن تسمو فلسطين فوق كل مُستوى النزاعات والمُهاترات(١٢١).

وردًا على مُلاحظات النواب بشأن القضية الفلسطينية، أوضح رئيس الوزراء الأردني وصفي التل أنَّ العلاقات بين الأردن والدول العربية مُمتازة باستثناء مصر، مُشيرًا إلى أنَّ الأردن ليس سببًا في سوء العلاقات مع مصر التي تتآمر على المملكة باستمرار، إضافةً إلى تآمرها على القضية الفلسطينية، مُنوهًا إلى قيام الجانب المصري بإنفاق نحو ٤٠ مليون دينار سنويًا لمُهاجمة الأردن وغيره من الدول العربية، والتي تختلف في سياستها الخارجية عن التوجهات المصرية، مُؤكدًا أنَّ الوحدة العربية هي السبيل الوحيد لحل مُشكلة القضية الفلسطينية، وأبدى وصفي التل ترحيبه بمُقترح لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الأردني، وذلك فيما يتعلق بتشكيل وفد سياسي أردني للذهاب إلى البلاد العربية، لعرض وجهة النظر الأردنية الخاصة بتطورات قضية فلسطين وكيفية حلها، مُطالبًا بأن يكون هذا الوفد في غالبيته من أعضاء مجلس النواب، لكن يكون مُطَّلِعًا على سياسة الحكومة نحو علاج قضية الشعب الفلسطيني(١٢٢).

ومع افتتاح مجلس النواب الأردني خلال هيئته الثامنة في نوفمبر ١٩٦٣، جاء حرص الملك الحُسين في الحديث عن القضية الفلسطينية، حيث أوضح في خطابه أنَّ فلسطين هي حجر الزاوية في السياسة العامة للأردن داخليًا وخارجيًا وعربيًا، مُنوهًا إلى أنَّ القضية الفلسطينية لن تجنى من الخلاف والنزاع بين الدول العربية سوى المزيد من الضياع، وأنه لن يُداوي جراحها سِوَى تضافر الجهود العربية وتوحيد الكلمة، إلى جانب حشد الطاقات والقدرات في مُقرر عملي مدروس(١٢٣).

وجاءت هزيمة يونيو ١٩٦٧ لتفرض أمرًا واقعًا جديدًا على الساحة العربية يجب مُعالجته، ومن ثم جاء عقد مُوتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم"٢٩أغسطس- ١سبتمبر١٩٦٧"، حيث اتخذ المُؤتمر عدة توصيات كان من بينها أنَّ عبء استرداد الأراضي المُحتلة يقع على عاتق جميع الدول العربية ، وضرورة انسحاب إسرائيل من

الأراضي التي احتلتها عن طريق العمل السياسي على الصعيد العالمي، وذلك في نطاق ثلاثة مبادئ وهي :" لا صُلح مع إسرائيل ولا اعتراف بها أو تفاوض معها"[١٢٤].

وبطبيعة الحال سيطرت تداعيات حرب يونيو على صياغة خطاب العرش الأردني، ويتضح ذلك من خلال كلمات الأمير الحسن بن طلال خلال افتتاح مجلس النواب في نوفمبر ١٩٦٧، حيث شدَّد على أنَّ القضية الفلسطينية هي قضية حياة أو موت بالنسبة للأردن، وتطرق إلى الجهود التي بذلتها الحكومة الأردنية لإزالة آثار العدوان عن الضفة الغربية، وإلى رفض الأردن للمبدأ القائم على أساس السماح للمُتعدي بفرض شروطه من خلال المركز الذي حققه نتيجةً للعدوان، واستعرض ما تم في مُؤتمر القمة العربي بالخرطوم، مُتمنيًا أن يكون نقطة تحول في المسيرة العربية بشأن دعم الشعب الفلسطيني، مُشيرًا إلى أنَّ سياسة الأردن بالنسبة للقضية الفلسطينية تقوم على أساس الوصول إلى حل مُشرِّف لها من أجل صيانة حقوق أبناء فلسطين، وذلك بالتنسيق مع الدول العربية الشقيقة بما يُحقق مصلحة العرب في النهاية[١٢٥].

وفي هذا الإطار جاءت كلمة لجنة الرد على خطاب العرش داعمةً للقيادة الأردنية في سياستها الخاصة بالشأن الفلسطيني، حيث تضمنت في مضمون خطابها: ".... لما كانت قضية فلسطين هي حجر الزاوية في سياسة الأردن الداخلية والخارجية والعربية، باعتبارها قضية العرب المُقدَّسة الأولى، وقضية حياة أو موت بالنسبة للأردن، فإنَّ مجلسنا يُبارك كل جُهد عربي مُوَحَّد لإنقاذ الوطن السليب والقدس العربية، وإننا لنُقدِّر بكل اعتزاز وتقدير جهود الملك الحُسين في السعي لتحقيق مُؤتمر الخرطوم، والذي جاء نُقطة تحول في المسيرة العربية بأكملها"[١٢٦].

ومن جانبه تناول رئيس الوزراء بهجت التلهوني في كلمته أمام مجلس النواب الأردني كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، مُؤكدًا أنها حجر الزاوية في السياسة الأردنية، مُشدِّدًا على أنَّ نهج حكومته هو الإصرار على وحدة الضفتين والجُهد المُستمر لرفع آثار العدوان الإسرائيلي عن الأراضي العربية، مُشيرًا إلى أنَّ انسحاب القوات

الإسرائيلية من الأرض المُحتلة هو أول ما تجهد به الأردن بالتعاون مع سائر الدول العربية، انطلاقًا لما توصل إليه الملوك والرؤساء العرب من قراراتٍ في مُؤتمر الخرطوم(١٢٧).

- **قضايا اللاجئين الفلسطينيين:**

احتلت قضية اللاجئين الفلسطينيين مكانة مُهمة في مُجمل قضايا المنطقة العربية، فهي أساس الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي، ومن أبرز القضايا عربيًا ودوليًا، ولعلَّ من أهم نتائج احتلال فلسطين والتي تعرف بنكبة ١٩٤٨ هو سيطرة اليهود على نحو ٧٨% من أرض فلسطين، وتهجير أكثر من ٨٠٠ ألف فلسطيني من أراضيهم ومنازلهم ومُمتلكاتهم، أي أنَّ نحو ٦٠% من أبناء الشعب الفلسطيني تم تهجيريهم خارج بلادهم(١٢٨).

وقد لجأ إلى القسم الباقي بيد العرب من فلسطين وهو ما يُسمى بالضفة الغربية للأردن حوالي ٤٣٠ ألف شخص، وتوافد إلى الضفة الشرقية ما يقرب من مائة ألف، فيكون مجموعهم في المملكة الأردنية الهاشمية أكثر من نصف مليون شخص، بينهم نحو ٤٩٦ ألف لاجئ مُسَجَّل لدى وكالة الغوث الدولية، ومُعظم هؤلاء اللاجئين الذين هاجروا إلى الأردن من سكان القسم الأوسط لفلسطين(١٢٩).

ومن ناحية أخرى اهتمت الدول العربية المُحيطة بفلسطين بإيواء مئات الآلاف من الذين نزحوا إليها، وتألف بقرار من الجامعة العربية مجلس عالٍ لإغاثتهم، ولكن هيئة الأمم المتحدة أخذت بتقرير الوسيط الدولي "برنادوت" ، ولذا أقرت بحقهم في العودة إلى بلادهم مع تعويض من لا يرغب في تلك العودة، واتجهت السياسة الدولية من الناحية العملية نحو إقناعهم بمُختلف الوسائل باستيطان البلاد العربية، ولكن اللاجئين الفلسطينيين تَمَسَّكوا بتنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة القاضية بعودتهم وتعويضهم، مع تأكيدهم على حق أمتهم العربية في عودة فلسطين بأكملها إليهم(١٣٠).

وتفعيلًا لتوصيات لجنة التوفيق الدولية تقرر تشكيل لجنة خاصة لمُعالجة مُشكلة اللاجئين، وعُرِفَت باسم لجنة "كلاب" نسبة إلى رئيسها الأمريكي "مستر كلاب"، وكان معه ثلاثة أعضاء : فرنسي وبريطاني وتركي، وكانت مُهمة اللجنة الرئيسية هي وضع مشروعات تكفل إسكان اللاجئين على شكل يتمكنون به من الاعتماد على

أنفسهم، وقد زارت اللجنة البلاد العربية فرفضت حكومات مصر وسوريا ولبنان فكرة توطين اللاجئين الفلسطينيين في أراضيها، وأتمت اللجنة دراستها وقدَّمت تقريرها في ٦ ديسمبر ١٩٤٩ إلى لجنة التوفيق لكي ترفعه بدورها إلى هيئة الأمم المتحدة للمُوافقة عليه، وقد ضمنته قناعتها بعدم إمكان حل مُشكلة اللاجئين مُنفصلة عن الحل السياسي النهائي لمُشكلة فلسطين، وبناءً على هذا التقرير قررت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في ٨ ديسمبر ١٩٤٨ تكوين وكالة لإغاثة اللاجئين، وأُطلق عليها اسم " وكالة الأمم المتحدة للمُساعدة والعمل من أجل فلسطين"، وتقرر تخصيص مبلغ ٤٥ مليون دولار للإغاثة والتشغيل المُؤقت حتى منتصف عام ١٩٥١ حسب اقتراح اللجنة(١٣١).

واهتمامًا بقضية اللاجئين في الأردن تم في أغسطس ١٩٥٠ إنشاء وزارة جديدة تحت مُسمى " وزارة اللاجئين والإنشاء والتعمير"، وقد أُنشئت هذه الوزارة بتوجيهات من الملك عبد الله، حيث آلت إليها مسئولية الرعاية والاهتمام بشئون اللاجئين الفلسطينيين، وقامت هذه الوزارة بجهد واضح لتأمين راحة اللاجئين في الضفة الشرقية والغربية، وبذلت جُهودًا كبيرة في النواحي التعليمية والصحية والاجتماعية بالتعاون مع المُؤسسات الرسمية داخل المملكة، إضافةً إلى التواصل مع وكالة الغوث الدولية(١٣٢).

وجاء إصدار قانون الجنسية الأردنية عام ١٩٥٤ ليُعزز أهم خطوة في تاريخ الأردن المُعاصر وهي وحدة الشعب الفلسطيني مع الشعب الأردني في دولة واحدة، مما سَهَّل حياة اللاجئين وسُبل معيشتهم وتَمَتعهم بالرعاية الكاملة من قبل المملكة الأردنية الهاشمية، وفي كل نواحي الحياة كالتعليم والصحة والعمل وحرية السكن والتنقل، إلى جانب التوظيف في مُؤسسات الدولة والالتحاق بصفوف الجيش وقُوى الأمن العام، وهذا الأمر حقق حالة من الاندماج الكامل لكافة اللاجئين الفلسطينيين في المُجتمع الأردني(١٣٣).

وفي داخل مجلس النواب الأردني جاء الاهتمام بعد إقرار الوحدة بتكوين لجنة خاصة بشئون اللاجئين، وتمثلت اختصاصاتها في دراسة كل الشكاوى المُقدَّمة من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، إضافةً إلى مُحاولة العمل على حلها برفع توصياتها إلى الجهات المسئولة ومُتابعة كل مُشكلة إلى أن يتم التأكد من إزالة أسباب

الشكوى، فضلًا عن المُقترحات التي كانت تُقدمها اللجنة للحكومة لرفع مستوى معيشة اللاجئين وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

وكان مجلس النواب الأردني مقصدًا لشكاوى اللاجئين الفلسطينيين، حيث تلقى المجلس في ديسمبر ١٩٥١ عريضة من سكان مُخيم الكرامة على الحدود الأردنية مع فلسطين المُحتلة، وتضمنت شكاوى عديدة كان من بينها:

- الحالة الصحية السيئة بسبب قلة الأدوية ووجود طبيب واحد لكل ١٨ ألف لاجئ.
- عدم توزيع الملابس على اللاجئين الذين رثت ثيابهم.
- عدم توزيع الأسقف على البيوت الجديدة التي أنشأها اللاجئون.
- عدم وجود أشغال للاجئين، وعدم وجود مدارس كافية تستوعب أبنائهم ومن هم في سن التعليم.

وناشد اللاجئون في خطابهم أعضاء مجلس النواب الأردني الاهتمام بأمرهم، والمُساعدة في إزالة أسباب شكواهم(١٣٤).

واجتمعت أيضًا لجنة شئون اللاجئين في يناير ١٩٥٢، وذلك للنظر في الشكوى المُقدَّمة من بعض لاجئي مدينة القدس ضد وكالة الغوث، وذلك بسبب قيامها بإيقاف بطاقات ٦٨٦ عائلة، وأشارت اللجنة في تقريرها إلى أنَّ قطع المُؤن عن هذه العائلات من شأنه أن يُثير القلاقل في القدس، كما أنه سَيُسبب ضررًا كبيرًا لهذه الأسر بسبب سوء أحوالها الاقتصادية، ونظرت اللجنة أيضًا في العريضة المُقدَّمة من لاجئي مُخيم عين السُلطان في مدينة أريحا، والتي يطلبون فيها الحصول على ملابس وأغطية والمُوافقة على انتخاب لجنة من المُخيم للإشراف على توزيع المُؤن، وطلب الاعتناء بالناحية الصحية وزيادة مُوظفي الصحة، إلى جانب التظلم من الأكواخ التي أقامتها وكالة الغوث، ومن جهتها ناشدت اللجنة أعضاء مجلس النواب بأهمية النظر في تلك الشكاوى وإيجاد حلٍ مُناسبٍ لها(١٣٥).

وأثناء كلمة لجنة الرد على خطاب العرش في نوفمبر ١٩٥٢، أشارت اللجنة إلى أنَّ أمر إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى أوطانهم هو أمانة في أعناق العرب جميعًا والأردن بصفة خاصة، وطالبت بأن يكون الاهتمام بشئون اللاجئين هو العامل الأول في توجيه السياسة الأردنية داخليًا وخارجيًا، وأبدت اللجنة أسفها لعدم الإشارة بوضوح لهذا النهج في خطاب العرش، وناشدت الحكومة بأن تبسط حمايتها على اللاجئين وتحول دون اضطهادهم وقطع أرزاقهم، والعمل على تحقيق حياة كريمة لهم على ألا يتعارض ذلك مع حقوقهم الشرعية في فلسطين والعودة إلى أوطانهم(١٣٦).

ومن جانبه أشار سعيد العزة مُقرِّر لجنة شئون اللاجئين إلى اهتمام اللجنة بدراسة كل ما يتعلق بشكاوى اللاجئين وطلباتهم، لكنه أبدى أسفه لعدم اهتمام الحكومة الأردنية بتنفيذ طلبات ومُقترحات اللجنة، داعيًا أعضاء المجلس إلى اتخاذ قرار عاجل من أجل توصية الحكومة بعدة مُقررات للعمل على تحقيقها، واستعرض المُقرِّر مطالب اللجنة في عدة نقاط كان من بينها:

- تعديل الاتفاقية المعقودة بين الحكومة الأردنية ووكالة الغوث بما يضمن مصلحة اللاجئين ويحفظ حقوقهم.
- ما تُقدِّمه الوكالة من مُؤن لا يكفي لإعاشة اللاجئين، وهو ما نتج عنه سوء التغذية وإصابة الآلاف منهم بمرض السُل.
- عدم قيام الوكالة بتشغيل اللاجئين العاطلين عن العمل، بينما ركزت جُهودها في حشد أكبر عدد من الأجانب للوظائف، وإنفاق الأموال على حساب مصلحة اللاجئين.
- المُطالبة بالسماح للاجئين الفلسطينيين بالانضمام للحرس الوطني، ليَتَمكَّنوا من التدريب العسكري وإعدادهم للمُستقبل(١٣٧).

وخلال مُناقشة مجلس النواب الأردني لقضايا اللاجئين في يناير ١٩٥٣، جاءت المُطالبة بتنفيذ العديد من الموضوعات الخاصة بهم والتي كان من بينها:

- إفساح المجال أمام اللاجئين بتنظيم شئونهم، وذلك بإيجاد لجان تُمثلهم وتنطق بلسانهم وتُوحِّد أهدافهم وتُدافع عن حقوقهم.
- تعديل الاتفاقية المعقودة بين الحكومة ووكالة الغوث، بما يضمن مصلحة اللاجئين وإنصافهم وتحسين أحوالهم.
- أن تتبنى الحكومة الأردنية حث الجامعة العربية ومُطالبتها بتأمين المُساعدات المالية للاجئين لحين حل قضيتهم(١٣٨).

ومن جانبه حرص رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى في بيانه الوزاري في نوفمبر ١٩٥٤ على توضيح موقف حكومته، حيث أشار إلى أنَّ مُعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين تتناول أمورًا عديدة، من بينها ما يُمكن عمله من أجلهم بالاتفاق والتعاون مع الحكومات العربية، واستعرض موضوع وكالة الغوث من حيث أنَّ مصر عقدت اتفاقية مع الوكالة في سبتمبر ١٩٥٠، لكنها مُرتبطة ببعض التقيدات العسكرية المعمول بها في منطقة غزة، أما سوريا فإنها لم تُوافق على ميثاق الامتيازات، كما أنها لم تعقد اتفاقية مع الوكالة بشأن أوضاع اللاجئين لديها، وأكد توفيق أبو الهدى أنَّ حكومته لا تَدَّخر جُهدًا في سبيل التغلب على الصعوبات والسعي لتحسين حالة اللاجئين، وأنَّ قرارات لجنة شئون اللاجئين تم إحالتها على الوزارات المُختصة لدراستها والعمل على تنفيذ توصياتها، وذلك في حدود الإمكانات المُتاحة، مُشدِّدًا على أنَّ حكومته ستستمر في مسعاها للتخلص من كل الشكاوى التي أبداها اللاجئون(١٣٩).

وتعقيبًا على بيان رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى، وذلك بشأن أوضاع اللاجئين في ظل المُساعدات التي تُقدِّمها وكالة الغوث، طلب نائب القدس أنطون عبد الله من الحكومة الأردنية أن تُوضِّح ما تنوى اتخاذه من خطط ووسائل لتحسين أحوال اللاجئين إلى أن يتم حل القضية الفلسطينية، مُشيرًا إلى أنَّ اللاجئين يعيشون حياة بؤسٍ وحرمان، وأنه من واجب الحكومة أن تقوم بعمل حاسم مع ذوي الشأن في الميدان الدولي لزيادة مُخصصاتهم، مُبينًا أنَّ اللاجئين العرب لا يُعاملون بمثل ما عُومل به اللاجئون الأوروبيون، مُفسرًا ذلك برغبة الحكومات التي تُظاهر إسرائيل في استعمال مسألة اللاجئين كوسيلة للضغط السياسي(١٤٠).

وعند افتتاح مجلس النواب الأردني الخامس في أكتوبر ١٩٥٨، تقدَّم ١٨عضوًا باقتراح بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين، وتطرق الاقتراح في بدايته لمسألة السرقات وسوء التصرف في أموال اللاجئين، ومن ذلك سرقة كميات كبيرة من الخيام المُخصَّصة لهم، وطالب المُوقعون باتخاذ إجراءات مُحدَّدة لوضع حد لتلك التصرفات المُتكررة من مسئولي وكالة الغوث وموظفيها، ولذا جاء مُقترحهم مُتضمنًا عدة نقاط هي :

- أن تقوم السُلطة القضائية بكافة التحقيقات في السرقات والتصرفات الشائنة التي يقترفها مُوظفو الوكالة، ويكون ذلك وفقًا للقوانين المرعيَّة في الأردن.
- قيام الحكومة الأردنية بالإشراف على سياسة وكالة الغوث محليًا بحيث تتوافق مع سياسة الدولة.
- إعادة النظر في كفاءة مُوظفي وكالة الغوث من الأجانب واتجاهاتهم السياسية.
- أن يكون من صلاحيات ديوان المُحاسبة الأردني حق الإشراف على أموال الوكالة أسوة بالدوائر الحكومية[١٤١].

وفي خطاب العرش الذي ألقاه الملك الحُسين في أكتوبر ١٩٥٩، جاء حديثه باستفاضة عن قضايا اللاجئين الفلسطينيين والعناية بشئونهم، حيث أشار إلى اهتمام الحكومة الأردنية بتنسيق تعاونها مع وكالة الغوث لتخفيف عناء اللاجئين وتحسين أحوالهم المعيشية، واستعرض المشروعات التي قامت بها الحكومة لصالح اللاجئين ومن بينها إنشاء مركز تدريب مهني في وادي السير غرب عَمَّان، وتوسيع مركز التدريب في قلنديا شمال القدس، إضافةً إلى بناء دار للمُعلمين في رام الله ومدرسة كبيرة في طولكرم، وتطرق إلى جهود الحكومة في توسيع المخيمات ومد شبكات توزيع المياه فيها، مُنوهًا إلى الانتهاء من تشييد ٣٧٥٨ وحدة سكنية مُخصَّصة بالكامل لإسكان اللاجئين[١٤٢].

ولأهمية قضية اللاجئين المُستمرة في مُناقشات مجلس النواب الأردني، تقدَّم نائب القدس كامل عُريقات باقتراح في نوفمبر ١٩٦٠ بشأن تحسين أوضاعهم، وتضامن معه في المُقترح أربعة عشر نائبًا آخرين، وجاء نص الاقتراح: " بالنظر لأهمية موضوع إحصاء اللاجئين الذي تقوم به وكالة الغوث في الوقت الحاضر، ولما لهذا

الموضوع من تأثير كبير على قضية فلسطين من ناحيتها السياسية، فإننا نرجو طرح هذا الموضوع للمُناقشة من قبل المجلس في جلسة تُعقد خصيصًا لهذا الغرض في أقرب فرصة مُمكنة"[١٤٣].

وسُرعان ما اجتمعت لجنة شئون اللاجئين بحضور كامل عُريقات رئيس اللجنة وكل أعضائها، إضافةً إلى الأربعة عشر عضوًا المُوقعين على الاقتراح الخاص بموضوع اللاجئين، كما حضر الاجتماع مندوب الحكومة وهو وزير الإنشاء والتعمير أنور النشاشيبي، ومستر " لوكاس" مُمثل وكالة الغوث، فضلًا عن رئيس مجلس النواب الأردني مصطفى خليفة، وفي ضوء المُناقشات التي دارت تم الاتفاق على عدة توصيات لرفعها إلى الحكومة الأردنية، وذلك لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنها وهي:

- التأكيد على عدم إجراء إحصاء عام للاجئين الفلسطينيين في الأردن.
- عدم قطع بطاقة أي لاجئ بسبب الدخل، لأنَّ هذا الأمر يضر بمصلحة اللاجئين.
- توصية الحكومة الأردنية بتعديل الاتفاقية المعقودة مع وكالة الغوث لما فيه مصلحة اللاجئين.
- عندما تتفق الحكومة ووكالة الغوث على تنفيذ هذه التوصيات، يرى المجلس تشكيل لجنة قوامها مندوبون عن الحكومة والمجلس واللاجئين والوكالة، من أجل مُتابعة تنفيذها[١٤٤].

وأثناء مُناقشات خطاب العرش خلال افتتاح مجلس النواب الأردني في نوفمبر١٩٦١، شكلت قضية اللاجئين حيزًا واضحًا في مُناقشات الكثير من النواب، حيث أشار إسماعيل حجازي نائب الخليل إلى وجود أكثر من نصف مليون لاجئ فلسطين في الأردن، إضافةً إلى انتشار البطالة بينهم بنسبة كبيرة قياسًا بعدد سُكان المملكة البالغ مليوني نسمة، أي أنهم يُمثلون نسبة ٢٥% من عدد سُكان الأردن، ولذا قدَّم العضو مُقترحًا بأن تُقدِّم الحكومة الأردنية للاجئين قروضًا زراعية وصناعية، ليُصبحوا عُنصرًا فعالًا في التنمية الاقتصادية داخل أراضي المملكة[١٤٥].

وخلال مُناقشة البيان الوزاري لرئيس الوزراء وصفي التل بعد تكليفه بتشكيل الحكومة الأردنية في ٢٧ يناير ١٩٦٢،حرص رئيس الوزراء الجديد على بيان سياسة حكومته داخليًا وخارجيًا، وذلك في أثناء كلمته التي ألقاها

أمام مجلس النواب، ومما جاء في شأنها بالنسبة للقضية الفلسطينية: " وستبقى قضية فلسطين قضيتنا الأولى لا نُفرِّط في حقٍ من حقوقنا، ولا يعز علينا البذل من أجلها، ولا الفداء في سبيل كل شبرٍ من أرضنا المُقدَّسة"(١٤٦).

وتعقيبًا على البيان الوزاري الذي ألقاه وصفي التل، تحدث كامل عُريقات نائب القدس عن قضية اللاجئين الفلسطينيين، مُشيرًا إلى مُحاولة إسرائيل تصفية القضية الفلسطينية عن طريق إهمال قضية اللاجئين، وذلك عن طريق استخدام وكالة الغوث وسيلة في هذا المُخطَّط بقطع بطاقات اللاجئين وتجميدها تدريجيًا، ومن ثم جاءت مُطالبته للحكومة الأردنية بأن تقف حائلًا دون قطع أي بطاقة، مُشدِّدًا على ضرورة تنفيذ القرارات السابقة التي اتخذها مجلس النواب الأردني في هذا الشأن(١٤٧).

وطرح كامل عُريقات قضية أخرى خاصة بريع أملاك اللاجئين في المناطق المُحتلة، مُنوهًا إلى أنها تزيد عن ٣٠٠ مليون دينار أردني حسب تقارير الخبراء، وأنَّ نصف هذا المبلغ لو تم تحصيله لسد عُموم احتياجات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، إلى جانب كل ما صرفته وكالة الغوث عليهم طوال السنوات السابقة، إضافةً إلى تسديد كل ما دفعته الحكومات الأجنبية من معوناتٍ وقروض، ولَتَبقَّى وفر يُسدِّد احتياجات الأردن لأعوامٍ عديدة، ولذا طلب من الحكومة الأردنية أن تسعى لدى هيئة الأمم المتحدة لإيجاد حلٍ عاجل لهذا الموضوع إلى أن يتم استرداد فلسطين(١٤٨).

وأثناء مُناقشة البيان الوزاري لحكومة وصفي التل في يناير ١٩٦٣، تحدث إسماعيل حجازي نائب الخليل عن قضية اللاجئين من منظور مُختلف، حيث جاءت دعوته لمُقاومة كل طريقة تسعى لتوطين اللاجئين في البلاد المُتواجدين بها، وأعطى مثالًا لذلك بِتَملُّك اللاجئين الفلسطينيين للأراضي في مُحافظة إربد مُقابل سحب بطاقاتهم، وهي الهويات التي تُثبت جنسيتهم الفلسطينية وتُعطيهم حق العودة إلى بلادهم، وبالتالي كانت رؤيته بضرورة منع اللاجئين الفلسطينيين من تَمَلُّك الأراضي الزراعية في الأردن، إضافةً إلى حتمية نقلهم إلى الحدود مع الكيان الصهيوني، وبناء القرى المُسلحة وتجنيدهم واستغلال طاقتهم البشرية في سبيل استرداد وطنهم(١٤٩).

ومع افتتاح مجلس النواب الأردني الثامن في نوفمبر ١٩٦٣، حرص عاكف الفايز رئيس المجلس على إرسال برقية إلى سكرتير هيئة الأمم المتحدة بشأن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، وكان ذلك بمُناسبة الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بدايةً من ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، وأشار العاكف في برقيته إلى ضرورة تَذَكر المأساة التي لحقت بمليون لاجئ من عرب فلسطين، مُنوهًا إلى أنها ستظل دومًا تُثقل الضمير الإنساني، لأنها تُمثل أكبر دليل على الظلم والعدوان الذي تعرض له أبناء الشعب الفلسطيني، مُناشدًا المُنظمة الدولية أن تبذل جُهودها لرفع المُعاناة عن اللاجئين الفلسطينيين، وأن تكون هناك جُهود حقيقية لإعادتهم إلى أراضيهم ومُمتلكاتهم(١٥٠).

وفي ديسمبر ١٩٦٣ قام وزير الخارجية الأردني أنطون عطا الله بإلقاء كلمة أمام مجلس النواب بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين، وكان ذلك بعد عودته من اجتماعات الأمم المتحدة وتقديمه لبحثٍ مُفصَّل عن قضية فلسطين، حيث تناول في كلمته التقرير السنوي للمستر " ديفز" المدير العام لوكالة الغوث عن اللاجئين الفلسطينيين، والذي ألقاه بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٦٣، مُشيرًا إلى أنَّ التقرير كان رائعًا في مُجمله بالنسبة للاجئين العرب، وأنه تضمَّن نقدًا شديدًا لعدم قيام هيئة الأمم المتحدة بمسئولياتها تجاه عودة اللاجئين إلى الأراضي الفلسطينية، وتطرق إلى أنَّ لجنة التوفيق بهيئة الأمم طلبت من الحكومة الأمريكية القيام بمُفاوضات مع الدول العربية المعنية بقضية اللاجئين وهي الأردن ومصر وسوريا ولبنان، وذلك فيما يتعلق بقضيتهم، وأنَّ التوجه لدى الإدارة الأمريكية كان مُنحصرًا في توطين اللاجئين العرب في غير فلسطين، لكن هذه المُباحثات فشلت بسبب إصرار الدول العربية على حق عودة اللاجئين إلى أراضيهم التي تم احتلالها، واستعرض وزير الخارجية الموقف الأمريكي من دعم إسرائيل وعدم تبني أية قرارات فعالة لحل مُشكلة الشعب الفلسطيني(١٥١).

وجاءت هزيمة الجيوش العربية في يونيو١٩٦٧ لتُلقي بظلالها على قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومن ثم كانت كلمة ولي العهد الأمير الحسن بن طلال في خطاب العرش بالدعوة إلى مُعالجة قضية اللاجئين، والتي

مازالت تنتظر عدالة العالم مُنذ عشرين عامًا، مُشيرًا إلى أنَّ أبعاد تلك القضية قد ازدادت مأساتها نتيجةً لتداعيات حرب يونيو(١٥٢).

وفي بيان رئيس الوزراء الأردني بهجت التهلوني أمام مجلس النواب تحدث عن تبعات هزيمة يونيو وآثارها على القضية الفلسطينية، مُشيرًا إلى قيام الحكومة الأردنية بمسئولياتها الكاملة في حدود الإمكانات المُتوفرة نحو اللاجئين والنازحين، مُنوهًا إلى قيام الحكومة فيما مضى بالتعاون مع وكالة الغوث لتأمين الخدمات للاجئين وتحسينها في ضفتي الأردن، مُؤكدًا أنه بعد أحداث حرب يونيو أصبح الأردن يتحمل وحده أعباء أكثر من ٣٠٠ ألف نازح جديد من الضفة الغربية ومن أبناء قطاع غزة، إضافةً إلى نحو ٧٠ألف من سكان الأغوار والقرى التي تعرضت للاعتداءات الإسرائيلية المُتكررة على الضفة الشرقية، مُشدِّدًا على التزام الأردن بأن يُقَدِّم لهؤلاء النازحين سائر الخدمات الصحية والتعليمية والمعيشية باستمرار(١٥٣).

ولاشك في أنَّ المملكة الأردنية الهاشمية قد أبدت اهتمامًا كبيرًا بقضية اللاجئين الفلسطينيين في أعقاب حرب ١٩٤٨، نظرًا لتواجد أكبر عدد من اللاجئين على أراضيها، وبعد الوحدة الأردنية الفلسطينية حرص مجلس النواب الأردني على إنشاء لجنة خاصة باللاجئين لدراسة كل شكواهم ومُقترحاتهم لتحسين أحوالهم المعيشية في مُختلف المجالات، وكانت اللجنة في تكوينها بصفة عامة مُكَوَّنة بكاملها من نواب الضفة الغربية، وذلك حتى يتثنى لهم مُعاينة مشاكل اللاجئين على أرض الواقع، وقد بذل مجلس النواب الأردني جُهدًا كبيرًا في مُحاولة التغلب على الصعاب التي يُعاني منها اللاجئين، ومن ذلك دراسة كل الشكاوى والعرائض التي يُرسلها اللاجئون ومُحاولة حلها، إضافةً إلى المُقترحات العديدة التي قدَّمها أعضاء اللجنة ونواب المجلس في هذا الصدد، والتي كانت تهدف في النهاية إلى تخطي كل العقبات التي تُواجه اللاجئين، وفي الوقت نفسه عدم التفريط في حقوقهم الأساسية بالعودة إلى أراضيهم المُحتلة.

- **الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية:**

قرر مجلس الأمن في ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ إقامة هُدنة دائمة ودعا العرب واليهود للتفاوض بشأنها، وقبلت الدول العربية: مصر ولبنان والأردن وسوريا قرار المجلس، وجنحت مصر لعقد مُباحثات مع اليهود بإشراف هيئة الأمم المتحدة، وفي ١٣ يناير ١٩٤٩ بدأت المُباحثات المُباشرة في جزيرة رودس بإشراف " رالف بانش " واستمرت أربعين يومًا، وانتهى الأمر بتوقيع اتفاقية هُدنة دائمة بين مصر واليهود بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٤٩، وفي هذه الأثناء وجَّه بانش الدعوة للحكومات العربية الأخرى لتدخل مع اليهود في مُفاوضات مُماثلة، وقد استجابت الحكومة الأردنية للدعوة وشكَّلت وفدًا من العسكريين للسفر إلى جزيرة رودس في ٢٨ فبراير لإجراء المُفاوضات(١٥٤).

وفي ١٣ أبريل ١٩٤٩ وقَّع الأردن اتفاقية الهُدنة بإشراف الوسيط الدولي، بعد أن وقَّعت مصر ولبنان على اتفاقية مُماثلة، وكان اليهود خلال المُفاوضات قد استولوا على منطقة " أم الرشراش" الساحلية على البحر الأحمر وأنشأوا عليها ميناء إيلات، واهتمت الاتفاقية بين الأردن واليهود بتعيين خطوط الحدود في قطاعات القدس والخليل والبحر الميت، كما نصت على أن تحل القوات الأردنية محل القوات العراقية التي أعلنت عزمها على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية، وذلك في قطاعي طولكرم وجنين بالضفة الغربية(١٥٥).

ورغم توقيع اتفاقية الهُدنة بين الأردن واليهود وتقرير خطوط الحدود الفاصلة بينهما، فإنَّ الجانب الإسرائيلي كثيرًا ما قام باعتداءات على القرى الحدودية المُشتركة، وكان سببها اللاجئون الفلسطينيون المُقيمون على مقربة من خط الهُدنة أثناء عودتهم إلى قُراهم، إما لاسترداد شيء من مُمتلكاتهم التي تركوها، وإما للتعبير عن السخط من اليهود الذين استولوا على تلك المُمتلكات، وكانت هذه الأعمال من قبل اللاجئين أمرًا طبيعيًا تجاه المُغتَصِب اليهودي الذي استولى على أرضه وكل ما يملك، وكان رد الفعل الإسرائيلي عنيفًا تجاه مُحاولات اللاجئين الفلسطينيين استرداد ما يُمكن من مُمتلكاتهم، خصوصًا وأنَّ إسرائيل كانت تتصرف من مُنطلق القوة(١٥٦).

وكانت بداية مُناقشة مجلس النواب الأردني لموضوع الاعتداءات الإسرائيلية في الاستجواب الذي قدَّمه عبد الله الريماوي نائب رام الله في مايو ١٩٥٠، وكان ذلك في أعقاب العدوان اليهودي على منطقة الخليل، حيث استفسر عن الإجراءات الدفاعية والوقائية التي تم اتخاذها حيال هذا العدوان، وعن المعلومات التي توفرت للحكومة حول مُلابسات وأسباب قيام إسرائيل بعدوانها على منطقة الخليل(١٥٧).

واستعرض وزير الدفاع الأردني فوزي الملقى في إجابته ما قامت به الطائرات الإسرائيلية من الاعتداء على المنطقة الشمالية الغربية لمدينة الخليل، وإلى مقتل بعض الفلسطينيين جراء هذا العدوان، مُنوهًا إلى قيامه باتخاذ الترتيبات الضرورية لحفظ الأمن بزيادة الدوريات على الحدود، إلى جانب اتخاذ إجراءات عسكرية مُناسبة لوقف الاعتداء الجوي، إضافةً إلى قيام الحكومة الأردنية في اليوم التالي للحادث بتقديم شكوى رسمية في هيئة الأمم المتحدة وطلب إجراء رسمي في هذا الموضوع، وأوضح وزير الدفاع أنَّ السبب في الحادث هو اجتياز بعض أهالي قرية " السموع" بالخليل للحدود الفاصلة لجني محاصيلهم، مُؤكِّدًا إصدار تعليماته لقوات الجيش الأردني بمُقابلة أي اعتداء يهودي بكل حزم(١٥٨).

ورغم تلك الشكوى التي قدَّمتها الحكومة الأردنية في الأمم المتحدة، فقد استمرت الاعتداءات والتجاوزات الإسرائيلية في شهر يوليو١٩٥٠، الأمر الذي دفع عددًا من أعضاء مجلس النواب الأردني إلى مُناقشة هذا الموضوع، ومن ذلك عبد الله الريماوي الذي تحدث عن اعتداءات اليهود المُستمرة على القرى الحدودية المُلاصقة للمناطق اليهودية، مُتسائلًا عن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لنشر هذه المُمارسات أمام الرأي العام العالمي، كما استفسر عن الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لوقف مثل هذه الأعمال الوحشية، والتي تمثلت في قتل مُواطنين فلسطينيين وسرقة ما لديهم من حيوانات وغير ذلك، إضافةً إلى تفجير بعض المنازل(١٥٩).

وتناول كامل عُريقات نائب القدس وقوع حوادث مُماثلة في المناطق السورية والمصرية، وإلى أنَّ قوات الدوليتين قد تصدت لها بصورة جدية وأوقفتها عند حدها، ومن ثم جاء انتقاده لحكومته من وقوفها مكتوفة الأيدي أمام اعتداءات اليهود الغاشمة، وتطرق عبد الفتاح درويش نائب بيت لحم إلى الغارات التي يقوم بها الجنود اليهود

على القرى الحدودية، وقيامهم بقتل السكان الأبرياء ونهب المحاصيل وسرقة المواشي، وإلى أنه قُدِّمت شكاوى عديدة في هذا الشأن إلى الحكومة الأردنية دون أن تعمل شيئًا بشأنها، ولذا كانت مُطالبته بتسليح الأهالي ليتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم(١٦٠).

وتحدث أحمد الطراونة نائب الكرك عن الاعتداءات المُتكررة من اليهود على طول خطوط الهُدنة، مُشيرًا إلى ضرورة اهتمام البرلمان الأردني بهذه الحوادث لخطورتها، نظرًا لأنها تُؤثِّر على مصداقية البرلمان والحكومة، مُطالبًا بحضور وزير الدفاع الأردني ليُطلع المجلس عن الحقائق المُتوافرة لديه، وعن التدابير التي تم اتخاذها للاطمئنان على مصير هؤلاء المُواطنين الذي كتبت لهم الأقدار أن يعيشوا في المناطق الحدودية(١٦١).

وفي حديث وزير الدفاع الأردني فوزي الملقي عن استفسارات النواب بشأن الحوادث المتكررة على القرى الحدودية بدايةً من شهر مايو ١٩٥٠، ومن بينها حادث وادي عربة القريب من العقبة، والذي قامت فيه القوات الإسرائيلية بتهجير ما لا يقل عن ١٢٠ شخصًا من إحدى المناطق الحدودية، فقد أشار الوزير إلى تنظيم ملف خاص باللغة الإنجليزية مُلحقًا به عشرات الصور، وإلى أنه تم توزيعه على بعض وكالات الأنباء ولجنة الهدنة المُشتركة والمُفوضيات الأردنية في واشنطن ولندن، كما أُرسلت نُسخ منه إلى رئيس مجلس الأمن وسكرتير عام هيئة الأمم المتحدة وهيئة الصليب الأحمر في جنيف، إضافةً إلى قيام المُلحق العسكري الأردني في لندن بعقد مُؤتمر صحفي وزع فيه أعدادًا من هذا الملف، مُندِّدًا في الوقت نفسه بمُمارسات اليهود في المناطق الحدودية، مُنوهًا إلى أنَّ هذا التصرف جعل السفير الأمريكي في تل أبيب يطلب إجراء تحقيق دقيق عن هذا الحادث، كما ناقش مجلس العموم البريطاني هذه القضية في يوليو ١٩٥٠، وتطرق الوزير إلى الناحية العملية من حيث تعزيز الحاميات الأردنية والإكثار من الدوريات، إلى جانب العمل على إخبار الأهالي بخطوط الهُدنة لعدم تجاوزها(١٦٢).

وخلال مُناقشات مجلس النواب الأردني في ديسمبر ١٩٥٠ لموضوع التجاوزات الإسرائيلية، جاء حديث وزير الدفاع الأردني فوزي الملقي عن الإجراءات التي اتخذتها وزارته لمُواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على القرى الحدودية، ومن ذلك صُدُور التعليمات لجنود الجيش الأردني بإطلاق الرصاص مُباشرةً تجاه أي جندي أو دورية

يهودية تتجاوز مناطق الهُدنة، وأكد الوزير أنَّ الحكومة والجيش يقومان باتخاذ كل التدابير المُمكنة للحيلولة دون وقوع مثل هذه الحوادث والمُمارسات المُتكررة، إلا أنه أوضح أنَّ طول الحدود المُشتركة المُمتدة لنحو ٤٠٠ ميل يجعل الحراسة الشاملة على طول الخطوط أمرًا غير يسير، لكنه أشار إلى أنَّ السُلطات العسكرية اتخذت الإجراءات اللازمة لحراسة بعض النقاط المُعرَّضة أكثر من غيرها لمثل هذه التجاوزات(١٦٣).

وكانت الحكومة الأردنية تشعر دائمًا بالقلق جراء الغارات التي تقوم بها إسرائيل على المناطق الحدودية، ولعلَّ أخطر ردود الفعل الإسرائيلي ما قامت به التشكيلات العسكرية الإسرائيلية في منتصف أكتوبر ١٩٥٣ من مُهاجمتها لقرية قبية التي تقع شمال غرب القدس، حيث أرغم الإسرائيليون سُكان القرية تحت وابل الرصاص على الالتجاء إلى بيوتهم، ثم عمدوا بعد ذلك إلى نسف البيوت بمن فيها فقضوا على ٥٧ من أهلها ما بين رجال ونساء وأطفال، وبالرغم من إدانة مجلس الأمن لهذا الحادث واستنكار الرأي العام العالمي، إلا أنَّ إسرائيل ادعت قيام الحكومة الأردنية بالتواطؤ مع الفدائيين الفلسطينيين، ومن ثم طلبت إبعاد اللاجئين من منطقة الحدود لمسافة عشرين ميلًا(١٦٤).

ومع استمرار الغارات الإسرائيلية على القرى الحدودية، تقدَّم عبد الله الريماوي نائب رام الله باقتراح لانتخاب لجنة برلمانية تحت مُسمى " لجنة الشئون العسكرية" مُبرِّرًا ذلك بتعرض الحدود الأردنية لاعتداءات غادرة ومُتكررة، ورغم أنَّ المجلس لم يُوافق على إنشاء هذه اللجنة حتى لا يكون هناك تَدَخل في السياسة العسكرية للمملكة، وفي الوقت نفسه الحفاظ على سِرِيَّة المعلومات الخاصة بالجيش الأردني(١٦٥).إلا أنَّ مُجرد طرح هذه الفكرة كان إدراكًا بخطورة الاعتداءات الإسرائيلية على طول خطوط الهُدنة.

وقد استنكر العديد من أعضاء مجلس النواب الأردني استمرار تلك التجاوزات الإسرائيلية، ولذا قدَّم قدري طوقان نائب نابلس مُقترحًا إلى لجنة الرد على خطاب العرش في نوفمبر ١٩٥٣ جاء فيه : "إنَّ المجلس إذ يُشارك الحكومة استنكارها لحوادث الاعتداءات اليهودية الآثمة، يَرى من واجبه أن يُقرر أنَّ اليهود يقومون بهذه المُمارسات تنفيذًا لسياسة وخطط استعمارية صهيونية مُشتركة، منها الضغط على العرب لتصفية قضية فلسطين

على أساس الأمر الواقع، وإرهاب المواطنين وإشاعة القلق والاضطراب في صفوفهم، ولذلك فإنَّ المجلس يُنبه الحكومة إلى أنَّ الإجراءات التي اتخذتها حتى الآن لوقف هذه الاعتداءات وردها لم تكن كافية، كما أنها لم تسير في هذه الإجراءات على أساس مُعالجة الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء تلك الاعتداءات الغادرة، والمجلس يطلب أن يُعاد النظر فورًا في الأُسس التي يرتكز عليها الدفاع الوطني ووسائله بشكل يضمن سلامة الوطن وحماية البلاد"[١٦٦].

وتُشير الإحصاءات الرسمية إلى وجود قائمة طويلة من الانتهاكات التي رصدها المُراقبون الدوليون في القطاع الأردني، وذلك في الفترة من يونيو١٩٤٩ وحتى أكتوبر ١٩٥٤، حيث بلغت الشكاوى الأردنية ١٣٤٨ والإسرائيلية ١٦١٢، ولم تُحَقِّق الرقابة الدولية إلا في الحالات الجدية فقط، ومن ثم أصدرت خلال هذه المُدة خمسة وتسعين حُكمًا بالمُخالفة على إسرائيل وستين حُكمًا على الأردن، أما حالات طرد السُكان فلم تصدر أية شكوى ضد الأردن، وعلى الجانب الآخر تم توجيه ٦١ شكوى بهذا الخصوص إلى إسرائيل[١٦٧]. ويتضح من ذلك أنَّ الأردن كان عاجزًا عن إجراءات الدفاع أمام العدوان الإسرائيلي مُنفردًا، ولم يكن بوسع الحكومة الأردنية أن ترد على الغارات والتجاوزات الإسرائيلية بمثلها، خاصةً مع امتداد طول الحدود بين الأردن وفلسطين المُحتلة، إضافةً إلى التفوق الواضح للجيش الإسرائيلي في العتاد والتشكيلات العسكرية.

ومع تَعرض مصر للعدوان الثلاثي في ٢٩أكتوبر ١٩٥٦، جاء اهتمام مجلس النواب الأردني بالتفاعل مع تلك الاحداث، وبصفة خاصة قطاع غزة الذي كان خاضعًا للإدارة المصرية، باعتباره أرضًا فلسطينية يجب الحفاظ عليها من مُحاولات اليهود لاغتصابها، ومن ثم تقدُّم أربعة عشر عضوًا من النواب الأردنيين باقتراح لبحث مُشكلة غزة والمُحاولات الرامية إلى احتفاظ إسرائيل بها، أو وضعها تحت إشراف قوات الطوارئ الدولية، نظرًا لأهمية هذا الأمر وقلق الرأي العام الأردني[١٦٨].

وبعد مُناقشاتٍ مُطَوَّلة حول مُشكلة غزة، قَدَّم أعضاء المجلس اقتراحًا مُوجَّها إلى الملوك والرؤساء العرب جاء فيه:" إنَّ مجلس النواب الأردني يطلب اتخاذ العمل السريع لإجلاء اليهود عن قطاع غزة وفقًا لقرارات هيئة

الأمم المتحدة، كما يطلب التَدَخل لدى الهيئة لإرسال لجنة تحقيق مُحايدة وعاجلة للتحقيق في الجرائم الوحشية التي يرتكبها اليهود في هذه المنطقة، واتخاذ الإجراءات الفعالة إنقاذًا للشعب العربي في قطاع غزة"[١٦٩].

وفي أعقاب هذا الاقتراح تقدَّم سعيد العزة نائب الخليل بسؤال لرئيس الوزراء الأردني سليمان النابلسي، وذلك بشأن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل إجلاء القوات الإسرائيلية عن قطاع غزة، والتدابير الخاصة بالمُحافظة على أرواح ومُمتلكات الأهالي في هذا القطاع، ومن جانبه أوضح النابلسي قيام الملك الحُسين بإرسال برقيات عاجلة إلى الملوك والرؤساء العرب للضغط على الأمم المتحدة لتنفيذ قراراها بشأن جلاء إسرائيل عن غزة، وتطرق إلى قيام الحكومة الأردنية بالاتصال بسفرائها في جميع البلدان طالبةً منهم العمل على فضح التجاوزات الإسرائيلية، إلى جانب الضغط على الحكومات المُعتمدين لديها لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بالجلاء السريع عن غزة، وفي الوقت نفسه الكشف عن الجرائم التي ارتكبتها العصابات اليهودية بحق سُكان غزة، وعلى المستوى العربي كانت مُطالبة مصر بعدم تشغيل قناة السويس، أو مرور البترول من الأراضي السورية قبل جلاء اليهود من القطاع[١٧٠].

ومع تداعيات حرب يونيو١٩٦٧، جاء اهتمام لجنة الرد على خطاب العرش في مجلس النواب الأردني، وذلك بشأن الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي العربية بصفة عامة والفلسطينية بصفة خاصة، وتضمَّن خطاب اللجنة في سياقه: " لما كانت قضية فلسطين هي حجر الزاوية في سياسة الأردن الداخلية والخارجية، فإنَّ مجلسنا يُبارك كل جُهد عربي مُوَحَّد لإنقاذ الوطن السليب والقدس العربية الخالدة من الاحتلال الأجنبي الغشيم، وتطهير الأرض العربية في كل مكان من المُعتدين"[١٧١].

وفي بيانه أمام مجلس النواب الأردني فيما يتعلق بالنتائج المُباشرة لحرب يونيو، تحدث رئيس الوزراء بهجت التلهوني عن سياسة حكومته في التَمَسك بوحدة الضفتين، إلى جانب الجُهد المُستمر لرفع آثار لعدوان الصهيوني عن الضفة الغربية وكل أرض عربية ابتُليت بهذا العدوان، مُشدِّدًا على أنَّ انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق

التي احتلتها ومن بيت المقدس هو أول ما تجهد إليه حكومته، مُوضِّحًا أنَّ هذا الأمر سيكون بالتعاون والتفاهم مع سائر الدول العربية انطلاقًا من قرارات مُؤتمر الخرطوم(١٧٢).

- **الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية:**

شهدت الساحة العربية مُحاولات عديدة لجمع كلمة العرب فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتطوراتها، ومن ثم جاء عقد مُؤتمر القمة العربية الأول في القاهرة "١٣-١٦ يناير ١٩٦٤"، حيث بحث فيه الزعماء العرب عدة قضايا كان من أهمها القضية الفلسطينية، وبصفة خاصة ما يتعلق بفكرة الكيان الفلسطيني، ولم يكن الملوك والرؤساء العرب مُتفقين على ماهية هذا الكيان وطبيعته في النقاش الذي دار في المُؤتمر، إذ ظهر أنَّ الملك الحُسين كان يُصر على ألا يظهر في بيان القمة تعبير الكيان الفلسطيني، أما الرئيس السوري حافظ الأسد فكان يرى أنه لا فائدة لكيان دون أرض، وأنه يجب إعطاء الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الكيان الفلسطيني، بينما كان الملك سعود يرى ضرورة إنشاء حكومة لفلسطين(١٧٣).

وبعد مُناقشاتٍ مُطوَّلة بين الملوك والرؤساء العرب، اتخذ المُؤتمر عدة قرارات كان من بينها تأسيس قيادة عربية مُوَحَّدة، ووضع مشروع لإقامة كيان فلسطيني يُمثل شعب فلسطين " مُنظمة التحرير الفلسطينية" ، مع عدم المساس بالوحدة القائمة بين الضفتين الشرقية والغربية، واشترط الأردن أن تتعاون المُنظمة معه وأن تُخضع نشاطاتها العسكرية للقيادة العربية المُشتركة، وتم تكليف أحمد الشُقيري ببدء العمل لإنشاء الكيان الفلسطيني الذي تحول فيما بعد إلى مُسمى " منظمة التحرير الفلسطينية"(١٧٤).

وتفعيلًا لقرارات مُؤتمر القاهرة جاءت مُوافقة الأردن على إنشاء الكيان الفلسطيني، وتم في ٢٨ مايو ١٩٦٤ عقد أول مُؤتمر فلسطيني في مدينة القدس، وكان الملك الحُسين حريصًا على افتتاح المُؤتمر ومُباركة أعماله، وأسفرت الاجتماعات التي استمرت خمسة أيام عن المُوافقة الرسمية على إنشاء كيان مُنظمة التحرير الفلسطينية، إضافةً إلى وضع الميثاق الوطني الفلسطيني، والذي جاء ليُؤكد وحدة التُراب الفلسطيني، ومع أنَّ الميثاق قرر أنَّ هدف مُنظمة التحرير هو استعادة الحقوق الفلسطينية المُغتصبة من قبل اليهود، إلا أنه أكد أنَّ المُنظمة لن تُمَارِس

أية سيادة على الضفة الغربية أو قطاع غزة، وأنها ستتعاون مع جميع الدول العربية ولن تتدخل في شئونها الداخلية، ومن ناحية أخرى انتخب المُؤتمر أحمد الشُقيري رئيسًا لمُنظمة التحرير الفلسطينية(١٧٥).

وأثناء مُؤتمر القمة العربي الثاني الذي عُقِدَ في مدينة الإسكندرية "٥-١١سبتمبر ١٩٦٤"، تمت المُوافقة على الاعتراف بمُنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها المُمثل الشرعي لفلسطين، وعُومل أحمد الشُقيري باعتباره رئيسًا لفلسطين، كما وافق الزعماء العرب على قرار المُنظمة بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني، مع تعيين ضابط فلسطيني قائدًا للجيش الجديد(١٧٦).

وقد وجَّه الملك الحُسين في ١٣ فبراير ١٩٦٥ كتابًا إلى وصفي التل يطلب منه تشكيل حكومة جديدة، ومما جاء فيه بالنسبة للقضية الفلسطينية: " إنَّ قضية فلسطين بالنسبة للأردن هي جزء من وجودنا القومي، وأنَّ على الحكومة أن تلتزم تجاه هذه القضية ودعم مُنظمة التحرير الفلسطينية، وإننا نقف إلى جانب المُنظمة ندعمها ونُؤيدها ونُساند جهودها حتى يسترد أبناء فلسطين والأمة العربية حقوقهم في فلسطين"، وتوافقًا مع هذا التكليف أكد وصفي التل في المُؤتمر الصحفي الذي عقده بعد تشكيل وزارته على تعهد حكومته بتقديم كل المُساعدات للمُنظمة، مُتعبرًا أنها الذراع العربي للأردن وفلسطين(١٧٧).

واهتمامًا بتفعيل التعاون المُشترك بين الأردن ومُنظمة التحرير الفلسطينية، جاءت زيارة أحمد الشُقيري للمملكة في نوفمبر ١٩٦٥، حيث أجرى مُباحثات مع الحكومة الأردنية برئاسة رئيس الوزراء وصفي التل، غير أنه لم يصدر عنها أية بيانات رسمية خلافًا للعُرف المُتَّبع، الأمر الذي دفع عيسى عقل نائب رام الله إلى أن يطلب من حكومته تقديم إيضاحات بشأنها، لكن وصفي التل طلب عقد جلسة سِرِّية حرصًا على المصلحة العامة، وبعد انتهاء الجلسة أصدر مجلس النواب الأردني بيانًا جاء فيه:"بعد أن استمع المجلس إلى بيانات الحكومة حول مُباحثاتها مع رئيس مُنظمة التحرير الفلسطينية، فإنَّ المجلس يُؤيد بالإجماع الموقف الإيجابي الذي وقفته الحكومة من المُباحثات، ويُسَجِّل أنَّ موقفها كان مُنسجمًا مع مصلحة القضية الفلسطينية ومُقررات مُؤتمر القمة العربية وأُسس معركة التحرير، ومُتمشيًا مع سياسة الأردن الثابتة تجاه قضية فلسطين"(١٧٨).

ورغم حرص السياسة الأردنية على التعاون مع مُنظمة التحرير الفلسطينية وتقديم كل الدعم المُمكن لها، فإنَّ الخلافات بدأت تظهر بينهما عندما تقدَّم أحمد الشُقيري باقتراحين للمسئولين في الأردن، أولهما إنشاء قوات عسكرية تتبع المنظمة داخل أراضي المملكة، وثانيهما اقتطاع نسبة ٥% من رواتب المُوظفين الفلسطينيين، ومن جهتها لم تُوافق الحكومة الأردنية على هذه المطالب، مُبرِّرةً ذلك بأنه لا يُمكن إنشاء قوتين عسكريتين تخضع كل منهما لقيادة مُنفصلة في بلد واحد ظروفه في غاية الدقة، ومن مُنطلق رفض التفرقة في التعامل مع المُوظفين من أصل فلسطيني وغيرهم من أصل أردني، باعتبار أنَّ هذا التوجه يهدم مبدأ الوحدة الأردنية الفلسطينية(١٧٩).

وسُرعان ما تصاعدت حدة الخلافات بين الأردن وأحمد الشُقيري، ولذا أعلن الملك الحُسين في خطاب له بتاريخ ٥ يناير ١٩٦٦ عن موقف المملكة تجاه مُنظمة التحرير الفلسطينية، ومن ذلك عدم السماح لأي تنظيم عسكري بالعمل داخل الأراضي الأردنية، مالم تكن تلك التنظيمات خاضعة للجيش الأردني وتحت سيطرته، مُبررًا ذلك بأهمية الحفاظ على وحدة واستقرار الأردن(١٨٠).

وقد توسط أمين عام جامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة لحل الخلاف بين الأردن ومُنظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم ذهب وفد أردني إلى القاهرة في ٢١ فبراير ١٩٦٦ برئاسة وزير الداخلية عبد الوهاب المجالي، وذلك لإجراء مُباحثات مع أحمد الشُقيري، وتوصل الطرفان إلى اتفاق وسط يتم من خلاله تحصيل ضريبة من جميع مُوظفي الدولة في الأردن لصالح مُنظمة التحرير، وأن يتم تخصيص فترة زمنية في الإذاعة الأردنية لبرامج المُنظمة، إضافةً إلى قيام المُنظمة ببعض النشاطات التي لا تُؤثِّر على الوضع الداخلي أو الأمني في أراضي المملكة(١٨١).

وجاء في البيان الصادر من القاهرة في الأول من مارس ١٩٦٦:" أنه حرصًا على حشد وتعبئة جميع القوى والجهود من أجل تحرير فلسطين، ورغبة من الحكومة الأردنية في أن تقوم مُنظمة التحرير الفلسطينية بواجباتها في هذا الميدان، فقد التقى وفدان يُمثلان الجانب الأردني ومُنظمة التحرير الفلسطينية، من أجل الاتفاق على أوجه العمل القومي بروح المودة والإخاء"، وتطرق البيان إلى الموضوعات المُتعلقة بمهام المُنظمة وهي التجنيد

الإجباري للفلسطينيين المُقيمين في الأردن، وما يتعلق بجيش التحرير الفلسطيني، إلى جانب ما يرتبط بمُعسكرات التدريب الشعبي والخطوط الأمامية وحرية الانتقال والسفر للفلسطينيين بدون أية قيود [١٨٢].

ومن جانبه قام أحمد الشُقيري بإلقاء بيان من إذاعة صوت فلسطين، مُتحدثًا عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المُحادثات التي جرت بين الحكومة الأردنية ومُنظمة التحرير الفلسطينية، مُشيرًا إلى أنَّ المُفاوضات بين الطرفين كادت أن تصل إلى مرحلة الفشل لولا تدخل الملك الحُسين في اللحظات الأخيرة، مُتمنيًا أن يقوم الحُسين برعاية الاتفاق لكي يتم تنفيذه وتحقيقه على الوجه الأكمل، مُوضحًا أنَّ مطالب المُنظمة ليس لها إلا هدف واحد يتمثل في إعداد الشعب الفلسطيني عسكريًا وماديًا وروحيًا، من أجل خوض معركة التحرير ضد الكيان الصهيوني المُغتَصِب لأرض فلسطين[١٨٣].

ومع تلك المُساهمات التي قدَّمها الأردن لدعم مُنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنَّ الواقع كان يُشير إلى وجود خلافات عميقة بين الجانبين، ومن ذلك ما حدث خلال عقد المجلس الوطني الفلسطيني لمُؤتمره الثالث في غزة" ٢-٢٤ مايو ١٩٦٦" ، حيث ظهر العداء واضحًا تجاه السياسة الأردنية، وكان من القرارات المُتخذَة ما يُعد تَدخلًا في سياسة الأردن الداخلية، ومن بينهما مُطالبة الحكومة الأردنية بإطلاق سراح أشخاص اعتقلتهم سُلطات الأمن لقيامهم بنشاطات حزبية، على الرغم من أنَّ أكثرهم كانوا أردنيو الأصل، وظهر في المُؤتمر أنَّ المُنظمة أخذت تتباعد عن وجهة النظر الأردنية[١٨٤].

ولم يلبث الملك الحُسين أن أوضح وجهة نظر الأردن بصراحة تامة، وكان ذلك في خطاب سياسي طويل ألقاه في مدينة عجلون بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٦٦، وتضمَّن الخطاب ردًا غير مُباشر على حملات أحمد الشُقيري ضد المملكة، مُشيرًا إلى أنَّ مُنظمة التحرير الفلسطينية طغى عليها الحزبيون، وأنها أصبحت معاول هدمٍ لوحدة الصف العربي، إلى جانب تسببها في إذكاء الخلافات العربية، مُنوهًا إلى أنَّ المُتاجرين بقضية فلسطين والمُهَجَّرين أصبحوا يُهيمنون على المُنظمة، مُشدِّدًا على أنَّ أي جُهد للمُنظمة يستهدف تحرير فلسطين لابد أن يتوافق مع جهود الأردن في هذا الشأن[١٨٥].

وفي أعقاب خطاب الملك الحُسين عقد مجلس الأمة الأردني جلسة خاصة، وذلك لمُناقشة الموقف من مُنظمة التحرير الفلسطينية، حيث أشار وصفي التل إلى أنه لم يبق أمام حكومته إلا قطع العلاقات مع المُنظمة، وبالنتيجة اتخذ المجلس قرارًا جماعيًا بتأييد سياسة الحكومة، وبالتأكيد على أنَّ مُنظمة التحرير انحرفت عن ميثاقها، وأعلن المجلس عن شجبه للحملات التي يتعرض لها ملك الأردن، رافضًا للكلمات التي صرح بها أحمد الشُقيري في حق آل البيت ومُحاولة التقليل من صدق وطنيتهم، وناشد أعضاء المجلس ملوك ورؤساء الدول العربية بالاستمرار في عقد مُؤتمرات القمة وتنفيذ مُقرراتها دعمًا للقضية الفلسطينية(١٨٦).

وفي كلمته الخاصة بخطاب العرش أثناء افتتاح مجلس النواب الأردني في ديسمبر ١٩٦٦، أشار الملك الحُسين إلى أنَّ مُنظمة التحرير الفلسطينية كانت من المُؤسسات التي باركها الأردن، مُعربًا عن أسفه لانحراف قيادتها عن ميثاقها، مُستنكرًا أن يكون الأردن هدفًا لحملات تحريضية مُخرِّبة من قبل قيادات المنظمة، مُشيدًا بالقرار الذي اتخذه المجلس بإعلان انحراف قيادة المُنظمة وعلى رأسها أحمد الشُقيري(١٨٧).

وردًا على تلك الكلمات التي صرح بها الملك الحُسين فيما يتعلق بمُنظمة التحرير، جاء قرار مجلس النواب الأردني مُتضمنًا مايلي: " إنَّ مجلس النواب وهو يُشاطر جلالتكم الرأي بأنَّ قيادة مُنظمة التحرير الفلسطينية التي باركتم إنشائها قد انحرفت عن ميثاقها، وعن الغاية التي تأسست من أجلها المُنظمة، وزجت بها في متاهة من الخلافات والمُنازعات، جعلت من الأردن هدفًا لحملات محمومة مُغرضة هدامة، ليس من شأنها أن تُفيد القضية الفلسطينية بل تخدم العدو الصهيوني، ولهذا فإنَّ المجلس يستنكر هذا الانحراف ويُؤيد قراراته السابقة بشأنها"(١٨٨).

ولا شك في أنَّ الأردن في بدايته كان حذرًا ورافضًا لمُسمى الكيان الفلسطيني، ولكن مع التوافق العربي تم الاعتراف من قبل المملكة الأردنية بمُنظمة التحرير الفلسطينية كمُمثل شرعي للشعب الفلسطيني، واشترط الأردن ألا يتعارض قيام المُنظمة مع الوحدة الأردنية الفلسطينية، وألا تتدخل في سياسات الأردن الداخلية، وقد تم التأكيد على ذلك في ميثاق المُؤتمر الوطني الفلسطيني الذي عَقَدَ جلساته في مايو ١٩٦٤ بمدينة القدس، وكان واضحًا

حرص الأردن على تقديم كل الدعم المُمكن لمُنظمة التحرير، لكن مُحاولات أحمد الشُقيري المُستمرة للتَدَخُّل في الشأن الداخلي للأردن، أدت في النهاية إلى قيام الأردن بقطع علاقاته مع مُنظمة التحرير الفلسطينية.

- **قضية فلسطين أمام الرأي العام العالمي:**

اهتم أعضاء مجلس النواب الأردني في بعض المُناسبات بأهمية مُخاطبة الراي العام العالمي، في مُحاولة جادة لحل مُشكلة القضية الفلسطينية عن طريق دعمها في المحافل الدولية، ومن ذلك مُناقشة المجلس لجهود الوفد الأردني أمام هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٥٩، حيث استعرض وزير الخارجية الأردني هزاع المجالي أهم النقاط التي تضمنها خطابه أمام اللجنة السياسية لهيئة الأمم، والتي من بينها إلقاء اللوم الكامل على الهيئة لإصدارها قرار التقسيم، وأنَّ أول خُطوة لمُعالجة القضية الفلسطينية هي أن تعترف الأمم المتحدة بخطأها في علاج تلك المُشكلة الشائكة، وتطرق وزير الخارجية إلى استمرار المُناقشات دخل الهيئة بشأن القضية الفلسطينية لمدة عشرين يومًا، وهوما أسفر في النهاية عن استبعاد مشروع" همرشولد" السكرتير العام للأمم المتحدة، وذلك فيما يختص بتوطين الفلسطينيين في البلاد العربية وعدم عودتهم إلى أراضيهم، مع الطلب إلى لجنة التوفيق بالأمم المتحدة أن تبذل جُهودها من أجل تنفيذ المادة ١١ من القرار ١٩٤ للدورة الثالثة لعام ١٩٤٨، والتي تنص على إعادة اللاجئين الفلسطينيين، ودفع تعويضات لمن لا يرغب في العودة، مُشيرًا إلى أنَّ القرار عندما تمت إحالته إلى الجمعية العامة نال ٨٠ صوتًا وامتنعت إسرائيل عن التصويت، مُنوهًا إلى أنَّ هذا التأييد الجماعي كان نصرًا لوجهة النظر الأردنية(١٨٩).

وخلال مُناقشة بيان رئيس الوزراء الأردني تحدث فايق عنتباوي نائب نابلس، مُشدِّدًا على أنَّ قضية فلسطين لن تُعالج بالمال وإنَّما بعودة الأرض الفلسطينية إلى الحُكم العربي، واقترح أن تتبنى الجامعة العربية فكرة التقدُّم بطلب إلى هيئة الأمم المتحدة لتعيين لجنة دولية، وذلك للإشراف على أموال اللاجئين في الأراضي المُحتلة الخاضعة لسيطرة اليهود، بحيث يتم جمع ريع هذه الأموال وتسليمها لأصحابها من عرب فلسطين، وأكد على ضرورة أن يكون هدف العرب هو مُطالبة الرأي العام العالمي بتحرير فلسطين وليس عودة اللاجئين فقط(١٩٠).

أما كامل عُريقات نائب القدس فقد أشار إلى أنَّ مُوافقة هيئة الأمم على إحياء لجنة التوفيق يُعد مُخطَّطًا لإنهاء قضية فلسطين، وذلك عن طريق توطين اللاجئين في البلاد العربية الموجودين بها، وكان مُقترحه أن تطلب الحكومة الأردنية من الحكومات العربية عقد جلسات خاصة للاتفاق على كيفية حل القضية الفلسطينية أمام الرأي العام العالمي، بحيث يتم توحيد كافة وجهات النظر العربية في الخارج وبصفة خاصة لدى هيئة الأمم المتحدة والدول الكبرى التي تُناصر إسرائيل(١٩١).

وفي الهيئة النيابية السابعة عام ١٩٦٣، تحدث عفيف البطارسة نائب بيت لحم عن وجهة نظره في مُخاطبة الرأي العام العالمي، مُشيرًا إلى أنَّ قضية فلسطين ينقصها الدعاية الخارجية وخاصةً في أوساط أمريكا اللاتينية، مُنوهًا إلى أنَّ أصوات هذه الكتلة قد تُرجِّح كفة العرب إذا كانت في جانبهم، واقترح تعيين لجنة برلمانية من مجلس النواب الأردني تضم عددًا من المسئولين السياسيين في الأردن لزيارة تلك البلدان، من أجل توضيح الصورة أمامهم بشأن القضية الفلسطينية، وفي الوقت نفسه التفاهم معهم والانتصار لدى المُنظمات الدولية وفي مُقدمتها الأمم المتحدة(١٩٢).

وفي ذات السياق جاءت رؤية كامل محي الدين نائب رام الله، حيث أشار إلى ضرورة قيام الأردن بتبادل التمثيل الدبلوماسي مع دول الكتلة الشرقية، لما في ذلك من فوائد تعود على الأردن والقضية الفلسطينية، مُتسائلًا كيف نضمن وقوف دول العالم الخارجي بجانب قضية فلسطين ونحن بعيدين عنهم؟ مُؤكدًا على أهمية التواصل مع تلك الدول لضمان حل عادل لمُشكلة الشعب الفلسطيني(١٩٣).

واستغل أعضاء مجلس النواب الأردني فرصة زيارة البابا بولس السادس للأردن في يناير ١٩٦٤، حيث أشاروا إلى أنَّ هذه الزيارة هي حديث العامة والخاصة في جميع أنحاء العالم، لأنه أول بابا يزور الأماكن المُقدَّسة الإسلامية والمسيحية، واقترح النواب أن تقوم الحكومة الأردنية أو اللجنة المُخصَّصة لاستقبال البابا بطبع مُذكرة إضافية عن القضية الفلسطينية، وعن اغتصاب أرض فلسطين وتشريد اللاجئين من قبل الاستعمار والصهيونية،

نظرًا لأنَّ الزيارة سيشهدها جمع كبير من الصحفيين الذين يُمثلون مُعظم بلاد العالم، وبالتالي يُمكن استغلال هذا الحدث الديني في الدعوة لقضية فلسطين أمام الرأي العالم العالمي(١٩٤).

وشارك وفد من المملكة الأردنية الهاشمية في مُؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي بالعاصمة الكندية" أوتاوا" خلال شهر نوفمبر١٩٦٥، وقد ألقى عاكف الفايز رئيس مجلس النواب ورئيس الوفد الأردني كلمة خاصة عن القضية الفلسطينية، مُنتهزًا فرصة وجود هذا الحشد العالمي ليعرض في كلمته مدى الظُلم الذي تَعَرَّض له الشعب الفلسطيني على يد الاستعمار والصهيونية، بسبب طرده من أراضيه والاستيلاء على مُدنه وقُراه، وإحلال شعب آخر غريب عن المنطقة ليحل محل الشعب الفلسطيني الذي مازال مُنذ ثمانية عشر عامًا مُشرَّدًا خارج وطنه، دون مورد رزق إلا ما تُقدِّمه وكالة الغوث الدولية من مُساعداتٍ طفيفة(١٩٥).

وأشار رئيس الوفد الأردني إلى اطلاعه على تقرير الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، مُنوهًا إلى أنَّ التقرير تَعَرَّض بصورة سطحية للمُشكلة القائمة في المنطقة العربية، وأوضح عاكف الفايز في كلمته للوفود المُشارِكة أنَّ إسرائيل تعيش منذ وجودها في قُرى ومدن العرب، وتبنى اقتصادها على الأراضي والمزارع العربية، فضلًا عن تَنكرها لقرارات الأمم المتحدة، وتطرق الفايز لقضية وجود اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، وأثر ذلك في عدم رفع مُستوى كفاءة الاقتصاد الأردني، ومن ثم جاءت مُناشدته لأعضاء الوفود المُختلفة بأن تنال قضية فلسطين ما تستحق من الاهتمام والعناية(١٩٦).

وفي أعقاب هزيمة يونيو تحدث الأمير الحسن بن طلال في خطاب العرش عن قرار مجلس الأمن الصادر في نوفمبر ١٩٦٧، مُؤكدًا أنَّ القرار أعلن عدم شرعية اكتساب الأراضي بقوة السلاح، وبالتالي الدعوة إلى الانسحاب من جميع المناطق التي تم احتلالها منذ الخامس من يونيو، إلى جانب مُعالجة القضية الإنسانية الكبرى وهي قضية اللاجئين الفلسطينيين، والتي مازالت تنتظر عدالة العالم مُنذ عشرين عامًا، وأشار الحسن إلى ضرورة قيام الدول الكبرى والرأي العام العالمي بدعم عودة الأراضي لأصحابها، وأهمية حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المُغتصَبة مُنذ قرار التقسيم(١٩٧).

ويتضح من ذلك مدى اهتمام مجلس النواب الأردني بمُخاطبة الرأي العام العالمي، لما في ذلك من تأثير واضح في دعم القضية الفلسطينية، ومن ثم جاءت المُطالبات المُتكررة بانتهاز أية فرصة سياسية لعرض قضية فلسطين خارجيًا، ومن هنا كان الحرص على ضرورة إقامة علاقات قوية مع دول الكتلة الشرقية، إضافةً إلى أهمية التواصل مع دول أمريكا اللاتينية، بما يضمن في النهاية حشد أكبر قدر مُمكن من التأييد العالمي لصالح قضية الشعب الفلسطيني.

- **مدينة القدس في مُناقشات مجلس النواب الأردني:**

كانت جميع قرارات هيئة الأمم المتحدة حول فلسطين قد قضت بتدويلها، وفي سبتمبر ١٩٤٩ رفعت لجنة التوفيق الدولية تقريرًا إلى الهيئة بشأن تقسيم فلسطين إلى قسمين أحدهما عربي والآخر يهودي، بحيث يكون لكل منهما سُلطات إدارية محلية واسعة، إلى جانب تعيين مندوب دولي تكون مُهمته زيارة الأماكن المُقدَّسة والإشراف على تجريد منطقة القدس من الأسلحة، ويُساعده في ذلك مُمثلين عن السُلطات العربية واليهودية(١٩٨).

وبالنسبة للموقف الأردني فقد دُعِيَ مندوب الحكومة الأردنية إلى الكلام بشأن القدس، مع أنها ليست عضوًا في هيئة الأمم المتحدة(*). ولكن الدعوة جاءت من مُنطلق علاقاتها الوطيدة بمنطقة القدس التي تُسيطر على أجزاء منها، وقد أعلن المندوب الأردني باسم حكومته رفض مسألة التدويل، مُؤكدًا استعداد المملكة لحماية الأماكن المُقدسة وقُدرتها على ذلك(١٩٩).

وبطبيعة الحال حظيت مدينة القدس باهتمامٍ واضح من جانب أعضاء مجلس النواب الأردني، نظرًا لمكانتها الدينية والتاريخية عند العرب، وقد عرض توفيق قطان نائب بيت لحم لمُشكلة القدس من الناحية الدولية، وكان ذلك في يوليو ١٩٥٠، مُشيرًا إلى أنَّ الحكومة الأردنية أعلنت في تصريحاتها المُتكررة عن مُعارضتها لسياسة هيئة الأمم المتحدة في تدويل منطقة القدس، حفاظًا على مصالح العرب القومية ودفاعًا عن عروبة القدس، مُنوهًا إلى أنَّ الحكومة لم تتخذ أية خُطوة لتنفيذ هذه السياسة، وأعطى مثالًا لذلك بأنَّ بلدية القدس تكاد تكون الوحيدة التي لم تحصل على أية مُساعدة أو تشجيع من الإدارة الحكومية، مُتسائلًا عن برنامج الحكومة للنهوض بها، هذا في

الوقت الذي وضع فيه اليهود خطتهم لتعمير القدس الغربية، وأوضح النائب أنَّ مدينة القدس تضم أكثر من سبعين ألفًا ما بين سكان ولاجئين، ومع ذلك لا تتوافر بها الخدمات الصحية الأساسية وغيرها من المُتطلبات الضرورية، ومن هنا كانت مُطالبته بضرورة تنمية مدينة القدس وتعميرها، باعتبارها جُزءًا لا يتجزأ من القضية الفلسطينية، مُؤكدًا أنَّ القدس تُعد مِلكًا للأمة العربية بأكملها، وأنها يجب أن تنال الرعاية اللازمة لقيمتها الروحية لدى المسلمين والمسيحيين(٢٠٠).

وفي مجلس النواب الأردني الرابع عام ١٩٥٤، تحدث كامل عُريقات نائب القدس عما قامت به إسرائيل من نقل دوائرها الحكومية لمدينة القدس، ضاربةً بقرارات الأمم المتحدة عرض الحائط، واستعرض عُريقات موقف الحكومة الأردنية الثابت من القدس والداعم لها، كما تطرق لموقف بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية المُؤيد دائمًا لوجهة النظر الإسرائيلية، ولذا قدَّم مُقترحًا بأن تكون القدس عاصمة ثانية للمملكة الأردنية الهاشمية، وأن يُقدِّم عُموم السفراء والوزراء المُفوضين أوراق اعتمادهم في القدس العربية باعتبارها العاصمة الثانية للأردن(٢٠١).

وخلال مُناقشة البيان الوزاري لحكومة توفيق أبو الهدى في نوفمبر ١٩٥٤، أشار أنطون عطا الله نائب القدس إلى أنَّ بيان الوزارة جاء خاليًا من أي إشارة إلى مركز القدس، وما تنوي الحكومة اتخاذه من إجراءات عملية، وذلك ردًا على الإجراءات التي قام بها اليهود في القدس، وما اتخذته بعض الدول الغربية من مُساندة إسرائيل، مُنوهًا إلى أنَّ نواب البرلمان لم يروا عملًا واحدًا إيجابيًا قامت به الحكومات المُتعاقبة بشأن القدس من الناحية السياسية، وأيضًا من جهة تحسين صورة المدينة بشكلٍ عام(٢٠٢).

وفي إطار هذا السياق قدَّم إسماعيل حجازي نائب الخليل سؤالًا لوزير الخارجية جمال طوقان، وذلك فيما يتعلق بسياسة الحكومة الأردنية تجاه قيام السفير الأمريكي بتقديم أوراق اعتماده في الجزء المُحتل من مدينة القدس، وقد أوضح الوزير قيام الحكومة بواجبها في هذ الشأن، ومن ذلك إثارة الموضوع في كافة الميادين العربية والدولية، حيث طلبت إدراجه في جدول أعمال مجلس الجامعة العربية، كما قدَّمت الاحتجاجات اللازمة إلى الحكومة الأمريكية اعتراضًا على هذا التصرف، الأمر الذي دعا وزير خارجيتها" جون فوستر دالاس" إلى

التصريح بأنَّ هذا الأمر لا ينطوي على تغيير في سياسة الولايات المتحدة تجاه القدس، كما لا يعني اعتراف الحكومة الأمريكية بسيادة إسرائيل على القسم المُحتل من المدينة [٢٠٣]. لكن واقع الأمر يُؤكد أنَّ السياسة الأمريكية كانت داعمة لإسرائيل، وخاصةً فيما يتعلق بمُحاولتها المُستمرة لتهويد مدينة القدس ومحو هويتها العربية.

واستمر كامل عُريقات في انتهاز كل مُناسبة لمُتابعة اقتراحه الخاص بمدينة القدس، حيث استغل فرصة استقالة وزارة سعيد المُفتي في ١٤ديسمبر ١٩٥٥، وتعيين وزارة جديدة برئاسة هزاع المجالي، مُتسائلًا عن الخُطوات التي اتخذتها حكومة المُفتي بشأن مُقترحه الخاص بجعل القدس عاصمة ثانية للأردن، مُستفسرًا عن نية حكومة المجالي في تنفيذ الاقتراح، ومن جانبه أوضح رئيس الوزراء هزاع المجالي أنَّ القدس هي العاصمة الروحية لجميع المسلمين، ولكن من الناحية السياسية فإنه لم تجر العادة في أية دولة على اتخاذ عاصمتين لها، مُشيرًا إلى أنَّ الدستور الأردني ينص على أنَّ عَمَّان هي العاصمة الخاصة بالمملكة، وبالتالي لا يُمكن عمل أي شيءٍ في هذا الموضوع[٢٠٤].

ومن جانبه فإنَّ كامل عُريقات لم يقتنع بإجابة رئيس الوزراء هزاع المجالي، حيث تطرق إلى ما قامت به إسرائيل من اعتماد السفراء في القدس، وذلك بمُعاونة بعض الدول الغربية وفي مُقدِّمتهم بريطانيا والولايات المتحدة ، ومن ثم جاء إصراره على تنفيذ مُقترحه بجعل القدس عاصمة ثانية للأردن، مُطالبًا أعضاء مجلس النواب بتغيير الدستور الأردني بما يسمح بتحقيق هذه الرغبة[٢٠٥].

واستغل كامل عُريقات أيضًا فرصة مُناقشة البيان الوزاري لحكومة بهجت التلهوني في نوفمبر ١٩٦١، مُطالبًا بتنفيذ مُقترحه السابق بجعل القدس عاصمة ثانية للأردن، داعيًا إلى توفير كافة الإمكانات المادية لتنفيذ هذه الرغبة، أما نائب القدس حسني القرة فقد أشار إلى أنَّ القدس هي عاصمة الأردن الروحية، مُنوهًا إلى حاجة المدينة للرعاية والاهتمام خاصة في المجال السياحي والعمراني، لأنها قبلة السُياح وبها الأماكن المُقدسة التي تهفو إليها قلوب الملايين من المسلمين والمسيحيين[٢٠٦]. ورغم كل هذه المُطالبات المُتكررة بجعل مدينة القدس

عاصمة ثانية للأردن، من مُنطلق التأكيد على أهميتها السياسية وهويتها العربية، فإنَّ مجلس النواب الأردني لم يُوافق على هذا المُقترح، ومن جهة أخرى فإنَّ الحكومات الأردنية المُتعاقبة لم تدعم هذه الرغبة.

وفي أعقاب هزيمة يونيو كان الاهتمام الرئيسي للحكومة الإسرائيلية يتجه نحو تأكيد السيطرة على القدس العربية، ولذا تعرضت المدينة لأعمال التدمير والنهب إلى جانب اعتقال المئات من أهلها، وترتب على ذلك نزوح حوالي خمسة آلاف من سكانها مُعظمهم من اللاجئين الفلسطينيين، وكان الإجراء الثاني لتسهيل عملية تهويد القدس هو سلسلة من أعمال الهدم ونسف الأملاك العربية داخل سور القدس وخارجه، وبدأت هذه العمليات يوم ١١ يونيو بعد احتلال المدينة بأربعة أيام فقط، وفي أقل من أسبوع أُزيل من الوجود العربي١٣٥ منزلًا في حي المغاربة، وكان من الواضح أنَّ الهدف هو تهويد القدس تمامًا(٢٠٧).

ولخطورة ما تقوم به إسرائيل في أراضي الضفة الغربية وبصفة خاصة مدينة القدس، فقد جاء البيان الوزاري لحكومة بهجت التلهوني في نوفمبر ١٩٦٧ ليؤكد على سياسة إزالة آثار العدوان الإسرائيلي، ولا سِيَّما ما يتعلق بالقدس العربية ومُحاولة تهويدها لطمس شخصيتها الفلسطينية(٢٠٨).

وقد أبدى إميل الغوري نائب القدس ترحيبه بما تضمَّنه البيان الوزاري من حتمية انسحاب اليهود إلى الحدود التي كانت قائمة قبل عدوان يونيو، وبصفة خاصة ما يتعلق ببيت المقدس، مُشيرًا إلى أنَّ مدينة القدس يجب أن تظل عربية، مع ضرورة إبعادها عن خطر التدويل والتهويد، مُطالبًا بأن تُضاعف الحكومة الأردنية من جهودها لإنقاذ المدينة المُقدَّسة بما تضمه من مُقدسات إسلامية ومسيحية، وأن تلجأ إلى كافة الوسائل العربية والدولية لحمايتها من الاحتلال الإسرائيلي(٢٠٩).

ومن خلال تَتَبع المُناقشات الخاصة بمدينة القدس، نجد أنَّ غالبية المُداخلات كانت تُركِّز على حماية القدس من مُخططات التهويد التي كان يَتَّبعها الجانب الإسرائيلي، ومن ثم جاءت المُطالبات المُتكررة بجعلها عاصمة ثانية للأردن، رغبةً في تقوية مركزها من الناحية السياسية، إضافةً إلى ضرورة الاهتمام بها من الناحية العمرانية والسياحية، نظرًا لمكانتها الدينية عند المسلمين والمسيحيين.

- **الخاتمة:**

اتسمت العلاقات الأردنية الفلسطينية دائمًا بخصوصية مُتفردة، وذلك بحُكم تجاور الحدود بين البلدين، والتاريخ المُشترك الذي جمع بين الشعبين عبر حُقب زمنية مُختلفة، ومن ثم جاءت هذه الدراسة التي عرضت لأبعاد القضية الفلسطينية من وجهة النظر الأردنية، بدايةً من قرار التقسيم الصادر من هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧، ومُرورًا بحرب فلسطين عام ١٩٤٨ وتداعياتها المُختلفة، ونهايةً بحرب يونيو١٩٦٧ وما ترتب عليها من ضياع بقية الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وكان الموقف الأردني من أكثر المواقف العربية الداعمة للشعب الفلسطيني بعد قرار التقسيم، وهو ما ظهر في التوجه الرسمي للمملكة من رفضها لمضمون القرار، وأيضًا الموقف الشعبي وما يرتبط بالبرلمان الأردني في ذلك الوقت والذي لم يكن يضم أحدًا من الجانب الفلسطيني، ومن ناحية أخرى عندما قررت الدول العربية دخول فلسطين في ١٥مايو ١٩٤٨ لإنقاذ شعبها، أعلنت الحكومة الأردنية عن تأييدها ودعمها لكل الإجراءات التي اتخذتها الجامعة العربية للدفاع عن عروبة فلسطين، ومن ثم جاء قرارها بالمُشارَكة في حرب تحرير فلسطين مع بقية الجيوش العربية، وبطبيعة الحال جاء موقف البرلمان الأردني داعمًا لتَوجهات حكومته في هذا الشأن.

وشهدت الفترة ما بعد حرب فلسطين رفضًا أردنيًا واسعًا لحكومة عُموم فلسطين التي دعمتها الجامعة العربية، والتي تم الإعلان عنها في سبتمبر ١٩٤٨ داخل قطاع غزة، وردًا على هذا الحدث جاءت الدعوة لعقد عدة مُؤتمرات فلسطينية كان أولها مُؤتمر عَمَّان ثم أريحا ونابلس، والتي شاركت فيها أعداد كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني، رغبة منها في إقامة الوحدة مع المملكة الأردنية الهاشمية تحت حُكم الملك عبد الله بن الحُسين.

وتمهيدًا لإتمام خُطوات الوحدة الأردنية الفلسطينية على أرض الواقع، صدر في ديسمبر١٩٤٩ قانون الانتخاب لمجلس النواب الأردني الجديد، والذي تقرر فيه زيادة عدد مقاعد المجلس إلى ٤٠ مقعدًا، مع تخصيص نسبة ٥٠% لأبناء الضفة الغربية، وفي أبريل ١٩٥٠ تم إجراء الانتخابات النيابية في الأردن، والتي أسفرت عن

مجلس نواب مُوَحَّد يضم مُمثلين عن الأردنيين والفلسطينيين، ومن ثم فإنَّ الوحدة مع الأردن جاءت بناءً على مُوافقة غالبية أبناء الشعب الفلسطيني، من أجل المُحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عنها.

وبعد تشكيل مجلس النواب الأردني الجديد بضفتيه الشرقية والغربية، جاء الاهتمام الواضح بكل ما يتعلق بأوضاع القضية الفلسطينية، ومن ذلك الحرص على أن يكون النائب الأول لرئيس المجلس من نواب فلسطين، وأحيانًا تقلدت بعض الشخصيات الفلسطينية رئاسة المجلس مثل حكمت المصري نائب نابلس، ولا أدل على الاهتمام بقضية الشعب الفلسطيني من تكوين لجنة برلمانية جديدة داخل مجلس النواب للعناية بشئون اللاجئين.

وكان طبيعيًا بعد إقرار الوحدة أن يأتي خطاب العرش الأردني مُهتمًا بالحديث عن القضية الفلسطينية وتطوراتها، وأصبح هذا الأمر نهجًا مُتبَّعًا في سياسات الحكومة الأردنية، وهو ما كان واضحًا في كل الخطابات التي كان يُلقيها رئيس الوزراء الأردني عند افتتاحه لكل دورة برلمانية، والتي كانت تُمثل سياسة الحكومة داخليًا وخارجيًا.

وفي داخل مجلس النواب الأردني شغلت قضية اللاجئين الفلسطينيين حيزًا كبيرًا من مُناقشات الأعضاء، وخاصةً ممن ينتمون للضفة الغربية، بحُكم إدراكهم لظروف اللاجئين على أرض الواقع، ولذا جاءت مُداخلاتهم واستجواباتهم لتُعَبِّر عن مدى المُعاناة التي يعيشها اللاجئون، ومن هنا جاءت مُطالباتهم المُتكررة بتحسين الأوضاع المعيشية للاجئين اقتصاديًا واجتماعيًا، فضلًا عن المُناشدات المُستمرة بإشراف الحكومة الأردنية على أعمال وكالة الغوث الدولية، ضمانًا لتقديم أفضل الخدمات للاجئين في شتى أنحاء المملكة .

ولم يغفل البرلمان الأردني عن مُناقشة ما تقوم به إسرائيل من اعتداءات مُستمرة على الأراضي الفلسطينية، في مُحاولات إسرائيلية لتصفية القضية الفلسطينية وفرض الأمر الواقع، ومن هنا جاء تصدي النواب للكثير من التجاوزات التي قام بها الجانب الإسرائيلي، مُطالبين الحكومة الأردنية باتخاذ إجراءات حاسمة لوقف تلك المُمارسات، لكن الحقيقة كانت تُشير إلى عجز الأردن عن التصدي بمُفرده للعدوان الإسرائيلي، نظرًا لطول الحدود

المُشتركة مع إسرائيل المُغتَصِبة لأرض فلسطين، إضافةً إلى ضعف الإمكانات العسكرية لدى الجيش الأردني قياسًا بما لدى الجانب الإسرائيلي من تفوق واضح في مُختلف أنواع الأِسلحة.

ورغم أنَّ السياسة الأردنية كانت رافضة لفكرة ما يُسمى بالكيان الفلسطيني، خاصةً بعد إقرار الوحدة بين الضفتين الشرقية والغربية، إلا أنَّ الأردن توافق مع الرغبة العربية في إنشاء مُنظمة التحرير الفلسطينية، وساهم في تقديم كافة أشكال الدعم لمُساعدة المُنظمة في القيام بواجبها الذي تأسست من أجله، لكن مُحاولات أحمد الشُقيري رئيس مُنظمة التحرير بالتدخل في شئون الأردن الداخلية لم تلق قُبولًا من المسئولين الأردنيين، وهو ما أدى في النهاية إلى قطع العلاقات بين الأردن ومُنظمة التحرير .

واهتم البرلمان الأردني بإثارة القضية الفلسطينية أمام الرأي العام العالمي، في مُحاولة لتحييد الدول الكبرى التي تُساند إسرائيل وفي مُقدِّمتها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وظهر ذلك في مُناسباتٍ عديدة من بينها مُناقشة جهود الوفد الأردني أمام هيئة الأمم المتحدة عام١٩٥٩، وفي أُثناء زيارة البابا بولس السادس لأراضي المملكة في يناير ١٩٦٤، حيث حاول نواب المجلس استغلال هذا الحدث للحصول على دعم البابا بِحُكم مكانته الدينية لمُناصرة القضية الفلسطينية، كما انتهز وفد مجلس النواب الأردني فرصة حضوره للمُؤتمر البرلماني الدولي في كندا عام ١٩٦٥، من أجل الحصول على دعم وتأييد البرلمانات العالمية، ومن ناحية أخرى كانت دعوة النواب المُستمرة لحشد أكبر قدر من التأييد العالمي لصالح القضية الفلسطينية، وذلك عن طريق التواصل وإقامة علاقات التمثيل الدبلوماسي مع دول الكتلة الشرقية وأمريكا اللاتينية.

وحظيت مدينة القدس باهتمامٍ ملحوظ من جانب البرلمان الأردني، وخاصةً من نواب الضفة الغربية وفي مُقدِّمتهم نواب القدس، نظرًا لما تُمثله المدينة من مكانة دينية وتاريخية، ومن ثم جاءت مُناقشاتهم الدائمة للحكومات الأردنية المُتعاقبة بضرورة الحفاظ على عروبة القدس ومُقاومة مُحاولات تهويدها، إلى جانب بعض الاقتراحات بجعلها عاصمة ثانية للأردن لتقوية وضعها من الناحية السياسية، فضلًا عن المُطالبة بتحسين

الأوضاع الاقتصادية في القدس وزيادة الخدمات بها، لما تُمثله من مكانة بارزة على الخريطة السياحية، لاحتوائها على العديد من المُقدَّسات الإسلامية والمسيحية.

وبصفة عامة فإنَّ الأردن كان في مُقدِّمة البلدان العربية دعمًا وتأييدًا للقضية الفلسطينية، وهو الأمر الذي كان واضحًا بعد إتمام الوحدة الأردنية الفلسطينية عام ١٩٥٠، كما ساهم مجلس النواب الأردني بصورة فعالة في مُناقشة كل ما يتعلق بقضية الشعب الفلسطيني، مع تقديم الحلول المُرتبطة بها من وجهات نظر مُتعدِّدة، خاصة أنَّ نصف أعضائه كانوا من أبناء الضفة الغربية، وبالتالي فهم أقرب لمُعايشة كل الآلام والصعاب التي عانى منها الفلسطينيون بعد قرار التقسيم وتداعيات حرب فلسطين، ونهايةً بما حدث من نتائج حرب يونيو ١٩٦٧.

الهوامش

(١) مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية"١٩٣٤-١٩٧٤"، ط١، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٥،ص١١.

(٢) المرجع نفسه ، ص١٢.

(٣) عبد الوهاب الكيالي، الموجز في تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧١، ص ٤٣.

(٤) مهدي عبد الهادي، المرجع المذكور، ص٢٠.

(٥) المرجع نفسه ، ص٢١.

(٦) عزت دروزة، القضية الفلسطينية، ج٢، المطبعة العصرية، صيدا، د.ت، ص٣٦.

(٧) كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني"١٩٢٢-١٩٣٩"، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ١٩٧٣، ص٧٣.

(٨) المرجع نفسه، ص٨٤.

(٩) مهدي عبد الهادي، المرجع المذكور، ص٢٥.

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) كامل محمود خلة، المرجع المذكور، ص٣٥٨.

(١٢) سالم حسين البرناوي، القضية الفلسطينية "دراسات وثائقية"، منشورات جامعة قار يونس، ط١، بنغازي، ١٩٩١،ص١١٧.

(*) مشروع بلتيمور: مشروع سياسي أطلقته المُنظمة الصهيونية العالمية، وعُرِضَ هذا المشروع لأول مرة في فندق بلتيمور في نيويورك خلال شهر مايو١٩٤٢، وتعود أهمية هذا المشروع إلى أنه لأول مرة في تاريخ الحركة الصهيونية ونشاطاتها المُتنوعة تصدر مُطالبة واضحة بقيام دولة يهودية في فلسطين، ولم يكن صُدفة عقد المُؤتمر في مدينة نيويورك، ويعود ذلك إلى قوة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، ولمعرفة

زعماء الصهيونيين وفي مقدمتهم بن جوريون أنَّ للولايات المتحدة دورًا رياديًا عالميًا في حال انتهاء الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد أن تبين لهم أنَّ بريطانيا لم تعد الدولة العظمى كما كانت .(محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية، خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢، ص ٥٧).

(١٣) صالح مسعود أبو يصير، جهاد شعب فلسطين في نصف قرن، ط٣، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٠، ص٢٨٠.

(١٤) سالم حسين البرناوي، المرجع المذكور، ص ١١٨.

(١٥) صالح مسعود أبو يصير، المرجع المذكور، ص ٢٨٨.

(١٦) يوسف هيكل، فلسطين: قبل وبعد، دار العلم للملايين، ط١، بيروت، ١٩٧١، ص١٢٧.

(١٧) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها" ١٩١٧-١٩٨٨"، تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتحت إرشادها، الأمم المتحدة، نيويورك،١٩٩٠،ص٩٥.

(*) الهيئة العربية العليا: تأسست هذه الهيئة في فلسطين عام ١٩٤٥ من ١٢عضوًا يُمثلون مُختلف اتجاهات الرأي العام للشعب الفلسطيني، وتولى رئاستها الحاج أمين الحسيني مُفتي فلسطين، وكان الغرض من تكوينها تجميع جهود الشعب الفلسطيني في مُقاومة الهجرة اليهودية للأراضي الفلسطينية، وقد اعترفت الحكومة البريطانية والأمم المتحدة بالهيئة العربية كمُمثلة للشعب الفلسطيني، إلا أنَّ بريطانيا والأمم المتحدة نظرتا إليها كطرف على قدم المساواة مع الوكالة اليهودية، وذلك انطلاقًا من مبدأ خاطئ وضعه الانتداب البريطاني، وهو أنَّ لليهود حُقوقًا في فلسطين مثل العرب. (محمد نصر مهنا ، مشكلة فلسطين أما الرأي العام العالمي"١٩٤٥-١٩٦٧"، دار المعارف القاهرة، ١٩٧٩، ص٢٨).

(١٨) جلال يحيى، العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٣٦.

(١٩) مهدي عبد الهادي ، المرجع المذكور، ص٧٧.

(٢٠) سالم حسين البرناوي ، المرجع المذكور، ص١٢٠.

(٢١) منشأ القضية الفلسطينية المرجع المذكور، ص٩٧.

(٢٢) المرجع نفسه، ص٩٨.

(٢٣) فلاح خالد علي، فلسطين والانتداب البريطاني"١٩٣٩-١٩٤٨"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٤٨.

(٢٤) سالم حسين البرناوي، المرجع المذكور، ص١٣٠.

(٢٥) محسن محمد صالح، المرجع المذكور، ص٥٩.

(٢٦) مهدي عبد الهادي، المرجع المذكور، ص١١٣.

(٢٧) أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٥، ص٢٠٤.

(٢٨) محمد أحمد سليمان المحافظة، العلاقات الأردنية الفلسطينية: السياسية والاقتصادية والاجتماعية"١٩٣٩-١٩٥١"، ط١، دار الفرقان، عَمَّان، ١٩٨٣، ص١٣٦.

(٢٩) الجزيرة ، العدد١٢٠٢ في الأول من ديسمبر ١٩٤٧، ص١.

(٣٠) صالح عبد الجليل العجرود، أثر وحدة الضفتين على سياسة الأردن الداخلية والخارجية"١٩٥٠-١٩٦٧"، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠٠٧، ص٥٨.

(٣١) الجزيرة، العدد ١٢٠٤، في ١٦ديسمبر١٩٤٧، ص٥٨.

(٣٢) منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين"١٩٠٠-١٩٥٩"، ط٢، مكتبة المحتسب، عَمَّان، ١٩٨٨، ص٤٦٧.

(٣٣) الجزيرة، العدد ١٢٠٣ في ٨ ديسمبر ١٩٤٧، ص ص ١، ٤.

(*) مجلس الأمة: نصَّ الدستور الأردني الصادر في الأول من فبراير ١٩٤٧ على أنَّ السُلطة التشريعية منوطة بمجلس الأمة والملك، ويتكون مجلس الأمة من مجلسي الأعيان والنواب، ويتألف مجلس النواب من مُمثلين مُنتخبين طبقًا لقانون الانتخابات الذي ينبغي أن يُراعي فيه التمثيل العادل للأقليات، وأنَّ مدة مجلس النواب أربع سنوات، أما مجلس الأعيان فيتألف من عدد لا يتجاوز نصف أعضاء مجلس النواب بما فيهم رئيس المجلس، ويُعينهم الملك من الحائزين على ثقة الجمهور، وتكون مدة العضوية ثماني سنوات، ويتجدد اختيار نصفهم كل أربع سنوات بالاقتراع المُباشر، وفي ١٦ أبريل١٩٤٧ نشرت الحكومة الأردنية قانون الانتخابات لمجلس النواب، والذي تضمَّن تكوين المجلس من عشرين عضوًا يُنتخب اثنان منهم عن عشائر البدو، وبالتالي أصبح مجلس الأعيان عشرة أعضاء، وقد حلَّ هذا القانون محل قانون الانتخابات للمجلس التشريعي لسنة ١٩٠٨.(منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين"١٩٠٠-١٩٥٩"، المرجع المذكور، ص ص ٤١٥، ٤١٦).

(٣٤) مجلس النواب الأردني، الهيئة النيابية الأولى، الدورة العادية الأولى، الجلسة ١١ في ٣٠ نوفمبر١٩٤٧، ص ٦٠.

(٣٥) المصدر نفسه، الجلسة المُشتركة لمجلس الأمة الأردني بتاريخ ٢ديسمبر١٩٤٧، ص ص ٦٨-٧١.

(٣٦) المصدر نفسه ،ص٧٤.

(٣٧) محسن محمد صالح، المرجع المذكور، ص ٦٠.

(٣٨) أكرم زعيتر ، المرجع المذكور، ص ٢١١.

(٣٩) الوثائق الأردنية، الأردن في خمسين عامًا"١٩٢١-١٩٧١"، وزارة الإعلام الأردنية، دائرة المطبوعات والنشر، عَمَّان، ١٩٧٢،ص١٤.

(٤٠) منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين"١٩٠٠-١٩٥٩"، المرجع المذكور، ص ص ٤٧٠و٤٧١.

(٤١) مجلس النواب الأردني، الهيئة النيابية الأولى، الدورة فوق العادية، الجلسة الرابعة في ٦ مايو١٩٤٨، ص ٢٠٤.

(٤٢) المصدر نفسه ، ص٢٠٥.

(٤٣) عارف العارف، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود"١٩٤٧-١٩٥١"، ج٢، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٥٤، ص ٣٤٢.

(٤٤) خالد سالم إسماعيل ، الحياة البرلمانية في الأردن منذ وحدة الضفتين"١٩٥٠-١٩٦٧"، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩١،ص٧٤.

(٤٥) علي محافظة ، العلاقات الأردنية البريطانية"١٩٢١-١٩٥٧"، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣، ص١٨٤.

(٤٦) مجلس النواب الأردني، الهيئة النيابية الأولى، الدورة العادية، الجلسة الافتتاحية في ١ نوفمبر١٩٤٨، ص ص ٢١٠، ٢١١.

(٤٧) حسين أبو نمل، قطاع غزة" ١٩٤٨-١٩٦٧"، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ١٩٧٩، ص٢٣.

(٤٨) مهدي عبد الهادي، المرجع المذكور، ص ١٧١.

(٤٩) خالد سالم إسماعيل، المرجع المذكور، ص ٧٦.

(٥٠) منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين"١٩٠٠-١٩٥٩"، المرجع المذكور، ص ص ٣٤ ،٣٥.

(٥١) مجلس النواب الأردني، الهيئة النيابية الأولى، الدورة العادية الثانية، الجلسة الافتتاحية في ١نوفمبر١٩٤٨، ص ٢٠٦.

(٥٢) المصدر نفسه، الجلسة ٢ في ٤ نوفمبر ١٩٤٨، ص ٢١١.

(٥٣) مهدي عبد الهادي ، المرجع المذكور، ص١٧٨.

(٥٤) محمد أحمد سليمان المحافظة ، المرجع المذكور، ص ١٩٨.

(٥٥) الجزيرة ، العدد ١٤٢٥في ٢ أكتوبر ١٩٤٨، ص ١.

(٥٦) خالد إسماعيل ، المرجع المذكور، ص ٨٠.

(٥٧) مهدي عبد الهادي، المرجع المذكور ، ص١٨٠.

(٥٨) الوثائق الأردنية، المصدر المذكور، ص ٢٣.

(٥٩) الجزيرة، العدد ١٤٨٨ في ٢ ديسمبر١٩٤٨، ص١.

(٦٠) الوثائق الأردنية، المصدر المذكور، ٢٣.

(٦١) مجلس النواب الأردني، الهيئة النيابية الأولى، الدورة العادية الثانية، جلسة مُشتركة لمجلسي النواب والأعيان بتاريخ ١٣ ديسمبر١٩٤٨، ص٢٥٨.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٩

(٦٣) المصدر نفسه، ص٢٥٩.

(٦٤) المصدر نفسه، ص٢٦٠.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

(٦٦) المصدر نفسه، ص٢٦٩.

(٦٧) صالح عبد الجليل العجرود، المرجع المذكور، ص ٦٤.

(٦٨) أحمد حمود اللصاصمة، الحياة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية"١٩٢٩-١٩٦٧"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، د.ت، ص ٧٩.

(٦٩) هاني سليم خير، السجل التاريخ المصور للمجالس الأردنية"١٩٢٠-١٩٩٠"، ط٢، مطابع الإيمان، عَمَّان، ١٩٩٠،ص٣٠.

(٧٠) الجريدة الرسمية، العدد ٩٧٢ في ١٩ مارس١٩٤٩، ص ١.

(٧١) هاني سليم خير، المرجع المذكور، ص ٢٦.

(٧٢) الجريدة الرسمية، العدد٩٨٨ في يونيو١٩٤٩، ص١.

(٧٣) الوثائق الهاشمية، أوراق عبد الله بن الحسين، فلسطين١٩٤٨، المجلد الخامس، القسم الثاني، عَمَّان، ٢٠١٥، ص١٧٠.

(٧٤) الجريدة الرسمية، العدد ١٠٠٤في ٢ديسمبر١٩٤٩،ص١.

(٧٥) مجلس النواب الأردني، الهيئة النيابية الأولى، الدورة العادية فوق الثالثة، الجلسة ٦ في ١٠ مايو١٩٥٠،ص٥٦.

(٧٦) المصدر نفسه، الجلسة الافتتاحية في ٢٤أبريل١٩٥٠،ص٥.

(٧٧) المصدر نفسه، ص٧.

(٧٨) عزت دروزة، المرجع المذكور، ص٢١٣.

(٧٩) مهدي عبد الهادي ، المرجع المذكور، ص ١٩٣.

(٨٠) المرجع نفسه، ص ١٩٥.

(٨١) الجريدة الرسمية، العدد ١٠٠٤ في ٢٠ ديسمبر١٩٤٩، ص ٤٢١.

(٨٢) المصدر نفسه، العدد ١٠٢١ في ٢٠ أبريل١٩٥٠، ص ٢١٧.

(٨٣) مجلس النواب الأردني، الهيئة النيابية الأولى، الدورة العادية فوق الثالثة، الجلسة الأولى في ٢٥أبريل ١٩٥٠، ص٤.

(٨٤) المصدر نفسه، الجلسة السادسة في ١٠ أبريل١٩٥٠، ص ٦٤.

(٨٥) المصدر نفسه، ص٦٥.

(٨٦) المصدر نفسه، الهيئة النيابية الثالثة، الدورة الثانية ، الجلسة الأولى في ٢ نوفمبر١٩٥٢،ص١.

(٨٧) المصدر نفسه، الهيئة النيابية الخامسة، الدورة الأولى، الجلسة الأولى في٢٥ أكتوبر ١٩٥٦، ص٤.

(٨٨) الجريدة الرسمية، العدد ١٥٧٧ في ٢١ أكتوبر ١٩٦١،ص١٣٦٩.

(٨٩) الجزيرة، العدد ١٣٠٢ في ٢٥ أبريل١٩٥٠، ص ١.

(٩٠) مجلس النواب الأردني، الهيئة النيابية الأولى، الدورة العادية فوق الثالثة، الجلسة ٣في ٢٧أبريل ١٩٥٠، ص١.

(٩١) الجزيرة، العدد ١٤٩٤ في ٣ نوفمبر١٩٥٠، ص ١.

(*) لجنة التوفيق الدولية: في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ وبناءً على توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرر مجلس الأمن تشكيل لجنة التوفيق الدولية من مُمثلين عن الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، وذلك لمُتابعة أعمال ومهام الوسيط الدولي الراحل الكونت برنادوت، ولوضع حلول لإنهاء الصراع العربي الأسرائيلي، عن طريق التوفيق بين وجهات النظر المُتعَارِضة وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه. (مهدي عبد الهادي، المرجع المذكور، ص١٣٥).

(٩٢) الجزيرة، العدد ١٧٠٦ في ٢نوفمبر ١٩٥١، ص١.

(٩٣) مجلس النواب الأردني، الهيئة النيابية الثالثة، الدورة الأولى، الجلسة الثانية في ٦ نوفمبر ١٩٥١، ص٢٦.

(٩٤) المصدر نفسه، الدورة الثانية، الجلسة الثانية في ٤ نوفمبر ١٩٥٢، ص٨.

(٩٥) الجزيرة، العدد ٢٢٢٥ في ٢ نوفمبر١٩٥٣،ص١.

(٩٦) مجلس النواب الأردني، الهيئة النيابية الثالثة، الدورة الثالثة، الجلسة الافتتاحية في ١ نوفمبر١٩٥٣،ص١١.

(٩٧) الجزيرة، العدد ٢٢٥٩في ٢ نوفمبر١٩٥٤،ص١.

(٩٨) مجلس النواب الأردني، الهيئة النيابية الرابعة، الدورة الأولى، الجلسة الرابعة في ١١ نوفمبر١٩٥٤،ص١٨.

(٩٩) المصدر نفسه، ص٢٦.

(١٠٠) المصدر نفسه، الدورة الثانية، الجلسة الافتتاحية في ١ نوفمبر ١٩٥٥،ص٢.

(١٠١) المصدر نفسه، الجلسة الثانية في ٨نوفمبر١٩٥٥، ص١٠٥.

(١٠٢) المصدر نفسه، الهيئة النيابية الخامسة، الدورة الأولى، الجلسة السابعة في ٢٧نوفمبر ١٩٥٦، البيان الوزاري لرئيس الوزراء سليمان النابلسي، ص٤.

(١٠٣) المصدر نفسه، الدورة الثانية، الجلسة الافتتاحية في ١ أكتوبر ١٩٥٧،ص٥.

(١٠٤) المصدر نفسه، الجلسة الثانية في ٧ أكتوبر ١٩٥٧،ص٢٢.

(١٠٥) المصدر نفسه، الدورة الثالثة، الجلسة الافتتاحية في ١ أكتوبر ١٩٥٧، ص٢٢.

(١٠٦) المصدر نفسه، الدورة الرابعة، الجلسة العاشرة في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٩،ص٥١٣.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص٥١٥.

(١٠٨) المصدر نفسه، الدورة الخامسة ، الجلسة الافتتاحية في ١نوفمبر١٩٦٠،ص٨.

(١٠٩) المصدر نفسه، الجلسة الثالثة في ٨ نوفمبر ١٩٦٠، ص٧٥.

(١١٠) المصدر نفسه، الهيئة النيابية السادسة، الجلسة الافتتاحية في ١ نوفمبر ١٩٦١، ص١٠.

(١١١) المصدر نفسه، الجلسة الثانية في ٧ نوفمبر ١٩٦١، ص٧٥.

(١١٢) المصدر نفسه، الجلسة ١٤ في ٢٣ يناير ١٩٦٢،ص١١٠٠.

(١١٣) المصدر نفسه، الجلسة ٢٠ في ٢٧ فبراير ١٩٦٢، ص١٣٣٩.

(١١٤) المصدر نفسه، ص١٣٦٧.

(١١٥) المصدر نفسه، ص ١٣٩٣.

(١١٦) المصدر نفسه، الهيئة النيابية السابعة، الجلسة الافتتاحية في ١ ديسمبر ١٩٦٢، ص ٩.

(١١٧) المصدر نفسه، الجلسة الخامسة في ٣ يناير ١٩٦٣،ص١١٤.

(١١٨) المصدر نفسه، ص١١٨.

(١١٩) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

(١٢٠) المصدر نفسه، ص١٨٧.

(١٢١) المصدر نفسه ، ص١٨٩.

(١٢٢) المصدر نفسه ، ص ٢٠٢.

(١٢٣) الأردن ، العدد ٥٦٧٨ في ٣ نوفمبر ١٩٦٣، ص١.

(١٢٤) الدفاع، العدد ٩٥٢١في ١ سبتمبر ١٩٦٧، ص١.

(١٢٥) الدستور، العدد ٢٠٦في ٢ نوفمبر ١٩٦٧، ص١.

(١٢٦) مجلس النواب الأردني، الهيئة النيابية التاسعة، الدورة الأولى، الجلسة الثانية في ٩ نوفمبر ١٩٦٧، ص٢٢.

(١٢٧) المصدر نفسه، بيان رئيس الوزراء الأردني بهجت التلهوني، الجلسة الثالثة في ١٨نوفمبر ١٩٦٧، ص٣٦.

(١٢٨) حسن يحيى عادل، اللجوء الفلسطيني عام ١٩٤٨ وموقف الدولة الأردنية منه ، كلية الآداب،

دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد٤٦، العدد١في٢٠١٩،ص ١٦٨.

(١٢٩) أكرم زعيتر، المرجع المذكور، ص٢٥٥.

(١٣٠) المرجع نفسه، ص٢٥٧.

(١٣١) محمد نصر مهنا، المرجع المذكور، ص١٦١.

(١٣٢) هاني سليم خير، المرجع المذكور، ص٢٩.

(١٣٣) حسن عادل يحيى، المرجع المذكور، ص١٧٣.

(١٣٤) مجلس النواب الأردني ، الهيئة النيابية الثالثة، الدورة الأولى، الجلسة التاسعة في ١٢ديسمبر ١٩٥١، ص١٩٠.

(١٣٥) المصدر نفسه، الجلسة ١٨في ٢٩يناير ١٩٥٢، ص ص ٢٩١-٢٩٣.

(١٣٦) الجزيرة، العدد ١٩٨٦ في نوفمبر ١٩٥٢، ص ١.

(١٣٧) مجلس النواب الأردني، الهيئة النيابية الثالثة، الدورة الثانية، الجلسة الثامنة في ٢٣ديسمبر ١٩٥٢، ص ص ١٣٨، ١٣٩.

(١٣٨) المصدر نفسه، الجلسة ١١ في ٢٠ يناير ١٩٥٣، ص ١٩٨.

(١٣٩) المصدر نفسه، البيان الوزاري لرئيس الوزراء توفيق أبو الهدى بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٥٣، ص ص ٢١٥-٢١٨.

(١٤٠) المصدر نفسه، الهيئة النيابية الرابعة، الدورة الأولى، الجلسة الرابعة في ١١ نوفمبر ١٩٥٤، البيان الوزاري لرئيس الوزراء توفيق أبو الهدى ، ص ٢٦.

(١٤١) المصدر نفسه ، الهيئة النيابية الخامسة، الدورة الثالثة، الجلسة ١٢ في ٢٠ يناير ١٩٥٩، ص ٧٣٥.

(١٤٢) المصدر نفسه، الدورة الرابعة، الجلسة الافتتاحية في ١ أكتوبر ١٩٥٩، ص ١٤.

(١٤٣) المصدر نفسه ، الدورة الخامسة، الجلسة الرابعة في ١٥نوفمبر ١٩٦٠،ص١١٢.

(١٤٤) المصدر نفسه، الجلسة الخامسة في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٠، ص٤٢٨.

(١٤٥) المصدر نفسه الهيئة النيابية السادسة، الجلسة الرابعة في ٢١ نوفمبر ١٩٦١،ص١٣٨.

(١٤٦) المصدر نفسه، الجلسة ١٩ في ٢٢ فبراير ١٩٦٢، ص ١٢٩٤.

(١٤٧) المصدر نفسه، الجلسة ٢٠ في ٢٧ فبراير ١٩٦٢، ص ١٣٣٩.

(١٤٨) المصدر نفسه، ص ١٣٤٠.

(١٤٩) المصدر نفسه، الهيئة النيابية السابعة، الجلسة الخامسة في ٣ يناير ١٩٦٣، ص ١٣٣.

(١٥٠) المصدر نفسه، الهيئة النيابية الثامنة، الجلسة السابعة في ١٧ديسمبر ١٩٦٣، ص٣٨٩.

(١٥١) المصدر نفسه، ص٣٩٢.

(١٥٢) المصدر نفسه، الهيئة النيابية التاسعة، الدورة الثانية، الجلسة الافتتاحية في١ أكتوبر ١٩٦٨،ص١٦.

(١٥٣) المصدر نفسه ، الجلسة الثالثة في ٧ ديسمبر ١٩٦٨، بيان رئيس الوزراء الأردني بهجت التلهوني عن سياسة حكومته تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، ص ٤٥.

(١٥٤) منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين "١٩٠٠-١٩٥٨"، المرجع المذكور ، ص ٢٥٧.

(١٥٥) الجزيرة، العدد ١٣٧٢في ١٤أبريل ١٩٤٩، ص١.

(١٥٦) محمد نصر مهنا ، المرجع المذكور ، ص ٣٢٧.

(١٥٧) مجلس النواب الأردني، الهيئة النيابية الأولى، الدورة العادية فوق الثالثة، الجلسة ٦ نوفمبر في ١٠ مايو ١٩٥٠، ص٦١.

(١٥٨) المصدر نفسه ، الجلسة السابعة في ١٦ مايو ١٩٥٠، ص ٨٦.

(١٥٩) المصدر نفسه، الجلسة ١٤، في ٢٠ يوليو ١٩٥٠،ص٢٣٠.

(١٦٠) المصدر نفسه، ص ٢٣١.

(١٦١) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

(١٦٢) المصدر نفسه، الجلسة ١٥في ٢٤ يوليو ١٩٥٠، ص ٢٤١.

(١٦٣) المصدر نفسه، الهيئة النيابية الثانية ، الجلسة السابعة في ١٢ ديسمبر ١٩٥٠، ص ٧٩.

(١٦٤) محمد نصر مهنا، المرجع المذكور، ص ٣٢٩.

(١٦٥) مجلس النواب الأردني ، الهيئة النيابية الثالثة، الدورة الثالثة، الجلسة الأولى في ١ نوفمبر ١٩٥٣، ص ٣.

(١٦٦) المصدر نفسه، الجلسة ٢ في ٥ نوفمبر ١٩٥٣، ص ١٤.

(١٦٧) محمد نصر مهنا، المرجع المذكور، ص ٣٣٠.

(١٦٨) مجلس النواب الأردني، الهيئة النيابية الثالثة، الدورة الثالثة، الجلسة الأولى في ١ نوفمبر ١٩٥٣،ص٣.

(١٦٩) المصدر نفسه، ص ١٠.

(١٧٠) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١٧١) المصدر نفسه، الهيئة النيابية التاسعة، الدورة الأولى، الجلسة الثانية في ٩ نوفمبر ١٩٦٧، ص ٢٢.

(١٧٢) المصدر نفسه، الجلسة الثالثة في ١٨ نوفمبر١٩٦٧، بيان رئيس الوزراء الأردني بهجت التلهوني بشأن القضية الفلسطينية، ص ٣٦.

(١٧٣) علي ناجح العلواني، موقف الأردن السياسي في جامعة الدول العربية"١٩٥٨– ١٩٧٨"، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الأنبار، ٢٠٠٩، ص٩٩.

(١٧٤) سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين "١٩٥٨-١٩٩٥"، ج٢، مكتبة المحتسب، عَمَّان، ١٩٦٢، ص ٧٦.

(١٧٥) الجهاد ، العدد ٣٣٣٤ في ٢٩مايو ١٩٦٤، ص ص ١، ٣.

(١٧٦) الأردن، العدد ٥٩٣١ في ١٢ سبتمبر ١٩٦٤، ص ١.

(١٧٧) عبد الوهاب الكيالي، القضية الفلسطينية، أراء ومواقف "١٩٤٦-١٩٦٧"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص ٢٣٩.

(١٧٨) مجلس النواب الأردني، الهيئة النيابية الثامنة، الدورة الثالثة، الجلسة الرابعة في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٥، ص ٥٥.

(١٧٩) سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين"١٩٥٨-١٩٩٥"، المرجع المذكور، ص ١٠٣.

(١٨٠) الأردن ، العدد ٦٢٩٧ في ٦ يناير ١٩٦٦، ص ١.

(١٨١) سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين "١٩٥٨-١٩٩٥"، المرجع المذكور، ص ١٠٩.

(١٨٢) فلسطين، عدد ٢ مارس ١٩٦٦، ص ٥.

(١٨٣) الجهاد، العدد ٣٨٧٧ في ٣ مارس ١٩٦٦، ص ٥.

(١٨٤) سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين"١٩٨٥-١٩٩٥"، المرجع المذكور ، ص ١١١.

(١٨٥) الجهاد ، العدد ٣٩٦٣ في ١٥ يونيو١٩٦٦، ص ١.

(١٨٦) فلسطين ، عدد ١٧ يوليو١٩٦٦، ص ٦.

(١٨٧) الأردن، العدد ٦٤٥٥ في ٢ ديسمبر ١٩٦٦، ص ١.

(١٨٨) مجلس النواب الأردني، الهيئة النيابية الثامنة، الدورة العادية الرابعة، الجلسة الثالثة في ١٢ ديسمبر ١٩٦٦، ص ٢٣.

(١٨٩) المصدر نفسه، الهيئة النيابية الخامسة ، الدورة الرابعة، الجلسة ١١ في ٩ ديسمبر ١٩٥٩، مناقشة مجلس النواب لجهود الوفد الأردني في هيئة الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين، ص ص ٥٤٢-٥٤٦.

(١٩٠) المصدر نفسه، ص ٥٤٨.

(١٩١) المصدر نفسه، ص٥٥١.

(١٩٢) المصدر نفسه ، الهيئة النيابية السابعة، الجلسة الخامسة في ٣ يناير١٩٦٣، ص ١٣٣.

(١٩٣) المصدر نفسه، ص١٨٩.

(١٩٤) المصدر نفسه ، الهيئة النيابية الثامنة، الدورة الأولى، الجلسة الثامنة في ٢١ يناير١٩٦٤، ص ٤٥٦.

(١٩٥) المصدر نفسه، الدورة الثالثة، الجلسة السادسة في ١١ ديسمبر١٩٥٦، ص ١١٧.

(١٩٦) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(١٩٧) المصدر نفسه، الهيئة النيابية التاسعة، الدورة الثانية، الجلسة الافتتاحية في ١ أكتوبر ١٩٦٨، ص ١٧.

(١٩٨) أكرم زعيتر، المرجع المذكور، ص ٢٦٦.

(*) كان دخول الأردن في عضوية الأمم المتحدة في ١٥ ديسمبر ١٩٥٥. (محمد نصر مهنا، المرجع المذكور، ص ٢٦٢).

(١٩٩) أكرم زعيتر، المرجع المذكور، ص ٢٦٧.

(٢٠٠) مجلس النواب الأردني ، الهيئة النيابية الأولى، الدورة فوق العادية، الجلسة ١٦ في ٢٩ يوليو

١٩٥٠، ص٢٨٥.

(٢٠١) المصدر نفسه، الهيئة النيابية الرابعة، الدورة الأولى، الجلسة الثالثة في ٧ نوفمبر١٩٥٤، ص١٢.

(٢٠٢) المصدر نفسه، الجلسة الرابعة في ١١ نوفمبر ١٩٥٤، ص ٢٦.

(٢٠٣) المصدر نفسه، الجلسة التاسعة في ١٤ديسمبر ١٩٥٤، ص ٨٨.

(٢٠٤) المصدر نفسه، الدورة الثانية، الجلسة ١٢ في ٢١ فبراير ١٩٥٦، ص ٤١٠.

(٢٠٥) المصدر نفسه، ص ٤١١.

(٢٠٦) المصدر نفسه، الهيئة النيابية السادسة، الجلسة الرابعة في ٢١ نوفمبر ١٩٦١، ص ص ١١٨، ١٣٤.

(٢٠٧) محمد نصر مهنا ، المرجع المذكور، ص ٦٨٤.

(٢٠٨) مجلس النواب الأردني، الهيئة النيابية التاسعة، الدورة الأولى، الجلسة الرابعة في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧،ص٤٥.

(٢٠٩) المصدر نفسه ، ص ٥٤.

المصادر والمراجع

- أولا : الوثائق العربية المنشورة: –

أ – مضابط مجلس النواب الأردني "١٩٤٧– ١٩٧١" :

- الهيئة النيابية الأولى "١٩٤٧– ١٩٥٠".
- الهيئة النيابية الثانية "١٩٥٠–١٩٥١".
- الهيئة النيابية الثالثة "١٩٥١–١٩٥٤".
- الهيئة النيابية الرابعة "١٩٥٤–١٩٥٦".
- الهيئة النيابية الخامسة " ١٩٥٦–١٩٦١".
- الهيئة النيابية السادسة " ١٩٦١–١٩٦٢".
- الهيئة النيابية السابعة " ١٩٦٢–١٩٦٣".
- الهيئة النيابية الثامنة "١٩٦٣–١٩٦٧".
- الهيئة النيابية التاسعة " ١٩٦٧–١٩٧١".

ب– منشأ القضية الفلسطينية وتطورها " ١٩١٧–١٩٨٨"، تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتحت إرشادها، هيئة الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٠.

جـ – الوثائق الأردنية، الأردن في خمسين عامًا "١٩٢١–١٩٧١"، وزارة الإعلام الأردنية، دائرة المطبوعات والنشر، عَمَّان، ١٩٧٢.

د – الوثائق الهاشمية، أوراق عبد الله بن الحُسين، فلسطين ١٩٤٨، المجلد الخامس، القسم الثاني ، عَمَّان، ٢٠١٥.

- ثانيًا : الدوريات الأردنية :

- الأردن: ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٦.

- الجريدة الرسمية: ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٦١.
- الجزيرة : ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤.
- الجهاد: ١٩٦٤، ١٩٦٦.
- الدستور : ١٩٦٧.
- الدفاع: ١٩٦٧.
- فلسطين: ١٩٦٦.

• ثالثًا: الرسائل العلمية:

- أحمد حمود اللصاصمة، الحياة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية"١٩٢٩-١٩٦٧"، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية، د.ت.
- خالد سالم إسماعيل، الحياة البرلمانية في الأردن منذ وحدة الضفتين"١٩٥٠-١٩٦٧"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩١.
- صالح عبد الجليل العجرود، أثر وحدة الضفتين على سياسة الأردن الداخلية والخارجية " ١٩٥٠-١٩٦٧"، رسالة ماجستير، جامعة مؤته، ٢٠٠٧.
- علي ناجح العلواني، موقف الأردن السياسي في جامعة الدول العربية" ١٩٥٨-١٩٧٨"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الأنبار، ٢٠٠٩.

• رابعا: البحوث المنشورة:

- حسن يحيى عادل، اللجوء الفلسطيني عام ١٩٤٨وموقف الدولة الأردنية منه، كلية الآداب، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٦، العدد ١ في ٢٠١٩.

• خامسًا: المراجع العربية:

- أكرم زعيتر ، القضية الفلسطينية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٥.

- جلال يحيى، العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥.
- حسين أبو نمل، قطاع غزة "١٩٤٨-١٩٦٧"، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ١٩٧٩.
- سالم حسين البرناوي، القضية الفلسطينية " دراسات وثائقية"، ط١، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩١.
- سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين"١٩٥٨-١٩٩٥"، ج٢، ط١، مكتبة المحتسب، عَمَّان، ١٩٩٦.
- صالح مسعود أبو يصير، جهاد شعب فلسطين في نصف قرن، ط٣، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٠.
- عارف العارف، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود"١٩٤٧-١٩٥١"، ج٢، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٥٤.
- عبد الوهاب الكيالي، الموجز في تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧١.

ـــــ القضية الفلسطينية، أراء ومواقف"١٩٤٦-١٩٦٧"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣.

- عزت دروزة، القضية الفلسطينية، ج٢، المطبعة العصرية، صيدا، د.ت.
- علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية"١٩٢٠-١٩٥٧"، دار النهار ، بيروت، ١٩٧٣.
- فلاح خالد علي، فلسطين والانتداب البريطاني "١٩٣٩-١٩٤٨"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠.

- كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني"١٩٢٢-١٩٣٩"، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ١٩٧٤.
- محسن محمد صالح ، القضية الفلسطينية، خلفياتها وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢.
- محمد أحمد سليمان المحافظة، العلاقات الأردنية الفلسطينية: السياسية والاقتصادية، والاجتماعية " ١٩٣٩-١٩٥١"، ط١، دار الفرقان، عَمَّان، ١٩٨٣.
- محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي"١٩٤٥-١٩٦٧"، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.
- منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين"١٩٠٠-١٩٥٩"، ط٢، مكتبة المحتسب، عَمَّان، ١٩٨٨.
- مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية، ومشاريع الحلول السياسية"١٩٣٤-١٩٧٤"، ط١، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٥.
- هاني سليم خير، السجل التاريخي المصور للمجالس الأردنية"١٩٢٠-١٩٩٠"، ط٢، مطابع الإيمان، عَمَّان، ١٩٩٠.
- يوسف هيكل، فلسطين: قبل وبعد، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧١.